رسم خريطة فلسطين وسياسات البحث الأثري

منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين



القدس القديمة عن http://www.qwled.com/vb/t133226.html

عفاف محمود أحمد زيادة

إشراف: أ. د. خالد أبو غنيمة

قسم الآثار

كلية الآثار والأنثروبولوجيا-جامعة اليرموك

2013/7/23

رسم خريطة فلسطين وسياسات البحث الأثري

منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين

Mapping Palestine and the Politics of Archaeological Research

since the 19th Century until the Middle of the 20th Century

عفاف محمود أحمد زيادة

بكالوريوس في الآثار، الجامعة الأردنية، 1986

دبلوم عالٍ في الآثار، معهد الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، 1995

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص آثار، في جامعة اليرموك

وقد وافق عليها

أ. د. خالد أبو غنيمة .... مشرفاً

أ. د. صالح ساري .... عضواً

د. عمر الغول .... عضواً

نوقشت في 2013/7/23

إلى أمي وأبي ...

المحتويات

قائمة الأشكال

- الشكل 19: مقطع من خريطة جورج سميث يظهر موقعي تل الحسي و"أم لاقس".
- الشكل 20: مقطع من خريطة مسح "فلسطين الغربية" يظهر موقعي تل الحسي و"أم لاقس".

رسم خريطة فلسطين وسياسات البحث الأثري

منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين

ملخص

تعد الخريطة مجال المقاربة الأكثر فاعلية لفحص سياسات البحث الأثري في فلسطين في الفترة ما بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. فمنذ حملة نابليون بونابرت على مصر وساحل فلسطين (1798-1801)، شهدت المنطقة تحولات جذرية نتيجة احتدام التنافسات الاستعمارية بين القوى الإمبريالية بهدف السيطرة على طرق التجارة العالمية المارة عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر نحو الهند. وفي مثل تلك الأحوال، مضت الإمبريالية والخريطة جنبًا إلى جنب نحو توسيع المستعمرات وتخطيط الحدود، في عملية طالت معها صوغ خريطة فلسطين وبلاد الشام عامة.

ففي ظل التنافسات ومشاريع التدخل في شؤون الدولة العثمانية، شكل البحث الأثري حلقة في سلسلة عمليات التغلغل الأوروبي في فلسطين، حيث أصبحت خرائطية فلسطين ذات أهمية كبرى، لا سيما بالنسبة للحربية البريطانية. فبالاستناد إلى مسح "فلسطين الغربية" الذي أجراه صندوق استكشاف فلسطين البريطاني، نُفذت ما عدها الباحثون الخريطة الأكثر دقة وشمولية حتى ذلك الوقت. وشكلت هذه الخريطة الأساس الذي استندت إليه خرائط الحرب العالمية الأولى والخرائط اللاحقة التي وضعت خلال عهد الاستعمار البريطاني. غير أن الخريطة التي جرى تنفيذها لأغراض عسكرية جاءت في سياق مسح "الأرض المقدسة" من "دان إلى بئر السبع". وأصبحت هذه الصيغة التوراتية الأساس الذي استندت إليه المفاوضات بشأن الانتداب البريطاني على فلسطين، ووعد بلفور، والإجراءات اللاحقة لها، وذلك لتقديم المسوغات اللازمة لاستعمار فلسطين و"إعادة" اليهود إليها.

لقد كانت الكيفية التي تظافر بها البحث الأثري والمشروع الاستعماري معًا في عملية رسم خريطة فلسطين وتغيير أسمائها الجغرافية بؤرة التركيز في هذه الأطروحة، إذ كشفت حقيقة الدور الذي اضطلع به البحث الأثري في عملية "اختراع" إسرائيل القديمة- الجديدة خرائطيًا وواقعيًا.

كلمات مفتاحية

فلسطين، الأرض المقدسة، الإمبريالية، التغلغل الأوروبي، خطاب الاستشراق، الدراسات التوراتية.

Mapping Palestine and the Politics of Archaeological Research since the 19th Century until the Middle of the 20th Century

Abstract

This thesis concerns the politics of archaeological research of Palestine from the 19th century until the middle of the 20th century. Understanding mapping arrangements constitute the best approach to detect such a crucial issue. Since the invasion of Napoleon Bonaparte of Egypt and Palestine's coastline (1798-1801), the region witnessed deep historical transformations, which contributed to reshaping Palestine. Those transformations were prompted by the competition between the imperial, great powers, specifically Great Britain and France, in order to control trade routes connecting the Mediterranean and the Red Sea with India. Under these circumstances, the map went hand in hand with the imperialism.

During the second half of the 19th century, the archaeological research in Palestine emerged as a policy of the European involvement in Ottoman affairs. In this context, mapping Palestine became an important task, especially to the British War Office. Through the survey of Western Palestine, the British Palestine Exploration Fund performed what was considered the first accurate and most extensive map of Palestine. That map formed the base to the maps used in the military actions during the First World War. These intentions were concealed by the claims to mapping the *Holy Land* "from Dan to Beersheba". That Biblical phrasing was the backbone of the negotiations in the Sykes-Picot treaty, Balfour Declaration and later agreements. The Great powers and Zionism used these Biblical claims to justify the colonization of Palestine and the *restoration* of Jews.

This study or revealed that politics and the archaeological research were engaged in the colonization scheme using the discourse of the *Holy Land* to compile the modern map of Palestine with its boundaries and place-names. In other words, the archaeological research played a critical role in the "invention" of an old-new Israel on maps and in reality.

Keywords

Palestine, Holy Land, imperialism, European involvement, Orientalism, Biblical archaeology.

الفصل الأول

مقاربات في الإطار النظري

مقاربات في الإطار النظري

"يوضح تاريخ الجدل حول نشوء إسرائيل في فلسطين بشكل قاطع أن خطاب الدراسات التوراتية قد شكلته الصراعات السياسية المعاصرة والمتعلقة بقضية فلسطين ومستقبلها... إن البحث عن إسرائيل القديمة ليس مجرد إعادة بناء نزيهة للماضي ولكنه يتعلق بموضوع بالغ الأهمية يتصل بالهوية وميزان القوى المعاصرة".

(وايتلام 1999: 130-31)

تمهيد

نقرأ في العنوان "رسم خريطة فلسطين وسياسات البحث الأثري منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين". وبما أنها أطروحة في حقل الآثار القديمة، فإن الرابط بين المسألتين يبدو غير مرئي، لكن سوف يتبين لنا أن العلاقة بين المجالين الزمانيين جدّ قريبة، بل وعنفية أيضًا. فلدينا التاريخ القديم من جهة، والقرن التاسع عشر وما تلاه من جهة أخرى، وما ستقوم به هذه الأطروحة هو معالجة حقيقة الأطروحات التي وضعت خلال القرن التاسع عشر وما تلاه حول التاريخ القديم لفلسطين. بمعنى أن البحث في سياسات البحث الأثري وتاريخه يهدف إلى الكشف عن الأصول الأولى للمفاهيم والافتراضات المتصلة بتاريخ فلسطين القديم. وسوف يكون مجال الكشف هنا خرائطية فلسطين التي تمثلت فيها أيما تمثيل ثنائية البحث عن "الأرض المقدسة" واستعمار فلسطين بتسويغ "إعادة" اليهود إليها.

سوف تعنى هذه الدراسة بالبحث في طبقات المعرفة وسياقات التاريخ السياسي التي تشكل فيها البحث الأثري في فلسطين. فتلك المعرفة قد أسهمت في مسح الأرض وتفكيك طبقاتها وإعادة تفسيرها بهدف استبناء تاريخ افتراضي اضطلعت به القوى الكولونيالية عبر وسيط جمع المجال السياسي والتصورات الدينية/التوراتية حتى تشكل ما عرف لاحقًا باسم "علم الآثار التوراتي". لذا فإن البحث الأثري في فلسطين يجب أن ينظر إليه بوصفه عملية معقدة من إعادة التفسير، وأن على أية دراسة جادة لهذه المسألة تقصي الأسباب والخلفيات والسياقات التي استندت إليها تلك العملية ولا تزال (Silberman 1998: 9). فعلى الرغم من إدراك الباحثين العرب لأبعاد الدراسات التوراتية وأهدافها، إلا أن الأمر لم يرقَ بعد إلى مرحلة الفعل الذي يؤسس لعلم مستقل قادر على مناهضة السرديات الاستعمارية في مجال البحث الأثري. وقبل التوجه نحو بناء بحث علمي مستقل، فإن الكشف عن الصيرورة التاريخية لذلك البحث يعد متطلبًا أساسيًا للتحرر من قبضة الخطاب التوراتي الذي كان مقررًا قويًا في مشروع خريطة فلسطين واستعمارها.

مسألة البحث

في فلسطين حيث تاريخ البحث المتقد بجذوة الصراع السياسي، قد جرى تغييبه عن فصول الأكاديميات العربية على الرغم مما ينطوي عليه من أبعاد وآثار غيرت وجه المنطقة وخريطتها عبر انهماكه وانشباكه في مشروع سياسي أفضى إلى استعمار فلسطين بدعوى الحق التاريخي المدعوم إلهيًا/من يهوه، وإمبرياليًا/من بريطانيا العظمى وبلفورها. فالمجال الزماني الذي تتناوله الأطروحة، ما بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، على قدر بالغ الأهمية والحساسية والخطورة، إذ يتزامن وتأجج النفوذ والتغلغل الأوروبي في المنطقة خلال الحكم العثماني، وبدء الهجرات اليهودية إلى فلسطين وتغلغل الحركة الصهيونية فيها، ثم إخضاعها للاستعمار البريطاني الذي انتهى بقرار التقسيم وإنشاء "إسرائيل" التي نفذت حرب عام 1948 بتهجير الفلسطينيين وتدمير قراهم.

وفي مثل تلك الأحوال، ومنذ القرن التاسع عشر، نشأ البحث الأثري في فلسطين منهمكًا ومنشغلاً بعملية "اختراع" لـ"الأرض المقدسة" لتسويغ استعمار الأرض وخلق شرعية بديلة. وجاء ذلك عبر خطاب "علمي" زج قسريًا في إعادة كتابة تاريخ فلسطين، وأثر عميقًا في افتراضات ومناهج البحث الأثري، بما فيها من مناهج تقليدية ذات مرجعية دينية، وأخرى نقدية "تعد" علمانية. وقد أفضى ذلك الخطاب إلى إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية والتاريخية في فلسطين في سياق عملية تصنيع الخريطة الجيوبوليتيكية المعاصرة عبر معاهدة سايكس-بيكو، وصك الانتداب

البريطاني ووعد بلفور، وما تلاها من اتفاقات دولية لا زالت مثار الصراع حتى اللحظة. فهي العلائقية الفريدة المعقدة التي صادرت الجغرافيا والتاريخ وحق تقرير المصير.

إن انخراط البحث الأثري منذ القرن التاسع عشر في مشروع تصنيع الخريطة السياسية يشكل الأساس اللازم لفهم العملية الخرائطية في فلسطين، من حيث وضع الخريطة، وتعيين الحدود، ومطابقة المواقع الفلسطينية مع المواقع التوراتية المفترضة، وتغيير مسميات تلك المواقع بمسميات توراتية أو عبرية عبر ما تسمى بعملية "إحياء" اللغة العبرية. إن العدد الكبير من التنقيبات التي جرت في المواقع الوارد ذكرها في العهد القديم قد تظافرت مع العمليات الخرائطية الانتدابية والصهيونية. وكان الهدف من ذلك هو إنشاء واستبناء هوية جغرافية/تاريخية/إثنية تصل ما بين إسرائيل القديمة وإسرائيل الحديثة، وهو استبناء قائم على إقصاء أية تواريخ محلية في فلسطين (وايتلام 1999؛ Thompson 2009).

لقد حقق البحث الأثري في نهاية القرن التاسع عشر هدفين هما: وضع الخرائط العسكرية لحركة القوات البريطانية في المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، ووضع الأسس الفكرية والسياسية والإعلامية لإسرائيل (حجازين 2009). ولما كان الصراع السياسي مستمرًا، فإن من غير الممكن المضي في البحث دون إدراك السياقات التي حددت البيئة المعرفية لهذا البحث؛ "فالصراع لا يزال ساخنًا، ومعالمه ومحطاته تتحكم مباشرة في تشكيل بنية السرديات التاريخية" (دوماني 2010: 35-6، 37). وفي ضوء ذلك، يصبح لزامًا إعادة قراءة تاريخ وسياسات البحث الأثري في فلسطين انطلاقًا من دراسة الكيفية التي أثر بها خطاب "الأرض المقدسة" في تشكل فرضيات البحث. فالكشف عن صيرورة البحث أيًا كان مجاله، وعن سياقاته التاريخية، يسهم إلى حد كبير في فهم ماهية افتراضاته ودوافعه، لا سيما أن البحث الأثري التوراتي في فلسطين كان ولا يزال منهمكًا بإشكالاته الوجودية والحدودية.

إن من غير الممكن دراسة آثار فلسطين وتاريخها القديم دون حدوث كارثة فكرية، إذ تتداخل حقول البحث، وتتشابك التواريخ والجغرافيا والعلم والدين والسياسة والقديم والحديث؛ فتشكل بمجملها مركبًا معقدًا لا يمكن التجاوز عنه ببساطة. لذا فإن هذه الأطروحة ليست بحثاً في تقانات الخريطة وتطبيقاتها المجردة، إنما هو بحث في السياسات الأثرية للخريطة، إذ يشكل فضاء الخريطة موضع المقاربة الفعلي الأكثر جدوى وإيضاحًا لتعرية الاندماج الحقيقي للبحث الأثري في تنفيذ المخططات الاستعمارية. فقد كانت الخريطة حلقة الوصل الحساسة والخطيرة التي تماهى فيها البحث الأثري ونشطاؤه مع المخططات التوسعية للقوى الدولية المتصارعة

آنذاك وأهدافها في استعمار المنطقة، ومن ضمنها فلسطين؛ فالمعادلة المعقدة لخريطة الأرض/ وخريطة الكتاب المقدس/ وخريطة الاستعمار قد حاك وصاغ مسوغاتها الفكرية خطاب "الأرض المقدسة". وجرت ممارسة ذلك الخطاب وفرض مفاهيمه عبر البحث الأثري الذي شغل نفسه باستكشاف الأرض وتنقيبها بحثاً عن إسرائيل القديمة. فالخرائط والمؤلفات ومسميات المواقع التي شكلت المعرفة الأثرية في فلسطين والأردن هي ذات الأدوات التي استعمر بها الغرب المنطقة وأعاد رسم خريطتها. لذا فمن غير المبرر أن يكون ذلك منسيًا، أو متجاهلاً، أو مستبعدًا، إذ من الواضح أن ضرورة استكشاف المجال السياسي الذي تبلورت في إطاره الدراسات التوراتية والمعرفة الأثرية في فلسطين والأردن كموضوع أكاديمي ليس مدركًا بما يكفي وغير معترف به (وايتلام 1999: 29). واستكشاف المجال السياسي وعلاقته بالبحث الأثري لم يخرج حتى الآن عن كونه اهتمامًا في حالته الجنينية، سواء كان ذلك على صعيد الدراسات الدولية أو الإقليمية أو المحلية.

وهذه الدراسة، وإن كانت اتخذت من الخريطة مجالاً لتوضيح الكيفية التي استبنى بها الغرب تاريخ فلسطين القديم لاختراع تاريخ جديد لمشروعه الحديث في استعمار المنطقة وصنع "إسرائيل" المعاصرة، فإن من المؤمل لها أن توجه كشافًا ساطعًا لتعرية الممارسات البحثية التي لم تكن في واقع الأمر سوى انتهاكات و"ممارسة للقوة" باسم العلم بهدف إعادة توجيه مسار التاريخ. فالمناهج النقدية لدراسات ما بعد الاستعمار وغيرها من النظريات الحديثة تعد علم الآثار سياسيًا بالضرورة (Abu El-Haj 2001: 9). وهذا المفهوم من شأنه أن يمهد الطريق أمام الباحثين لتفكيك الطروحات التقليدية ذات التوجهات الدينية- الاستعمارية، وأن يسهم في معالجة المشكلات البحثية بما يمكّن من إرساء أسس أكثر علمية وموضوعية لإعادة كتابة تاريخ فلسطين. إنها دراسة تدور في نطاق تاريخ المعرفة بآثار المنطقة من جهة وعلاقته بتاريخ الصراع السياسي حولها من جهة أخرى، وذلك بالبحث في الروابط والعلائق الخفية التي أنتجت صورة "العلم" وخريطة الأرض معًا كما هي عليه الآن.

لم تكن خريطة فلسطين بمنأى عن الرواية التاريخية المستقاة من المصادر الدينية، والتي جهد البحث الأثري في الكشف عن شواهدها المادية. فمنذ القرن التاسع عشر، بدأت في فلسطين لحظة خلق حقائق جديدة، وفرض مصادر محددة، وإنتاج روايات بديلة، ثم إنتاج تاريخ جديد. لقد تمكن البحث الأثري في لحظات تاريخية حاسمة من إعادة إنتاج التاريخ الفلسطيني بأثر رجعي. ففي العهد القديم، تلت روايةَ الخروج قصةُ احتلال أرض كنعان أي "الأرض الموعودة"، حيث أباد الإسرائيليون السكان المحليين من الكنعانيين كما أمرهم الرب، واستوطنت القبائل الإسرائيلية الأرض. وهذه الرواية شكلت المخيلة الجغرافية للمستكشفين الأوربيين والأمريكيين خلال القرن التاسع عشر، ووضعت الأساس لرسم خريطة فلسطين من "دان إلى بئر السبع". ومنذ ذلك الحين، أصبح

البحث الأثري مشغولاً بتقديم إجابات عن تاريخ فلسطين فيما بات يعرف لاحقًا بالعصور البرونزية والحديدية. ونُقبت في سياق ذلك أعداد كبيرة من المواقع بحثاً عن آثار دمارٍ في المواقع الكنعانية التي يُعتقد أنها تعرضت لغزوات القبائل الإسرائيلية خلال العصر البرونزي المتأخر، وبحثاً عن آثار مملكتين يُعتقد أن داود وسليمان أسساهما خلال العصر الحديدي. وبطبيعة الحال فإن مصدر إثارة تلك المسائل أو الافتراضات هو البحث عن الدلائل الثقافية المادية لبني إسرائيل بحسب روايات العهد القديم. أي أن النص الديني قد أصبح الموجه والمحدد لافتراضات البحث وله دور السبق، بل أصبح سلطة عليا له الكلمة الفصل. فقد هيمنت سلطة النص على افتراضات البحث الأثري منذ القرن التاسع عشر، ولا يزال الحال على حاله حتى اليوم. لكن انسداد أفق البحث، وانكشاف الأغراض الحقيقية للبحث عن إسرائيل القديمة يستلزم ما نادى به كيث وايتلام Keith Whitelam (1999: 132):

"لم يعد ممكنا الفصل بسهولة بين التاريخ المتنازع عليه المتعلق بالفترة البرونزية والحديدية المتأخرة (الانتقالية)- من الآن فصاعدا- وبين الدعاوى المتنازعة للإسرائيليين والفلسطينيين حول الأرض نفسها. ومن الآن فصاعدا، لم يعد ممكنا اعتبار ذلك مجرد جدال أكاديمي حول مفاهيم مختلفة لطبيعة إسرائيل القديمة... لقد تصدعت السلسلة المتصلة بين الماضي والحاضر وهذا التصدع قوض الادعاءات المعاصرة بملكية المعرفة والقوة... حتى أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة نظر شاملة في تاريخ العصر البرونزي المتأخر وبداية العصر الحديدي".

والمسألة ليست محض تاريخية، وليست أيضًا محض جغرافية، بل هي تاريخية/جغرافية، ففي خضم البحث التوراتي عن الجغرافيا التاريخية لإسرائيل القديمة/الحديثة، ثمة مسألتان: حدود الأرض، وتعيين المواقع التوراتية المفترضة. لذا من الملاحظ بقوة أن الدراسات التوراتية تغص بموضوعات الجغرافيا التاريخية التي تبحث في الحدود التاريخية، وفي مطابقات المواقع ومسمياتها، إذ تهيمن هاتان المسألتان، بكل ما يتفرع عنهما، على البحث الأثري في فلسطين منذ القرن التاسع عشر. وأدى ذلك البحث إلى رسم خريطة مفتعلة هجينة ذات مشهد مختلف. وبؤرة التركيز هنا أن خريطة الجغرافيا التاريخية التي صنعها البحث الأثري أصبحت هي ذاتها خريطة الجغرافيا السياسية المعاصرة لفلسطين المحتلة.

فمتى، وكيف، ولماذا بدأ البحث عن آثار فلسطين؟ وما هو الدور الذي أسند للبحث الأثري في تصنيع خريطة فلسطين؟ وكيف أسهم خطاب "الأرض المقدسة" في الاستيلاء على الأرض؟ وكيف خُطت خريطة فلسطين؟ ومَن رسَّمها، ولماذا؟ متى حدث التوافق بين خريطة فلسطين والخرائط الأوروبية؟ وما هي السياقات التاريخية والعمليات الأشمل التي تم فيها ذلك كله؟ وكيف جرت عملية تغيير هوية المواقع الفلسطينية وأسمائها؟ تلك تساؤلات ستحاول هذه الأطروحة تقديم إجابات لها لعلها تشكل قاعدة لإعادة النظر في الطروحات والمسلمات التي فرضها البحث التوراتي على آثار فلسطين وتاريخها القديم حتى اليوم.

مفهوم الخريطة

لم تعد، أو ربما لم تكن الخريطة يومًا مجرد صورة للأرض وتضاريسها من مرتفعات ومنخفضات وبحور وأنهار. فواضع الخريطة يرى فيها صورة الأرض التي تمثله، لذا فإنه يعيد إنتاج تصور لها. وواضع الخريطة هذا ليس عاديًا من بين الأهلين، فهو يقوم بالأسفار والترحال، حاملاً في جعبته عدة الشغل وأسفاره وأدوات قياس الأرض. لذا فهو غالبًا، إن لم يكن دائمًا، ابن مرجعية أو سلطة تمنحه التفويض وتزوده بما يلزم. بمعنى أن ثمة هدفًا لوضع الخريطة وإنشاء تصور للأرض. وبمعنى آخر، مرة أخرى، فإن ذلك التصور ينتسب لسلطة أو قوة ما تنتجه، وتفرضه عند لوازم الأمر. وهذا ما دفع بالاتجاهات الحديثة في الأنثروبولوجيا والجغرافيا الإنسانية ودراسات ما بعد الاستعمار نحو التأسيس لمفهوم غير تقليدي للخريطة بوصفها أداة "ممارسة" للقوة (J.B. Harley في Perkins 2003: 341; Levin, Kark and Galilee 2010: 1). وفي الحالة التي نحن بصددها، فإن هذه القوة ليست بالأمر الهين، إنها قوة، أو قوى، الكولونيالية التي سيطرت على مستعمرات وأراضٍ شاسعة حول العالم لتعزيز الهيمنة الإمبريالية وتحقيق المكتسبات الاقتصادية للرأسمالية الصناعية الصاعدة في أوروبا، لا سيما في بريطانيا وفرنسا. ولفرض السيطرة وضمان الديمومة، أنتجت تلك القوى كمًا هائلاً من خرائط الأرض التي استلزمت استكشاف الأرض ومسحها، سبق أحيانًا غزوها، أو تلا فتحها، أو تزامن والاستيطان فيها. وكان لكل من تلك الاستكشافات والأعمال الخرائطية ضروراتها وأحكامها ومهماتها المناطة بها. والخريطة متحركة متغيرة وليست ذات حدود ثابتة، إنها تضيق وتتسع بحسب التصور النظري من جهة، وميزان القوى من جهة أخرى. لكن التصور الذي يضعه المستعمر لن يكون بحال من الأحوال واقعيًا، لأنه مفروض من خارج هكذا واقع، وهو يدرك في قرارة ذاته أن لا مشروعية للفعل، لذا فهو بحاجة إلى قوة من نوع آخر، قوة ذات تأثير وجداني عميق وسلطة، لكن السلطة هذه

المرة من نوع آخر أيضًا، سلطة ذهنية أو متخيَّلة، مهما كانت مرجعيتها الدينية أو القومية، تحقق للمستعمر ممارسة الاستلاب على الآخر، ولا بد له هو ذاته أن يكون مستلَبًا بالفكرة لإيقاد الطاقة في مشروعه الكبير.

لقد مضت الاستكشافات والإمبراطورية والدين والتجارة يدًا بيد، حيث كانت السيطرة على الأرض هدفًا لاستراتيجيات الإمبراطوريات الكبرى وتنافساتها (Moscrop 2000: 54). ففي إطار المشروع الأوروبي الإمبريالي "الحداثي"، جاء النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليشكل مرحلة عدها الباحثون غير مسبوقة في التنظيم ودقة القياس لبلوغ أقاصي ما روراء البحار. وقد تجلى أثر ذلك في عمليات رسم الخرائط التي نشطت بقوة كأداة لوجستية عسكرية بيد القوى الكولونيالية (Moscrop 2000؛ أندرسن 2009). وإلى جانب ضروراتها العسكرية لجنود الإمبراطورية، فإن السياسات تخول للخريطة تأدية مهمات لوجستية مؤازرة لجهة تسوية القضايا المتعلقة بملكية الأرض، ورسم الحدود، وتقسيم المناطق، وإعادة تسمية الأماكن كي تصبح مألوفة أكثر للمستعمر (D. Pinder في Levin, Kark and Galilee 2010: 1). ولم تكن تلك السياسات قصرًا على منطقة بذاتها، ولم تكن مجردة، فآليات تطبيق القوة المعززة بأسلحة ذهنية ثقافية وعقائدية وسيكولوجية فتاكة، كانت جزءًا من استراتيجيات القوة التي مارستها الإمبريالية حول العالم. فسياسات الإمبراطورية البريطانية في الهند، أكبر مستعمرات الإمبراطورية، كشفت عن الارتباط الوثيق والتداخل بين الإمبريالية والعمليات الخرائطية، حيث استخدمت الخريطة كسلاح معلوماتي فعال، حتى في حالة "بناء الشعور" الذي يشرعن الإمبريالية ويبررها ويعرِّفها (Edney 1997: 1). وتلك السياسات التي خبرتها الإمبراطورية البريطانية تمامًا وبإحكام في الهند، قد نازلتها ثانية في فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بندكت أندرسن Benedict Anderson في كتابه حول "الجماعات المتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها" قدم أطروحة شديدة اللهجة حول العلاقة التي نسجت ضوابط ممارسة القوة المشفوعة بادعاءات القومية وما يستلزمها من خرائط، مشكلة بذلك شبكة من القوة والمعرفة التي تمكنت من خلالها كولونيالية ما قبل منتصف القرن التاسع عشر من ابتداع ثلاث مؤسسات للسلطة، هي: التعداد [السكاني]، والخارطة، والمتحف، التي صاغت معاً، وعلى نحوٍ عميق، الطريقة التي تخيلت بها الدولة الكولونيالية مجال نفوذها وسلطانها: طبيعة البشر الذين تحكمهم، وجغرافيا أملاكها، وشرعية أسلافها" (2009: 159-60). ويمكن للمتفحص ملاحظة أن تلك المؤسسات تدمج بين فضائين: الحاضر والماضي، والزمان والمكان (الزمكان). وتلك الثنائية المزدوجة في الثلاثية التي طرحها أندرسن تضفي على الحاضر بعدًا تاريخيًا عميقًا يشرعن الاحتلال ويؤمن عملية تطهير أدوات الشغل حين يـ"تواصل تحالف

الخارطة والسلطة، قياسًا إثر قياس، وحرباً إثر حرب، ومعاهدة إثر معاهدة". يوضح أندرسن (2009: 166-67) ذلك مستلهمًا من ثونغشاي وينيشاكول Thongchai Winichakul:

> "ما تراه معظم نظريات الاتصال فضلاً عن الفهم الشائع، هو أن الخارطة تجريد علمي للواقع. فالخارطة تقتصر على تمثيل شيء موجود مسبقاً وبصورة موضوعية. هذه العلاقة كانت معكوسة، في التاريخ الذي وصفْته. فالخارطة كانت سابقة على الواقع المكاني، وليس العكس. وبعبارة أخرى، فقد كانت الخارطة نموذجًا لما قصدتْ أن تمثله ولم تكن نموذجاً منه ... لقد غدت أداة فعلية لمسة إسقاطات تُسقط على سطح الأرض. وباتت الخارطة الآن ضرورية لآليات الإدارة الجديدة وللجيوش كي تؤكد ما تدعيه من حقوق ... والخطاب الذي ينطوي عليه وضع الخرائط بات الإطار المفهومي الذي تجري ضمنه وتخدمه العمليات الإدارية والعسكرية على حد سواء".

وفي سياق بناء النموذج أعيد إنتاج الجغرافيا التاريخية عبر تنظيم محكم، وخطاب كان منتفخًا بمفاهيم موغلة في القدم، وكانت المحصلة أن:

> "انكب مغتصبو السلطة، في مواجهة الأوروبيين الآخرين خاصة، على إعادة بناء تاريخ ملكية ما بات لديهم من ممتلكات جديدة. ومن هنا ظهور "الخرائط التاريخية"، في أواخر القرن التاسع عشر على وجه الخصوص، والتي قصد منها أن تبين، عبر خطاب خرائطي جديد، قِدَمَ وحدات إقليمية معينة، ومحددة بشدة. هكذا كان لسلاسل مرتبة زمنيًا من هذه الخرائط، أن تبرز إلى الوجود نوعاً من الرواية السيرية السياسية عن المملكة، كانت تتصف في بعض الأحيان بعمق تاريخي هائل... وتبعاً لهذه الخرائط التاريخية، لم يعد المتن الجغرافي خاصية حديثة، بل دُفِع إلى الوراء أكثر من ألف عام".
>
> (ثونغشاي في أندرسن 2009: 167، 244 هامش 20)

إن ذلك التشخيص الدقيق يمثل على نحو عميق حالة الخطاب الخرائطي في فلسطين، والذي "يعبر عن تخيلات دينية ومصالح سياسية وهويات ثقافية غربية" أكثر من كونه تعبيرًا عن التاريخ الحي فيها (دوماني 2010: 36). فالعمق التاريخي الهائل والخرائطية التاريخية قد تولى مهمتهما البحث الأثري الذي أسهم منذ القرن التاسع عشر في إنتاج خريطة الجغرافيا التاريخية كمجال للمقاربة بين الحاضر والماضي، وبين إسرائيل الحديثة وإسرائيل القديمة.

وكانت صورتها المقابلة هي المقاربة بين تحقيق الوعد الإلهي بـ"عودة" اليهود إلى فلسطين من جهة، ووعد بلفور اليهودَ حق إقامة "وطن قومي" فيها من جهة أخرى.

لقد جاء اختراع خريطة الجغرافيا التاريخية لفلسطين في سياق التحولات التاريخية التي نشأت بفعل تنافس المصالح بين القوى الدولية خلال القرن التاسع عشر، والتي اتخذت منحنى خطيرًا وحادًا في النصف الأول من القرن العشرين. وفي مثل تلك السياقات، هيمن البحث عن جذور الدولة القديمة لإسرائيل، وكان هدفه البحث عن هوية قومية قديمة/حديثة في إطار ما يسمى بـ"علوم الآثار القومية"، إذ إنه مع تزايد حدة التنافس القومي والدولي بين القوى الكبرى ازدادت أيضًا حدة التنافس بين فروع المعرفة القومية المختلفة (وايتلام 1999: 51، 55)، فـ"في أوروبا نفسها في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكد تبقى زاوية واحدة من زوايا الحياة لم تمسّها حقائقُ الإمبراطورية" (سعيد 2004: 79). وهنا يعود أندرسن: "ولقد كان هذا النوع من علم الآثار، الذي نضج في عصر الاستنساخ الميكانيكية [هكذا]، سياسياً على نحوٍ عميق" (2009: 172). ولما كانت "الاستعارة المناسبة للتطورات السياسية والثقافية المؤدية إلى القومية هي الخارطة" (إريكسن 2012: 163)؛ فقد انخرط البحث الأثري في علائقية مركبة ومعقدة أفضت أولاً إلى رسم خريطة المشروع الاستعماري بتسويغ إيديولوجي، وإلى تفكيك المنطقة، وإعادة تركيب واستنساخ خريطة قومية ذات معجمية دينية ومشهد تاريخي، الهدف منها تصنيع إحدى أهم مرتكزات المشروع القومي لإسرائيل المعاصرة. لذا فإن الخريطة والبحث الأثري قد التحما معًا في سعيهما نحو الإمساك بالأرض. في هذا الإطار، سوف تكشف الأطروحة عن الممارسات المتعمدة لخلط الأوراق بين الخريطة الجغرافية والخريطة المسماة تاريخية، بهدف تصنيع خريطة من جنس آخر، كانت في محصلتها خريطة جيوبوليتيكية "دُفِعت إلى الوراء"، ليس "أكثر من ألف عام"، بل أكثر من ثلاثة آلاف عام.

الخطاب[1] الآثاري في الافتراضات الاستشراقية

يلاحظ في الأدبيات الجامعية بوضوح لافت خطاب تسوده تواريخ مضطربة، وجغرافيا مرتبكة، ومصطلحات غامضة، ومفاهيم مشوبة بالخيال العلمي، يتداخل فيها الغرب بالشرق، والقديم بالحديث، والدين بالسياسة، و"علم" الآثار بالشعوذة المؤدلجة عقائديًا. وتبدو المسألة وكأنما محض صدفة أو قصور معرفي. كان، وربما لا

[1] اشتق مصطلح "الخطاب" أو "الإنشاء" *Discourse* من نظرية المعرفة وعلاقتها بالسلطة والقوة، وهي النظرية التي صاغها ميشيل فوكو، ووظفها ببراعة إدوارد سعيد في عمله "الباهر" حول "الاستشراق: السلطة، المعرفة، الإنشاء".

يزال، ذلك الإرث يُدرس كما لو كان علمًا نزيهًا مجردًا، فتبدو المفاهيم موضوعات كامنة للدرس بحد ذاتها. ففي المجال الجغرافي هنالك الشرق، والشرق الأدنى القديم، وشرق المتوسط (Levant)، والأرض المقدسة، وإسرائيل، وفلسطين، والأردن، وعبر الأردن، وشرق الأردن. وثمة خرائط تغص بمسميات مركبة ومشاهد غامضة. وفي التاريخ ثمة ساميون، ولا ساميون، وقبائل، وشعوب، وأديان، وإمبراطوريات، وملوك، وحروب، وغزوات تعقبها معاهدات، وثمة موارد طبيعية وطرق ومبادلات تجارية. ويغدو البحث في تاريخ فلسطين والأردن القديم أكثر الموضوعات إثارة للدهشة، إذ يطغى عليه البحث عن إسرائيل القديمة، ومملكتي داود وسليمان، والقدس، وجبل صهيون، وآثار الهيكل، حتى يبلغ الأمر مبلغًا يوعز بفرض "حقائق على الأرض" على غير ما تعرف به. ويبلغ التكثيف، بل "الطغيان"، في البحث عن إسرائيل القديمة مدى تصعب معه غالبًا مطالعة أية تواريخ أخرى. وفي سياق البحث عن حلول لفض الارتباك والاشتباك بين المفاهيم، تطلع علينا أسماء وعنوانات لرحالة ومستكشفين ومستشرقين، بل ومؤسسات استشراقية ومدارس وجامعات، وأسماء دول وقنصليات وكنس وإرساليات تبشيرية، وأخرى تنقب عن "الأرض المقدسة". بل نقع في تلك القائمة على أسماء هيئات ملكية ووزارات حرب ودفاع تخرق أساطيلها ما وراء البحار مدججة بالمبعوثين الدبلوماسيين وذوي الألقاب العلمية والعسكرية سعيًا وراء الاستكشافات العلمية، ورسم خرائط الأرض وإعداداتها اللوجستية.

وفي سياقات ذلك كله، نقع على عالم افتراضي استدرجت له "الأرض المقدسة" استدراجًا لاستبناء عالم هو في الواقع في موقع التضاد مع المادي التاريخاني، فهي الضدية بين الجغرافيا وماديتها التاريخية من جهة والتاريخ الذي استُدعي بوصفه موحى به من جهة أخرى. فما المسألة؟

إن من الصعوبة بمكان تقديم إجابات علمية ومحددة عن تلك المسألة دون الاستناد إلى الأساس المتين الذي وضعه إدوارد سعيد في "صرحه" العلمي حول "الاستشراق: السلطة، المعرفة، الإنشاء". فمنه تتخذ هذه الأطروحة أساسًا لاستبناء مقاربة نظرية تمكن من استجلاء الافتراضات الاستشراقية لتعرية الممارسات العلمية عن واحدة من أهم تجليات الإشكالية في حقل المعرفة الأثرية في جنوب بلاد الشام. إذ تشكلت هذه المعرفة وفق تصور غربي للشرق و"أراضيه المقدسة" في سياق إعادة صوغ المنطقة سياسيًا وإدماجها في المشاريع الاستعمارية التوسعية للقوى الغربية. لذا فإن فرضية الأطروحة تنطلق من اعتبار تاريخ البحث الأثري في فلسطين وما انبثق عنه من افتراضات واستنتاجات، كما سنرى، جزءًا من الخطاب الاستشراقي الذي أنشئ متحدًا بممارسات القوة الكولونيالية، فقد "كان الاستشراق، في نهاية المطاف، رؤيا سياسية للواقع" (سعيد 2005: 74). وكان هدف ذلك البحث هو إحداث القطيعة التاريخية والمعرفية بين السكان الأصلانيين وماضيهم، والعمل من خلال تفكيك طبقات الأرض على

تفكيك الخريطة وإعادة تركيب أخرى. فنطاق العمليات التاريخية الممتدة ما بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين شكل مرحلة حاسمة في تاريخ الغرب والشرق في آن معًا، كان عنوانها الهيمنة الأوروبية على الشرق في ظل التنافس الاستعماري، حتى بلغ ذلك التنافس أشده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فهذا "الشرق ليس لصيقًا بأوروبا وحسب، بل إنه كذلك موضع أعظم مستعمرات أوروبا، وأغناها، وأقدمها؛ ومصدر حضارتها ولغاتها، ومنافسها الثقافي، وأحد صورها الأكثر عمقاً وتكرارَ حدوثٍ للآخر" (سعيد 2005: 37). ومنذئذ أصبح الشرق مرة أخرى، منذ انتهاء الحروب الصليبية في نهاية القرن الثاني عشر للميلاد، ساحة نزال لتلك المنافسات التي طالت قوى مضاربة، أو ضاربة، من مختلف جهات الأرض. ولوضع آلية محكمة لحكم الشرق، استخدمت تلك القوى منظومات معرفية منضبطة بشدة لإحكام سيطرتها في مواجهة خصومها الآخرين. وكان لا بد لهذه المعرفة من مؤسسات وخبراء ومستشرقين ونظريات تفسر كل الظواهر التي لم تكن مألوفة سابقًا، كي يصبح الشرق قابلاً للهضم والاستيعاب والتخطيط والتدبير، ومن ثم السيطرة عليه وحكمه. وكانت حصيلة ذلك قوة متحدة بالمعرفة. يقول سعيد (2005: 43، 58، 81):

> "تحت العنوان العام للمعرفة بالشرق، وتحت مظلة التسلط الغربي على الشرق منذ نهاية القرن الثامن عشر، برز شرق معقد متشابك ملائم للدراسة في البيئة الجامعية، وللعرض في المتاحف، وللاستبناء في المكاتب الاستعمارية، وللإيضاح النظري في أطروحات علم الإنسان، وعلوم الحياة، والألسنية، والأعراق، والتاريخ حول الإنسان والكون، ولتقديم أمثلة على النظريات الاقتصادية والاجتماعية في التطور، والثورة، والشخصية الثقافية، والخصائص القومية أو الدينية، ... ومع منتصف القرن التاسع عشر، كان الاستشراق قد أصبح مكتَنَزًا علميًا من الاتساع بقدر ما يستطيع المرء أن يتخيل... وجاء عام 1870 ليشكل مرحلة التوسع الاستعماري العظيم في "الشرق".

فـ"الاستشراق" كما عبر مترجمه كمال أبو ديب في مقدمة الكتاب "يكشف أن الغرب تصور الشرق ودرسه تصوراً استعمارياً عرقياً، فوقياً، متجذراً في القوة واتحاد القوة بالمعرفة، والإنشاء الذي ولده ذلك كله" (سعيد 2005: 6). وقد عد أبو ديب ذلك الكشف تثويرًا للمعرفة في مجال الدراسات الإنسانية، انصب على "رج الثقافة الغربية وكشف آلية السلطة والسيطرة والقوة والتلاعب التحكمي فيها" من خلال الكشف عن "مفهوم جديد للقوة والشبكة الخفية من علاقات القوة التي تنسجها المعرفة متجسدة في الإنشاء الكتابي" (سعيد 2005: 1). إن ذلك المفهوم الذي كثف بعمق كل ما ينطوي عليه الاستشراق قد وضع الأساس لفرع العلم الذي يعنى بدراسات ما

بعد الاستعمار. وهنا لا بد من شحذ الانتباه عند النقطة التي تبرز فيها القيمة العليا لـ"الاستشراق" الذي يكشف عن قوة المعرفة في إنشاء خطاب ثقافي لإعادة تأويل، بل وتدويل، التاريخ والجغرافيا، لم تكن أقل مضاءًا من آليات القوة الأخرى التي أحكمت قبضتها على الشعوب المستعمرة. وهنا يوفر لنا "الاستشراق" مرتكزًا نظريًا أصيلاً وعميقًا وشاملاً. ولأنه نظري وشامل، فإن "استشراق" إدوارد سعيد قد شمل المعرفة الأثرية ضمن المعارف الاستشراقية، وفتح الباب أمام باحثين آخرين لتطبيق الافتراضات الاستشراقية في حقل الآثار على نحو أكثر تخصيصًا. وعليه فإن هذه الأطروحة سوف تكشف في فصولها اللاحقة عن الكيفية التي استبنى بها الغرب تاريخ جزء من أراضي الشرق تحت عنوان "الأرض المقدسة" وأعاد رسم خريطتها. وتستند الأطروحة في ذلك إلى مسألة مؤادها أن المعرفة الأثرية في هذه المنطقة، وفي المنطقة العربية عمومًا، قد نمت في أتون الحرب منذ نابليون بونابرت وحملته الفرنسية على مصر، والتي فتحت الباب على مصراعيه لاحتدام التنافس الأجنبي على الشرق. وفي سياق ذلك جرى البحث عن آثار فلسطين بوصفها "الأرض المقدسة"، مشكلة إحدى المفردات المفاهيمية الجغرافية التي اندرجت تحت العنوان العام للشرق. وفي خدمة ذلك، وضع كم هائل من "الإنشاءات" التي غصت بها المؤلفات والتقارير والشروحات والمراسلات والخطابات والأعمال الخرائطية التي جعلت الغرب إلى قلب الشرق أقرب. ويشخص سعيد (2005: 39) ذلك بأسلوبه المرموق:

> إذا اتخذنا من أواخر القرن الثامن عشر نقطة للانطلاق محددة تحديداً تقريبياً، فإن الاستشراق يمكن أن يناقش ويحلل بوصفه المؤسسة المشتركة للتعامل مع الشرق- التعامل معه بإصدار تقريرات حوله، وإجازة الآراء فيه وإقرارها، وبوصفه، وتدريسه، والاستقرار فيه، وحكمه: وبإيجاز، الاستشراق كأسلوب غربي للسيطرة على الشرق، واستبنائه، وامتلاك السيادة عليه...
>
> فإن يتحدث المرء عن الاستشراق هو أن يتحدث، رئيسياً، وإن لم يكن حصرياً، عن مشروع ثقافي بريطاني وفرنسي، مشروع تضمّ أبعاده عوالم متباينة تباين الخيال نفسه، الهند وشرق المتوسط <الليفانت> بأكملهما، ونصوص الكتاب المقدس وأقاليم الكتاب المقدس، وتجارة التوابل، والجيوش الاستعمارية، والتراث الطويل من الإداريين الاستعماريين، وقدراً ضخماً من تراث البحث، وأعداداً لا تحصى من الخبراء، و"المساعدين" الشرقيين، وجهاز أستاذية شرقية، وكوكبة من الأفكار "الشرقية" (...)، وعدداً كبيراً من الملل، والفلسفات، والحكم الشرقية المدجنة للاستخدام المحلي الأوروبي- في قائمة يمكن أن

تُمدَّد إلى ما لا نهاية. والنقطة التي أثيرها هنا هي أن الاستشراق يشتق من علاقة تقارب خاصة قامت بين بريطانيا وفرنسا والشرق، الذي لم يكن في الحقيقة ليعني، حتى أوائل القرن التاسع عشر، سوى الهند وأقاليم الكتاب المقدس. فمنذ بداية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، سيطرت فرنسا وبريطانيا على الشرق والاستشراق؛ أما منذ الحرب العالمية الثانية فقد سيطرت أمريكا على الشرق.

إذن فالاستشراق كما يحلله سعيد هو "المؤسسة المشتركة للتعامل مع الشرق". فبريطانيا وفرنسا كانتا قطبي الاستشراق لما لهما من دور الريادة في الشرق وفي دراسات الشرق بفضل الشبكتين الاستعماريتين العظميين في تاريخ ما قبل القرن العشرين، والتي حلت محلهما أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. غير أن الاستشراق لم يقتصر على تلك الأقطاب الرئيسة، إنما أسهمت فيه أطراف أخرى عديدة، "فترات البحث الاستشراقي الذي أُنتج أولاً إما في بريطانيا أو فرنسا، قد أُحكم وأُتقن في ألمانيا" (سعيد 2005: 51).[2]

ويعزو سعيد الاهتمام بدراسة الشرق إلى الثورة التي حدثت في مجال دراسات الكتاب المقدس خلال القرن الثامن عشر، والتي شكلت ما يسمى الاستشراق الحديث في دراسات الكتاب المقدس. فقد كان مستشرقو عصر النهضة مختصين أساسًا بلغات ما يسمونها "الأقاليم التوراتية"، وكان هؤلاء عمومًا حتى منتصف القرن الثامن عشر باحثين في التوراة أو في اللغات السامية، وهي جزء من الدراسات الشرقية التي تشمل على ما يبدو جميع الحقول المعرفية، ومنها تحقيق النصوص وترجمتها، وعلم المسكوكات، وعلم الإنسان، وعلم الآثار، والتاريخ (2005: 51، 81، 82). إذن فقد عد سعيد علم الآثار أحد المعارف الاستشراقية التي أمكن بها التعامل مع الشرق بوصفه، وحكمه، واستبنائه، والسيطرة عليه، وهو ما تجسد بقوة في مجال البحث الأثري في فلسطين من خلال الكم الهائل من التقارير والمؤلفات والخرائط التي أسهمت مباشرة في تشكل خريطة فلسطين الاستعمارية. لكن الدراسة سوف تكشف أن ذلك الدور لم يتجسد إنشاءًا وحسب، بل كان أيضًا جانبًا من الممارسة السياسية والعسكرية التي زاولها المستشرقون في آثار فلسطين.

[2] كان للاستشراق الروسي أثر في استشراق فلسطين من خلال تأسيس جمعية الاستشراق الروسي التي كان لها دور فاعل في إقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين (عن محمد الدسوقي في إدريس 2003: 82). كذلك أخذ الاستشراق اليهودي نصيبه من الحركات الكلية للاستشراق، لكن اليهود دخلوا مجالات الاستشراق بهويتهم الأوروبية، وليست اليهودية. وتعد الجامعة العبرية إحدى المؤسسات اليهودية الاستشراقية التي طرحت فكرتها عام 1882، لكنها أنشئت فعليًا إثر القرار الذي اتخذ في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر عام 1913 (إدريس 2003: 77، 89).

لقد كانت محصلة تلك المعارف أن "الشرق الذي تمت دراسته كان، بشكل عام، كوناً نصياً"؛ فالاستشراق الذي يحلله سعيد يقوم على "الإنشاء": "ما لم نكتنه الاستشراق بوصفه إنشاء فلن يكون في وسعنا أبدًا أن نفهم الفرع المنظم تنظيماً عالياً الذي استطاعت الثقافة الغربية عن طريقه أن تتدبر الشرق- بل حتى أن تنتجه- سياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً، وعقائدياً، وعلمياً، وتخيلياً، في مرحلة ما بعد <عصر> التنوير" (2005: 39). وفي تلك الحال، يمكننا النظر إلى كل الإنشاء الذي أنتجه تاريخ الفكر الأثري في فلسطين على أنه ركن في ذلك "الفرع المنظم تنظيمًا عاليًا الذي استطاعت الثقافة الغربية عن طريقه أن تتدبر" "المسألة الشرقية" و"مسألة فلسطين"، منتجة خطابًا خرائطيًا وخرائط حُشدت لأجلها "إنشاءات" الماضي وخطاباته الدينية التي يرى دعاتها أنها تمتد لأكثر من ثلاثة آلاف عام، وذلك ليكون الحل على القدر الذي يليق بالمسألة. وهنا فإننا لسنا أمام بحث علمي مجرد ومنزهٍ، بل إننا إزاء "إعادة" اكتشاف للشرق و"إعادة" إنتاج لـ"الأرض المقدسة" عبر إنشاء استشراقي صُممت فيه الجغرافيا التاريخية على نحو محكم، وإن كانت متخيَّلة، لإنتاج خريطة الجغرافيا السياسة المعاصرة.

وعلى الرغم من الرؤية الثاقبة والشمولية التي قدمها سعيد حول الاستشراق، إلا أن عمله لم يُستفد منه كثيرًا في مجال الدراسات الآثارية، لا سيما العربية. لكن دراسات ما بعد الاستعمار، والتي ارتكزت قواعدها إلى نظرية الاستشراق، باتت تولي اهتمامًا متزايدًا بدراسات الماضي والعلاقة بين البحث الأثري والسياسات الكولونيالية. وقد انطلقت هذه الدراسات من اعتبار أن تاريخ البحث الأثري، وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كان نوعًا محددًا من "الخطاب الكولونيالي" الذي تمكنت بواسطته الجماعات المستعمِرة من إنتاج حقائق أمكن بها فرض معرفة وقيم محددة حول ماضي الجماعات المستعمَرة (Moro-Abadía 2006: 8). وفي هذا السياق، تأتي أهمية الدراسة التي وضعها وايتلام في كتابه "اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني" (1999). فقد استندت هذه الدراسة إلى نظرية الاستشراق للكشف عن مضامين الإنشاء المعرفي حول آثار فلسطين، وعلاقته بالسياسات التي أدت إلى مصادرة التاريخ الفلسطيني من خلال فرض حقائق معينة حول تاريخ فلسطين القديم، إذ يرى وايتلام (1999: 26، 33) أن خطاب الدراسات التوراتية قد انشغل بتاريخ إسرائيل القديم لجهة كونها "التعبير القديم عن الدولة الحديثة وشعبها اليهودي"، وهو ما "يشكل جزءًا من شبكة معقدة من الدراسات العلمية التي عرفها إدوارد سعيد بأنها "الخطاب الاستشراقي""، والذي كان بدوره بمثابة "شبكة متداخلة وقوية من الأفكار والتوكيدات التي يعتقد ممارسوها أنها نتاج الدراسات العلمية الموضوعية، بينما في الحقيقة ما هي إلا ممارسة للقوة. وهنا تواجهنا معضلة اختلاق إسرائيل القديمة" كما يقول وايتلام (29). لذا فهو يدعو إلى ضرورة وضع خطاب الدراسات التوراتية في سياق الخطاب الاستشراقي الأشمل (57).

أما فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية؛ فقد رأى وايتلام أن تعريف المكان والسيطرة عليه كانا من العناصر الأساسية في الافتراضات الاستشراقية التي حددت أوروبا من خلالها علاقتها بالآخر، وبالتالي فإن الدراسات التوراتية غالبًا ما يلاحظ أنها تبدأ بفصل محدد في الجغرافيا (84). فقد كان ذلك البحث مدفوعًا بالبحث عن الأرض بالمعنى السياسي الواقعي. وعلى الرغم من أن خطاب "الأرض المقدسة" قد نقل فلسطين في الدراسات التوراتية من مجال السرد الديني إلى حيز الواقع السياسي، فإن تلك الدراسات كانت، كما يقول وايتلام، تتظاهر بالحياد السياسي والموضوعية العلمية التي تمكنت من خلالها من تحويل المتخيلات الجغرافية إلى حقائق قوية ومسلمات أثرت بطغيانها حتى على فكر باحثين غير توراتيين، وجعلت مهمة تقديم رؤية مغايرة للتاريخ أمرًا صعبًا بل ومجازفة علمية، الأمر الذي جعل من خطاب الدراسات التوراتية عائقًا أمام تحقيق رواية مستقلة للتاريخ الفلسطيني. وهي المهمة التي يرى وايتلام أن نجاحها يتوقف أولاً على تعرية المصالح السياسية والدينية التي كانت الدافع وراء اختلاق إسرائيل القديمة (360).

وقد تمكن وايتلام في عمله هذا من تقديم دراسة نقدية عميقة لأعمال عدد من الباحثين الذين أسهموا في وضع أسس الدراسات التوراتية، وأعمال عدد ممن قدموا رؤى نقدية يرى وايتلام أنها كانت هي الأخرى متأثرة بمفاهيم الخطاب الاستشراقي التوراتي. وقد استند وايتلام في تعريته للمفاهيم الاستشراقية التي انطوت عليها تلك الأعمال إلى تحليل نماذج من الأعمال البحثية التي أسهمت في إرساء قواعد البحث التوراتي منذ وليم ألبرايت William Albright. وكان لمراجعة الأعمال التي بدأت مع البحث الأثري منذ القرن التاسع عشر أن تشكل أيضًا مجالاً خصبًا للكشف عن حقيقة الافتراضات الاستشراقية وسياسات البحث الأثري الذي نشأ توراتيًا منذ بداياته الأولى بارتباطه بالمشروع الإمبريالي، وهو الأمر الذي لم يحظ بدراسات كافية. فمراجعة سياسات البحث الأثري، وهو مجال اهتمام هذه الأطروحة، تكشف أن البحث الأثري في فلسطين، والمنطقة عمومًا، كان بحثاً توراتيًا ذا بعد سياسي عميق منذ انطلاقته خلال القرن التاسع عشر، أو ربما ما قبل ذلك. لذلك فإن من الصعب إدراك قوة وأبعاد المفاهيم الاستشراقية الاستعمارية للبحث في آثار فلسطين دون تتبع جذورها بالعودة إلى القرن التاسع عشر كما هو في صعوبة فهم العملية التي تشكل بها تاريخ فلسطين الحديث دون العودة إلى سياقات التاريخ السياسي للقرن التاسع عشر.

في المنهج

تعد هذه الدراسة بحثاً في تاريخ المعرفة الأثرية وسياساتها التي أسهمت في تشكل ثنائية خريطة فلسطين الجغرافية التاريخية/السياسية المعاصرة. وتسير منهجية البحث في عدة مسارات تتشابك مع بعضها تشابكًا عضويًا تفرضه إشكالية البحث لما تتطلبه من ضرورة فهم خرائطية فلسطين ضمن سياقاتها التاريخية من جهة، وعلاقتها بصيرورة البحث الأثري من جهة أخرى. لذا فإن هذه الدراسة تكشف عن عدة طبقات من المعرفة، وستتبع لذلك منهج التحليل التاريخي للسياقات التي تشكلت وفقها خرائطية فلسطين، ثم إجراء تشخيص وفحص للسياسات الأثرية التي دعمت رسم الخريطة بما يخدم السياسات الاستعمارية. ويجدر التنويه هنا أن طبيعة المرحلة التي تتناولها هذه الدراسة على قدر كبير من التعقيد، نظرًا لتعقيد مستوى الصراع الذي كان يتفاعل آنذاك منتجًا تشكلات تاريخية وسياسية جديدة في المنطقة العربية عمومًا وفي فلسطين خصوصًا، أي أنها كانت في مرحلة الصيرورة والفعل. وبموازاة ذلك كانت المعرفة العلمية في "المجال" الأثري أيضًا في حالة صيرورة، أي أنها كانت آخذة بالتشكل والتطور في سياق العمليات الكلية وتشابكاتها مع التاريخ العالمي والصراع الدولي الذي كان جاريًا آنئذ.

واستنادًا إلى ذلك، ستتناول الدراسة البحث في أربعة مسارات، حيث يتناول المسار الأول إطار العمليات التاريخية السياسية (الفصل الثاني) من خلال الكشف عن السياسات التي تغلغلت بها القوى الغربية في فلسطين. بينما يتناول المسار الثاني (الفصل الثالث) "المسألة الشرقية" واستكشاف فلسطين، والتي كان الكشف عن آثار "الأرض المقدسة" ورسم خريطتها إحدى سياسات التغلغل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية لحل ما اصطلح عليه بـ"المسألة الشرقية". ويتناول المسار الثالث (الفصل الرابع) العملية الخرائطية التي كشفت أن ترسيم خريطة فلسطين بوصفها "الأرض المقدسة" لم يكن سوى إحدى إجراءات "التنظيم السياسي للشرق". أما المسار الرابع؛ فقد خصص للإطار الأثري (الفصل الخامس)، والذي سيجري من خلاله فحص التطبيقات الأثرية لافتراضات البحث التوراتي، والذي سينقسم في محورين، أولهما عرض الكيفية التي طبقت بها الافتراضات التوراتية في تنقيب المواقع التوراتية المفترضة، وثانيهما انعكاسات ذلك على تغيير هوية المواقع، وتغيير مسمياتها على الخريطة.

ويتضح وفقًا لذلك أن الدراسة تستلزم اتباع منهج البحث متعدد التخصصات في الآثار والتاريخ السياسي والجغرافيا، مما يمكن من معالجة المسألة من منظور أوسع، ربما، بل إن البحث الأثري لن يكون قادرًا على تنفيذها منفردًا بسبب هيمنة الخطاب التوراتي عليه من جهة، وقلة الدراسات البديلة في حقل الآثار من جهة أخرى،

إضافة إلى تشعب المسألة ذاتها وارتباطاتها المتداخلة. وفي الوقت ذاته، ونظرًا لاتساع نطاق الدراسة وتعدد تشعباتها، فمن المؤكد أن ثمة موضوعات تفتح الباب أمام تساؤلات عديدة يصعب تناولها والتوسع بها أكثر مما يسمح به نطاق هذه الأطروحة.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة منهجية تتعلق بالمجال الزماني لهذه الدراسة، والذي يقع ما بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، وهي فترة زمنية طويلة نسبيًا تخلق عددًا من الإشكالات البحثية. لكن اختيار ذلك المجال هدفًا للبحث سيتيح فحص سلسلة من المفاهيم والعمليات الممتدة والمتشابكة التي قام من خلالها خطاب "الأرض المقدسة" في التوظيف الأثري بإنتاج خريطة فلسطين في مؤازرة المشروعات البحثية الاستيطانية للاستعمار الأوروبي، لا سيما البريطاني- الصهيوني، حيث جرى في فلسطين توطين البحث عن "الأرض المقدسة"، ثم استيطانها. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تعدد الأطراف والمؤسسات الدولية التي كانت ذات دور مؤثر في تاريخ البحث الأثري في فلسطين، والتي اشتركت جميعها في البحث المدفوع دينيًا وسياسيًا في "الأرض المقدسة"، إلا أن الدراسة سوف تكشف بالدرجة الأكبر عن الدور البريطاني الذي كان موجهًا ومقررًا لسياسات البحث الأثري في سياق الأهداف الاستعمارية التي نجم عنها استعمار فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهو ما يسمح بتتبع وفحص علاقة البحث الأثري بالسياسات الاستعمارية التي أدت إلى ترسيم خرائطية فلسطين المحتلة. لذا سوف تقوم الدراسة بتتبع العمليات الخرائطية منذ بدايات القرن التاسع عشر، والتي تبين أنها قد ارتبطت برسم الخرائط العسكرية للقوى الأوروبية الكبرى. ويجد المتتبع أن الدراسات الغربية تعتمد على تتبع الخرائط الأوروبية، لكن هذه الدراسة سوف تقوم بالرجوع إلى نماذج من الخرائط العثمانية التي كانت تظهر فيها فلسطين باسمها الأصلي وبالحرف العربي، وهي تظهر بطبيعة الحال كجزء من بلاد الشام التي كانت تتبع حكم الدولة العثمانية. ثم سيجري تتبع الخرائط البريطانية التي رسمت لأغراض عسكرية في سياق المشروع الاستعماري، والتي جرى تنفيذها تحت غطاء البحث الأثري في "الأرض المقدسة". وهذه الخرائط قد وضعت الأساس لعملية تقسيم المنطقة واستعمارها، لذا قامت الدراسة بالكشف عن العملية السياسية التي جرى خلالها تحديد حدود فلسطين بالاستناد إلى المطالبة بحدود الخريطة التوراتية، والتي تبين أنها كانت ذات أهداف سياسية اقتصادية تتصل بتوفير مصادر المياه اللازمة لتطوير الاقتصاد الزراعي في "الدولة" التي وُعدت بها الحركة الصهيونية عبر وعد بلفور.

أما الدور الأمريكي، فيمكن رصده في هذه الدراسة من خلال المحطات الحاسمة التي وضعت الأساس النظري للبحث التوراتي في جغرافية "الأرض المقدسة" في فلسطين، والذي وضع بدوره الأساس لتطور ما يعرف بـ"علم الآثار

التوراتي"، أو "علم الآثار الإسرائيلي" الذي تطور خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد احتلال فلسطين عام 1948.

ولا بد من التنويه إلى أن هذه الدراسة يستلزمها التدقيق والحذر في استخدام الاصطلاحات والمسميات الجغرافية. فالفصل الثاني مثلاً، والذي سيتناول مسألة التغلغل الأوروبي في فلسطين، استخدم فيه تعبير "الأرض المقدسة" على نحو متكرر، وذلك في سياق توضيح دور إقحام مفهوم "الأرض المقدسة" في الخطاب السياسي الاستعماري، الأمر الذي يكشف عن علاقات التحالف بين الدين والسياسة لتحقيق أهداف المشروع الإمبريالي. فالبحث التوراتي ذو افتراضات ومفاهيم محددة، وله في سياق ذلك مفردات وأدوات بحثية واصطلاحية ينطوي استخدامها على مخاطرة علمية تنزع البحث من سياقاته الكلية. وتلافيًا للوقوع في فخ تلك الإشكالية، ونظرًا لضرورة استخدامها بحسب مقتضيات السياق، فإن الدراسة ستستخدم تعبير "الأرض المقدسة" بين مزدوجين، وكذلك فيما يخص المواقع الفلسطينية التي جرى تغيير أسمائها بأسماء توراتية أو عبرية؛ فإن الدراسة ستستخدمها في سياق تبيان الكيفية التي جرت بها عملية التغيير. لكن الدراسة سوف تحيل القارئ أولاً إلى المسميات الأصلية لتلك المواقع، تتبعها المسميات المنحولة التي سوف تظهر بين مزدوجين.

وبالنظر إلى طغيان الخطاب التوراتي على البحث في آثار فلسطين؛ فقد دأب الباحثون العرب على ترجمة Biblical Geography أو Biblical Archaeology باستخدام تعبير "الجغرافيا التوراتية" أو "علم الآثار التوراتي" على التوالي. لكن مفردة *Bible* تعني الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، كما أن الدراسات "الكتابية" بشقيها قد أسهمت في بلورة مسوغات المشروع الاستعماري وصوغ "إنشاء"اته المعرفية. وعلى الرغم من ذلك، فستستخدم الدراسة غالبًا اصطلاح "الدراسات التوراتية" نظرًا لهيمنة الخطاب التوراتي على البحث في آثار فلسطين في العصور القديمة. وستستخدم الدراسات "الكتابية" بحسب مقتضى السياق. من جهة أخرى، ستستخدم الدراسة تعبير "الدراسات التوراتية" بدل "علم الآثار التوراتي"، والبحث الأثري بدلاً من "علم الآثار" لأن طبيعة تطور البحث في المرحلة التي تعنى بها الدراسة لم تكن قد أخذت وضعيتها "العلمية" بعد، لا سيما خلال القرن التاسع عشر.

حالة البحث

في الوقت الذي استحوذ فيه البحث في الجغرافيا التاريخية لفلسطين على جدول أعمال البحث الأثري التوراتي، فإن وايتلام الذي استند في عمله المهم إلى حد كبير على نظرية "الاستشراق"، عبر عن خيبة أمله من عدم توفر أية

مادة في مجال الدراسات التوراتية أو تاريخ الشرق الأدنى القديم مما يمكن مقارنتها بما قدمه إدوارد سعيد في نقده لفرضيات الاستشراق، داعيًا إلى إجراء دراسات تحليلية نقدية تفتح آفاق البحث في آثار فلسطين وتاريخها القديم عبر ما يرى أنه ضرورة لإجراء "تحول في الأنموذج" Paradigm Shift (1999: 360). وحتى الآن فإن الأمر لا زال على حاله، فمقابل التراكم المعرفي الهائل الذي تحقق في مجال البحث الأثري التوراتي، والذي حظي بضخ دولي عنيف من المكونات التمويلية والبشرية، وفي مقابل الأعمال الجغرافية والخرائطية التي نالت القسط الأوفر من أعمال المستشرقين والباحثين الغربيين والإسرائيليين، فإن "التحول في الأنموذج" لن يتحقق بين عشية وضحاها، لا سيما بسبب ارتباطات البحث وتعقيداته السياسية. وهو مسار يستغرق سنين طويلة من البحث المؤسسي الجاد المستند إلى قوى مدربة تدريبًا عاليًا يوازي ما وضع في خدمة الطرف الآخر.

ونظرًا لانخراط المؤسسات الأكاديمية العربية في مشاريعها وبرامجها الوطنية التي انشغلت بها الأقطار العربية ما بعد الاستقلال، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية بفعل السياسات الاحتلالية، فإن نقص المشاركة العربية في البحث في آثار فلسطين يعيق تحقيق أي تقدم في هذا المجال. وتبقى الجهود محدودة الأثر، وذات طابع فردي غالبًا، إذ ثمة بحوث قليلة مما نشر حول تاريخ وسياسات البحث الأثري، منها "الآثار في خدمة السياسة" (الحديدي 1977-1978)، و"مقدمة في تاريخ البحث الأثري وتفسير الآثار الفلسطينية" الذي خص بها معاوية إبراهيم الفصل الأول من كتابه "دراسات في آثار فلسطين" (2010)، ومنها "المسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعي لأبعادها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى" (الشلبي والعدوان 2011). لكن دراسات أخرى في هذا المجال تبرز بصورة أوضح وأشمل لدى عدد أكبر من الباحثين الغربيين (مثلاً Silberman 1995; Moscrop 2000; Whiting 2007).

أما فيما يتعلق بالمجال الخرائطي، فإن الاهتمام المنقطع النظير بخرائطية "الأرض المقدسة"، والذي يمكن لإلقاء الضوء عليه الرجوع إلى أعمال منها "تاريخ صنع الخريطة الكتابية" *A History of Biblical Map Making* (North 1979)، و"خرائطية الأردن عبر ألفيتين" *Mapping Jordan through Two Millennia* (Bartlett 2008)، وكذلك الاهتمام بدراسات الجغرافيا التاريخية التي شكلت جوهر البحث الأثري التوراتي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم يجد ما يوازيه من اهتمام الآثاريين العرب، علمًا بأنها مسألة لا بد من القول إنها تقع في لب الصراع الدائر آثاريًا وسياسيًا في آن معًا. وهو ما يمكن التدليل عليه بالاستناد إلى جهود بحثية محدودة، منها الدراسة التي قامت بها الأنثروبولوجية ناديا أبو الحاج، والتي جاءت بعنوان "حقائق على الأرض: الممارسة الآثارية وتشكل الذات في المجتمع الإسرائيلي" *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli*

Society (2001). فقد كشفت هذه الدراسة عن الدور المركزي للبحث الأثري في بناء الذات الإسرائيلية، وذلك عبر تتبع الباحثة لنماذج من مشاريع أثرية نفذت منذ القرن التاسع عشر (2)، منها مسح "فلسطين الغربية" (22-35). ويشير ذلك إلى أن هذا المشروع كان أحد مشاريع البحث الأثري الذي أنتج المكان الفلسطيني كوطن قومي لليهود، وخلق "حقيقة" إسرائيل القديمة كقومية يهودية، صانعًا بذلك دولة ذات جذور قومية (Abu El-Haj 2001: 10).

أما من خارج الحقل الآثاري؛ فقد نشرت أعمال عديدة قام بها باحثون عرب ومؤرخون وجغرافيون ومثقفون معنيون بالقضية الفلسطينية في بعدها السياسي المعاصر، جاء تركيزهم على الخريطة المعاصرة وعملية عبرنة وتهويد أسماء المواقع. وقد اختصت غالبية تلك الأعمال بوضع قوائم لأسماء المواقع الفلسطينية عامة، ومن ضمنها أسماء المواقع الأثرية، وذلك بإيراد الاسم الأصلي ومقابله الاسم الجديد الذي فرضته السياسات الإسرائيلية. ومن تلك الأعمال ما نشره قسطنطين خمّار (1980)، وشكري عرّاف (2004)، وإبراهيم الزقرطي (2010). إضافة إلى أعمال وبحوث تناولت السياسات الإسرائيلية المتعلقة بتغيير أسماء المواقع (انظر مثلاً الشيخ 2010). وتتمثل أهمية تلك الأعمال في توثيق وتسجيل أسماء المواقع الفلسطينية، إذ يمكن الاستعانة بها لمعرفة الأسماء الأصلية للمواقع الأثرية، والتي لم يعد أغلبها قيد التداول في الخرائط والأدبيات نتيجة السياسات الإسرائيلية، لا سيما أن الأدبيات الآثارية التي تراكمت عبر قرن، والتي احتكرها الخطاب التوراتي الغربي والإسرائيلي بمختلف اتجاهاته، إنما تذكر فيها المواقع الأثرية بأسمائها التوراتية والعبرية. وتكمن الخطورة الأكبر في تلك الإشكالية في الأثر الذي خلفه ذلك المنهج على الباحث العربي والفلسطيني، حين يلتبس الأمر في تحديد الموقع المعني بالبحث نظرًا لفقدان الاسم الأصلي عبر عملية الاستبدال، أو بالأحرى الإحلال، وهو ما أدى إلى تشويه الخريطة وضياع هويتها، وإرباك البحث العربي، والحد من قدرته على الإمساك بأدوات البحث في آثار فلسطين وتاريخها القديم.

أما في المجال الخرائطي من خارج الحقل الآثاري؛ فيعد سلمان أبو ستة أبرز المختصين في هذا المجال، إذ وضع عدة أعمال منها "أطلس فلسطين" *Atlas of Palestine1948* (Abu Sitta 2004). ويشمل هذا الأطلس أرشيفًا لخرائط فلسطين التي وضعها الاستعمار البريطاني، منها خرائط رسم الحدود بين فلسطين ومصر والأردن وسورية. كما يضم فهرسًا بأسماء المواقع الفلسطينية الأصلية. ويعد هذا الأطلس عملاً موسوعيًا إلى جانب أعمال أخرى، من أهمها المؤلَّف الموسوعي "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها" (الخالدي 2001). وقد نشر هذا العمل باللغة الإنجليزية ثم ترجم إلى العربية. وعلى الرغم من أهميته البالغة، إلا أن هذا العمل تضمن معلومات حول تاريخ القرى وأسمائها القديمة مستوحاة من مصادر غربية، لذا جاءت تلك المعلومات متأثرة

بمفاهيم توراتية، لا سيما فيما يتعلق بعملية مطابقات المواقع. وهو ما ظهر بشكل واضح في أعمال موسوعية أخرى، منها الموسوعة الفلسطينية (1984). فبالرجوع مثلاً إلى الباب الخاص بـ"الخرب والأماكن الأثرية" في المجلد الثاني من القسم العام (الصفحات 322-331)، نجد في الخريطة المصاحبة (323) أسماء توراتية لمواقع مثل "جازر" و"مجدو". ويظهر في خريطة أخرى (325) اسم "يرموث" التوراتي. ويلاحظ في مقدمة هذا الباب الإشارة إلى أنه "خلال العقد الأول من القرن العشرين تمت إنجازات أثرية كثيرة، وتعددت بفعل تطور أساليب التنقيب الأثري والحفريات في المواقع المختلفة، مما ساهم في معرفة الكثير عن تاريخ فلسطين وحضاراتها خلال العصور المختلفة" (322-23). ويعد ذلك مثالاً على الإشادة بفضل تلك الأعمال في الكشف عن تاريخ فلسطين، وهو ما نجده في أعمال عديدة لباحثين ومختصين عرب، لا سيما من الآثاريين. ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة مفاهيم ومفردات الخطاب التوراتي، والاستعانة دون تمحيص بمصادره وأدبياته كما ظهر في قائمة المراجع (الصفحة 331)، ومنها أعمال كوندر حول "مسح فلسطين الغربية" وموسوعة "التنقيبات الأثرية في الأرض المقدسة"، وهي موسوعة إسرائيلية، وغيرها. ويأتي ذلك علمًا بأن النص (322) قد أشار في بدايته إلى الأهداف السياسية الاستعمارية التي أنشئ لأجلها صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund. إلا أن الأدبيات عادة ما تفصل بين تلك السياسات المدرَكة وبين الخطاب الذي ينشأ عنها، وهو ما يملي ضرورة التعامل مع ذلك الخطاب في سياقه الاستشراقي الأشمل باعتباره "خطابًا استعماريًا" (انظر Moro-Abadía 2006: 8).

أهمية البحث

لا تزال المقاربات النظرية التي موضعها الغرب تجاه الشرق تجد إسقاطاتها في فروع البحث العلمي المختلفة، لكنها تتجلى بقوة في مجال البحث الأثري. فقد خلف التراث المعرفي الذي وضعه المستشرقون والبعثات الاستكشافية زخماً من المؤلفات والدوريات التي غالبًا ما تتصدر عنواناتها وكلماتها المفتاحية اصطلاحات "الأرض المقدسة" أو "الكتاب المقدس"، أو "العهد القديم"، أو "فلسطين" أو "الشرق" أو "الشرق الأدنى القديم". ومن اللافت للنظر أن تلك المؤلفات والدوريات لا تزال تستقطب بحوث عدد من الآثاريين العرب، ولا تزال تشكل مرجعًا أساسيًا للبحث في آثار وتاريخ وجغرافية ولغات هذه المنطقة. ولا تزال مسميات المواقع التوراتية وأيقوناتها الأخرى تهيمن على تلك المؤلفات، ويستخدمها بعض الباحثين دون التنبه إلى خطورة استخدامها، وأهداف السياسات التي تقف وراءها. وإن قلة بل ندرة اتجاهات البحث النقدي والطروحات النظرية البديلة من الجانب العربي لمن شأنها أن تدفع بذلك الإرث التقليدي إلى المقدمة على الدوام، وهو إرث يستند جلُّه إلى إعادة استقراء للتاريخ على أساس من المرويات التوراتية

المنقولة والمتنقلة بين التاريخية والمعاصرَة، وهي في حقيقة الأمر ثابتة صلدة لا تحيد عن اتجاهات النص المقدس حتى وإن تعرجت شعابه وافترقت شيوخه. وهذا ما يحدد أسس الدراسات التوراتية التي تتفجر عن أقوى أشكال التحالف والتواطؤ بين السياسات الاستعمارية وسياسات البحث الأكاديمي، وهو ما عبر عنه وايتلام بقوله أن "الدراسات التوراتية متورطة في تجريد الفلسطينيين من وطنهم" (1999: 92). لذا تتعزز أهمية إجراء البحوث وتهيئة المناخات النقدية بهدف الإسهام في تفكيك الخطاب التوراتي الاستعماري في البحث الأثري، والحد من هيمنته على الدراسات الحالية والمستقبلية في الأكاديميات العربية.

لقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على إحدى القضايا مثار الجدل في حقل الآثار القديمة، إذ يخضع تفسير السجل الأثري في فلسطين إلى جدول أعمال الخطاب التوراتي ذي الطبيعة الثنائية الإيديولوجية الدينية/السياسية. وعلى الرغم من أنه منذ ثمانينات القرن العشرين أسهمت نظريات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار في تقويض نزاهة علم الآثار التوراتي ومشروعيته، إلا أن البحث الأكاديمي العربي لم يزل بعيدًا عن هذا الفضاء البحثي، ولم ينشأ حتى الآن مشروع عربي جاد يأخذ على عاتقه إعادة كتابة تاريخ فلسطين بشكل مستقل عن سياسات أنموذج الغزو القديم/الحديث. ولا يمكن لذلك المشروع أن يتحقق إلا بالنظر إلى تاريخ البحث الأثري بوصفه إنشاءًا استشراقيًا، وبفهمه والتعامل معه، ومع ما نشأ عنه، ضمن المجال السياسي الذي مكن الشبكات الاستعمارية من فهم الشرق والسيطرة عليه، وهو فضاء ما زال بعيدًا عن شعاب البحث في آثار المنطقة.

وتتعزز أهمية دراسة السياسات الآثارية في حقل البحث في آثار الأردن، وذلك بالنظر إلى أن الدراسات التوراتية تعد الأردن جزءًا متممًا لـ"الأرض المقدسة" أو "أرض التوراة". فثمة عدد كبير من مشاريع التنقيب التي تجريها بعثات غربية في الأردن في مواقع تعود إلى العصور البرونزية والحديدية، إنما تأتي أيضًا في سياق البحث عن تاريخ إسرائيل القديمة وجغرافية المواقع الوارد ذكرها في العهد القديم. وقد تكون بعض تلك المشاريع وما ينشأ عنها من مخرجات علمية مشغولة بقضايا وإشكالات بحثية محددة غير هذا السياق المباشر، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك لا تخرج غالبًا عن نطاق مفردات الخطاب التوراتي، إذ غالبًا ما تبدأ مقدمات التقارير والبحوث المنشورة عنها بمعلومات جغرافية عن الموقع الذي يجري التنقيب فيه تتلازم وتحديد هوية الموقع والتعريف به من خلال ربطه بالمرويات التوراتية وبمسميات أماكنها. لذا يمكن القول إن التنقيبات التي تجريها بعثات غربية في الأردن تشكل ظلاً للبحث التوراتي في فلسطين ومكملاً له. وما يشكل المأزق الأكبر هو عدم معالجة وجهة مخرجات ذلك البحث بما لا يمس حقائق التاريخ الوطني.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل محدودية الدراسات العربية في مجال سياسات البحث الأثري، وهو مجال لا زال في مرحلة المهد حتى على المستوى الدولي، إذ أصبحت العلاقة بين الآثار والسياسات الكولونيالية حقلاً لتنامي البحوث حولها منذ عقدين تقريبًا (انظر Abu El-Haj 2001: 8; Moro-Abadía 2006: 5). فقد كانت المشاريع الاستعمارية والحروب التي نشبت في مناطق مختلفة من العالم، ومنها المنطقة العربية، دافعًا لإجراء دراسات تعنى بالبحث في العلاقة بين الآثار والمجال السياسي، وما ترتب على ذلك من آثار كانت لها عواقب وخيمة على ماضي المجتمعات وحاضرها ومستقبلها. وكانت دراسات ما بعد الاستعمار، والتي دخلت حقولاً عديدة في مجال الدراسات الإنسانية، قد أدت دورًا رئيسًا في لفت أنظار الباحثين إلى خطورة تلك العلاقة وضرورة دراستها، وهو ما عبر عنه باحثون، مثل فردريك كوبر Frederick Cooper وآن ستولر Ann Stoler بقولهما إن علم الآثار ليس "جزءًا من معركة كبرى وحسب"، بل إنه يسهم في "تقرير طبيعة المعركة نفسها" (في Abu El-Haj 2001: 10). وذلك التوصيف يمثله أشد تمثيل الدور الاستعماري الذي أداه البحث الأثري في فلسطين، والذي كان طرفًا مقررًا في حسم المعركة بشأنها، وفي خلق "وطن قومي" لليهود وإنشاء "دولة إسرائيل". وهذا ما ستبينه الدراسة من خلال الكشف عن الدور الذي أسند إلى البحث الأثري في عملية تأليف خريطة فلسطين المحتلة.

الفصل الثاني

"الأرض المقدسة" والتغلغل الأوروبي في فلسطين

"الأرض المقدسة" والتغلغل الأوروبي في فلسطين

"سوف نبين أي دور محدد أسند إلى "الأرض المقدسة" في سياق التوسع الأوروبي في منطقة شرقي البحر المتوسط. وبهذه الطريقة سوف نعرّي الجذور التاريخية للاستخفاف الذي أثقلت به أوروبا الشرق الأدنى بالنزاع حول فلسطين".

(شولش 1993: 59)

"الأرض المقدسة" في الوعي الغربي

أتى تطاول مفهوم "الأرض المقدسة" في الوعي الغربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في سياق ردة الفعل على حركات نقد الكتاب المقدس التي نشأت عن تطور حركات الإصلاح الديني في أوروبا (Whiting 2007: 240). وكانت عملية النقد التاريخي للكتاب المقدس قد بدأت في أوروبا بشكلها الشمولي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر متأثرة بفلسفات ما يسمى بعصر التنوير، والتي نادت بإعلاء شأن العلم وإعمال العقل في الظواهر الطبيعية وفي نصوص التأليه (انظر مقدمة الترجمة في اسبينوزا 2005: 18-9). وقد أسهمت تلك الفلسفات في نشوء علم نقد الكتاب المقدس في العصر الحديث، والذي وضع أسسه المستشرق الألماني يوليوس فلهاوزن Julius Welhausen (1844-1918). وكان فلهاوزن طور نظرية المصادر الإنسانية للعهد القديم، إذ عد العهد القديم، لا سيما الأسفار الخمسة الأولى "التوراة"، إنشاءًا أدبيًا متأخرًا جرى تحريره مرارًا من مصادر عدة (أبو طالب 2006: 168). فقد رأى فلهاوزن أن صيرورة الديانة اليهودية قد تشكلت عبر عملية متدرجة وتطورية، وأن كل جزء من أجزاء الأسفار الخمسة ينطوي على مضامين تعكس فترات متباينة من كتابته. وقد خلص إلى أن القسم الأعظم منها كتب خلال فترة "عودة صهيون" المتأخرة، مما يعني أن تاريخ اليهود قد كتب على يد طائفة صغيرة و"فقيرة الدم" بعد عودتها من بابل كما يقول، لذا فإنه لا يعكس ثقافة شعب ذي شأن كبير كما يرى

اليهود، وهو الأمر الذي شكل رأس الحربة في حملة التشكيك بالميثات البطولية لتاريخ بني إسرائيل، وجعل من فلهاوزن في نظر معارضيه معاديًا للسامية (ساند 2008: 124-25).

وفي مواجهة تلك الحركات النقدية، نشأت في أوروبا اتجاهات كبرى تدعو إلى نقض نقد الكتاب المقدس وإثبات مصداقيته. وأصبحت الدعوة إلى إثبات صحة الكتاب المقدس اللازمةَ التي تضخمت وهيمنت على فكر أوروبا الشعبي والعلمي حتى أصبح بإمكان الخطاب السياسي الأوروبي التلويح بها ووضعها في لائحة أجنداته الوطنية لتسهيل حركة المرور والالتفاف عبر المنعطفات والمنعرجات التي قد تعيق مشاريعه التوسعية. وقد وجدت تلك الحركات ضالتها عبر البحث في البيئة المادية لـ"الأرض المقدسة"، فكانت جغرافية "الأرض المقدسة" المجال الطبيعي لإثبات صحة الكتاب المقدس. وفي تلك الحال، أصبحت "الأرض المقدسة" وجهة للمستشرقين الذين ولجوا من وراء البحار إلى فلسطين، مقصد الحج الديني سابقًا، ولكن بهدف الطواف "العلمي" هذه المرة لإثبات صحة الكتاب المقدس بالوسائل الحديثة. فجال هؤلاء المستشرقون فلسطين طولاً وعرضًا لإجراء المسوحات والاستكشافات ووضع الخرائط التي تحقق فهمًا أفضل لجغرافية "الأرض المقدسة" وتفسير الكتاب المقدس. لكن ذلك لم يكن في حقيقة الأمر ناشئًا عن نقص في المعرفة، إنما كان بمثابة إعادة إنتاجٍ لمعرفة تشكلت عبر عملية ألّفت بين الإيمان بالمقدس والإيمان بالأساليب العلمية الحديثة التي أتى بها القرن التاسع عشر، وهو ما أفضى إلى ولادة حقول أكاديمية جديدة، منها "الجغرافيا الكتابية" أو "الجغرافيا التوراتية" Biblical Geography و"علم الآثار التوراتي" Biblical Archaeology، حيث مثل كلاهما ترجمة حرفية لتوجهات عدة تيارات من الإيمان المسيحي، عبَّر الأول، أي الجغرافيا التوراتية، عن نفسه في وحدات قياس دقيقة للأرض/ أي الخريطة، بينما تقمص الثاني السردية "التاريخية" للكتاب المقدس/ العهد القديم تحديدًا، والتي تمكن من اختلاقها بالاستعانة بالأدلة الأثرية. وبذا يكون الكتاب المقدس قد شكل "جدول أعمال للبحوث وأداة لتأطير السرديات التاريخية" اللازمة لإعادة اختراع "الأرض المقدسة" (دوماني 2010: 36-7، 38). وعند هذه اللحظة التاريخية الحاسمة بلغت فلسطين في المخيال الغربي حد الذروة خلال عملية "تعشيق" جمعت "الأرض المقدسة" والكتاب المقدس من جهة، والجغرافيا والتاريخ من جهة أخرى. والهدف كما عبرت عنه أول مؤسسة آثارية (صندوق استكشاف فلسطين) هو "خنق صوت النقد":

> في الوقت الذي ترى فيه الحجيج راكعين عند القبر المقدس، فإنك لا تستطيع الحراك مثلهم، لأنك تعلم أن بعضًا مما يقال لا يمكن أن يكون هنا البتة، لكنه حيث بنى المسلمون قبتهم المشرفة. ولكن، هنا مرة أخرى، ليس ثمة ما هو مؤكد،

فهناك آخرون يقولون إنه موقع قبر ألكسندر ينايوس.[3] فأين كان المعبد؟ وأين كان المذبح؟ هل كان هنا أم هناك؟ إننا لا نعرف شيئًا على وجه اليقين حتى نثبت ذلك عبر التنقيب. أين كانت مقابر الملوك؟ وأين دفن داود؟ إننا لا نعلم. أين كان الجدار الداخلي الذي اتخذ اليهود خلفه وقفتهم المأساوية الأخيرة في مواجهة جحافل تيتوس؟ إننا لا نعلم. ودون القبول بالموروث، وخنق صوت النقد، فإننا لا نعلم شيئًا على وجه اليقين (Committee of the Palestine Exploration Fund 1873: 12).

إن ذلك الخطاب الصادر عن صندوق استكشاف فلسطين البريطاني، ذي التوجه المسيحي البروتستانتي، يلاحظ عليه الانشغال بالبحث عن الموروث اليهودي في "الأرض المقدسة". لقد أخذ مفهوم "الأرض المقدسة" بعدًا أكثر عمقًا في الفكر المسيحي الأوروبي نتيجة يقظة تصورات الألفيين[4] Millenarian حول "إعادة اليهود" *Restoration of the Jews*. وهي حركة كانت قد تبلورت رؤاها مع مطلع القرن التاسع عشر في عقيدة المخلِّص المنتظَر الإنجليكانية والعقيدة الإنجيلية، وهما تياران محافظان من البروتستانتية يتمسكان بحرفية الكتاب المقدس ويؤمنان بواجب المسيحيين في العمل على تحقيق نبوءة نهاية الزمان المشروطة بـ"عودة" اليهود إلى أرض الآباء في فلسطين (شولش 1993: 76).

لكن مفهوم "إعادة اليهود" في تصورات الفكر الإنجليكاني والإنجيلي قد تعزز أيضًا في فكر كاثوليك أوروبا الذين كانت تمثلهم فرنسا، ولدى البروتستانت والألفيين الألمان، حيث انتشرت فيما بينهم الدعوة إلى إحياء تراث الحروب الصليبية، وتنظيم حملة صليبية سلمية هدفها "إعادة استيلاء" العالم المسيحي على "الأرض المقدسة" التي ضاع مجدها عام 1187 بحسب تلك التصورات.[5] لكن ذلك سيجري هذه المرة بالوسائل السلمية التي أخذت طابع التبشير والعمل الخيري بين الطوائف المسيحية. لذا نجد أن فرنسا عملت على تأسيس مستعمرات للمسيحيين الكاثوليك في فلسطين، ورعت مصالح طوائفها هناك، وقامت بإيفاد رحلات حج منتظمة، كان أبرزها موكب الحج الذي نظمه الإكليروس الفرنسي عام 1882، والذي فاق في عدده وتنظيمه جميع ما سبقه من حشود الحجاج

---

[3] آخر حكام الأسرة المكابية الحشمونية من القرن الأول قبل الميلاد.

[4] الألفية: تيار ديني صوفي يؤمن أصحابه بعودة المسيح إلى الأرض وقيام العهد الألفي الذي يحكم فيه المسيح مدة ألف عام تعمها العدالة والمساواة والخير. وكان هذا التيار قد نشأ كردة فعل على آلام ومعاناة الناس خلال عصور الرق والإقطاع التي سادت في أوروبا (المترجم في شولش 1993: 60 الهامش).

[5] 1187 هو العام الذي وقعت فيه معركة حطين الفاصلة بين المسلمين والصليبيين.

الـروس والأوروبيين الغـربيين، حيـث انتـشر الحجـاج في أرجـاء القـدس ويافـا وحيفـا رافعـين علـم الحـروب الـصليبية. وكانت الدعوة إلى حملة صليبية سلمية قد تبنت أفكار "إعادة اليهود" لـ"تحرير" "الأرض والأماكن المقدسة". وقد راجت تلك الأفكار بشكل واسع في أوروبا نتيجة كم الأدب الهائل الذي أنتج ونشر (شولش 1993: 81، 84، 85). ويعزى الفضل في ذلك إلى أفكار المستشرقين، والتراث الضخم من الأعمال التي وضعوها حول الشرق و"الأرض المقدسة"، والذي تلقفته أوروبا بشغف ديني وحماس سياسي.

من جهة أخرى، وفي سياق تنامي الفكر القومي في أوروبا وفي أمريكا خلال القرن التاسع عشر، برز مركب ثقافي زاوج أحيانًا، إن لم يكن غالبًا، بين الخطاب الديني والعلماني في تصور الغرب للشرق و"الأرض المقدسة". فقد ظهر توجه لدى مؤسسات العلم الأوروبية زعمت من خلاله أن حضارة الشرق الأدنى القديم، لا سيما ما يتصل منها بالتراث اليهودي المسيحي، تمثل الموطن الأول لأصول الحضارة الغربية وهويتها الثقافية (انظر وايتلام 1999: 108-111). وبرزت خلال ذلك التوجه الدعوة إلى رسم خريطة الأرض التي تمثل التراث اليهودي المسيحي بوصفها "الأرض المقدسة" *Terra Sancta* للعالم الغربي كافة (Pritchard 1968: 54). ومن الواضح أن ذلك التوجه كان قد تعزز في أوروبا في ظل الحروب الصليبية التي شكلت ظاهرة سياسية وثقافية ودينية أسهمت في خلق صورة "الأرض المقدسة" في الذهن الغربي، وشجعت المؤرخين والمتدينين المسيحيين واليهود نحو جمع المعلومات حول الشخصيات والأماكن المذكورة في الكتاب المقدس. أما الأنثروبولوجيون والآثاريون؛ فقد توجهوا إلى فلسطين نظرًا لأهميتها الجغرافية كجسر يصل بين مختلف القارات والثقافات. كما عُد تاريخ الغرب استمرارًا عضويًا من الشرق الأدنى القديم مرورًا باليونان وروما حتى عهد النهضة والإصلاح، وصولاً إلى ذروة منجزات الحضارة العالمية لأوروبا الحديثة (Talal Asad في وايتلام 1999: 111). وما أن حلت نهايات القرن التاسع عشر حتى كانت قد تشكلت لدى الآثاريين البريطانيين مفاهيم أسهم في ترسيخها الآثاري السويدي أوسكار مونتليوس Oscar Montelius، أساسها أن تطور أوروبا في عصور ما قبل التاريخ قد حفزه الانتشار الثقافي من مناطق الشرق الأدنى. وعليه رأى الأوروبيون الغربيون أنهم الورثة الروحيون الحقيقيون لحضارات الشرق الأدنى القديم، وليس سكانه الحاليين (Trigger 1984: 364-65).

لقد شكلت مجمل تلك المفاهيم والتصورات الوعي الغربي بالشرق و"أراضيه المقدسة" خلال القرن التاسع عشر، ودفعت القوى الأوروبية لـ"العودة" وحماية الأرض التي أمدتها بمنبع حضارتها (وايتلام 1999: 88). و"فجأة" تحولت "الأرض المقدسة" من مكان تقرأ عنه أوروبا في الكتاب المقدس، إلى أرض حقيقية يمكن زيارتها وتنقيبها واستكشافها (Moscrop 2000: 6). لكن الصورة لم تكن بمثل هذا النقاء الروحاني والصفاء الإيديولوجي، بل إنها مشوبة، فثمة ما هو أكثر تعقيدًا ودهاءًا تكشف عنه مصنوعات الخطاب الثقافي السياسي الإمبريالي.

فالشرق الأدنى وأقاليمه القديمة "المقدسة" في فلسطين وجوارها قد أعيدت موضعتها في ثنائية جدلية جد منضبطة، من جغرافيا دينية ذات طابع تخيلي إلى جغرافيا سياسية ذات واقع مسيطِر ومسيطَر عليه. فما شكل العلاقة التي تمكنت أوروبا من صوغها نحو الأرض التي زها فيها تراثها الثقافي والفكري؟ وهل كانت طريق أوروبا سالكة نحو ساحل المتوسط الذي تتكئ إليه "الأرض المقدسة"؟ أم كان عليها أن تخوض وأن تدير صراعًا أشد تعقيدًا من أجل الظفر بالجغرافيا بكل ما تمثله من استراتيجيا ومصالح يعلو بها التاج الإمبراطوري في "الأرض المقدسة". إن علينا أن نتبين أولاً تواريخ بالغة الأثر في أهميتها لجهة استجلاء العلاقة الجدلية التي نسجتها بمهارة فائقة أوروبا ومستشرقوها بين الجغرافيا المتخيلة لـ"الأرض المقدسة" والجغرافيا السياسية المعاصرة، والتي صاغها، وعلى نحو مقرر ومؤثر، خطاب "الأرض المقدسة" القديمة في الحاضر الماثل أمام أعيننا إلى الآن. وإن تلك العلاقة وعلى النحو الذي ساسها وأنتجها وما انبثق منها هو جوهر الأطروحة الحالية. إنها بالأحرى علاقة الغرب بالشرق حتى اليوم منذ بونابرت فرنسا الطموح وجموح ساسة بريطانيا. فليست مزامير "الأرض المقدسة" سوى بعض من قرع طبول المعركة.

التغلغل الأوروبي في فلسطين

مثلت "الأرض المقدسة" الإطار الفكري والإيديولوجي الذي صاغ توجهات الاستعمار الأوروبي في منطقة شكلت تقاطعًا استراتيجيًا لشبكة قوية من المصالح السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية لأوروبا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (شولش 1993: 59). وأُقحمت "الأرض المقدسة" في الخريطة الجيوبوليتيكية التي عكست المتحولات التي أفرزها تنافس المصالح الدولية خلال القرن التاسع عشر وما تلاه. ولا يمكننا البتة قراءة خريطة "الأرض المقدسة"، أو بالأحرى خريطة فلسطين، دون الرجوع إلى النهايات القصوى من القرن الثامن عشر. فمن هنا، وعلى وجه التحديد، تبدأ "مفاجأة" "الأرض المقدسة" حين شن نابليون بونابرت حملته العسكرية (1798-1801) على مصر ثم على ساحل فلسطين للوصول إلى العمق السوري. لكن تلك الخطوة لم يكن مخططًا لها سوى أن تكون البداية، ولم تكن المشروع برمته. فالمشروع الإمبراطوري لفرنسا كان ضخمًا، وذا أثر هائل لا يمكن وصفه إلا بالنظر فيما أحدثه من إعادة موضعة للخريطة العالمية، لا يزال مشهدها ماثلاً حتى اليوم. كان مشروع بونابرت كبيرًا، الشرق كله. وفي الذهن محاكاة مشروع الإسكندر المقدوني. لكن، وفي الطريق إلى ذلك، لم تكن المهمة سهلة، فقد سبقتها منافستها الشرسة بريطانيا العظمى نحو الهند، وهي تقف لها في وسط الطريق بالمرصاد. والهدف الفعلي لكلتا الإمبرياليتين البحث عن أراضٍ جديدة لتأمين المصادر الأولية لاقتصاديات الرأسمالية الصناعية في أوروبا، وفتح أسواق جديدة أمام البرجوازية الأوروبية ذات النفوذ القوي.

عند هذه النقطة تحديدًا تبدأ مرحلة تاريخية شائكة في المواجهة فيما بين كبرى القوى المؤثرة في القارة الأوروبية من جهة، ومواجهة أخرى في علاقات أوروبا بالشرق الذي كانت تحكمه الإمبراطورية العثمانية. لكن الشائك هنا أن تلك العلاقات كانت تحكمها عوامل متقلبة من التحالف مرة، والمواجهة والاحتراب بين الأطراف المختلفة مرة أخرى. ويمكن تتبع تلك العلاقات وعملياتها في مشهد تقاطعت فيه كل الخطوط في منطقة شرق المتوسط. ولدينا هنا عمليات كبرى سوف نرى لاحقًا كيف أثرت في تحديد ملامح المشهد في فلسطين: الحملة الفرنسية على مصر وسورية (1798-1801)، وحملة محمد علي على بلاد الشام (1831-1840)، وحرب القرم (1853-1856)، وتدشين قناة السويس (1869)، واحتلال بريطانيا لمصر (1882)، والمؤتمر الصهيوني الأول (1897)، والحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وصك الانتداب على فلسطين ووعد بلفور (1917)، والحرب العالمية الثانية (1942-1946) ثم احتلال فلسطين عام 1948.

فمع نهايات القرن الثامن عشر تصبح بريطانيا أكبر قوة استعمارية، والطريق إلى ثروات أكبر مستعمراتها في الهند كانت تقتضي دائمًا المرور عبر الأقاليم الإسلامية. فقد كانت حالة الرجل المريض في الإمبراطورية العثمانية تحقق الأمن والاستقرار لمصالح كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة طوال القرن التاسع عشر. لكن بريطانيا وفرنسا كانتا قبل ذلك قد دخلتا في مواجهات وحروب ثنائية في الهند ما بين أعوام 1744 و1748، ثم ما بين أعوام 1756 و1763، قبل أن تحقق بريطانيا السيطرة الكاملة اقتصاديًا وسياسيًا على شبه القارة الهندية، وهو ما دفع نابليون في عام 1798 إلى ضرب المصالح البريطانية عبر الحصار البري لطريق الهند وقطع الطريق عليها عبر الأراضي المصرية (الكيالي 1981؛ شولش 1993؛ سعيد 2005: 103؛ لورنس 2006). وهنا يبدأ منعرج حاد في تاريخ المنطقة. فنتيجة لذلك، قامت بريطانيا بدعم الباب العالي/المسلم عسكريًا في مواجهة فرنسا/المسيحية لكن الكاثوليكية، حين قامت البوارج البريطانية والعثمانية بقصف القوات الفرنسية المحاصرة لمدينة عكا بدعوى الحفاظ على وحدة الأراضي العثمانية. فتراجع نابليون عن أسوار عكا، وسقط بذلك مشروعه باحتلال الشرق. وقد تكرر ذلك التحالف عندما تدخلت بريطانيا إلى جانب الباب العالي ضد محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، الأمر الذي اضطرهما إلى توقيع اتفاقية تمتعت مصر بموجبها بنوع من الاستقلال الذاتي عن الباب العالي مقابل عدم تدخلها في شؤون المنطقة. وانتهى الأمر باحتلال بريطانيا لمصر في عام 1882 لقطع الطريق مرة أخرى على أي مشروع فرنسي جديد (شولش 1993؛ منى 2000: 91؛ لورنس 2006). وسنرى لاحقًا كيف تشكلت "مسألة فلسطين" وبدأ ظهورها في الخطاب السياسي والثقافي لأوروبا.

فقد كان نابليون خلال محاولته دخول سورية عام 1799 قد احتل غزة ويافا، لكنه لم يتمكن من اقتحام أسوار عكا، قد وجه نداءًا إلى يهود العالم كافة لإعادة بناء مجد "إسرائيل" الضائع في القدس تحت رعايته، واصفًا اليهود بأنهم "الورثة الشرعيون" لفلسطين. فقد أوردت صحيفة الشعب الفرنسي الرسمية إعلانًا يدعو يهود آسيا وإفريقيا للانضمام إلى نابليون لمساعدته في "استرجاع" القدس القديمة. وحظيت هذه الدعوة بتأييد بعض اليهود ورجال الدين والمفكرين السياسيين ممن كانوا يسعون إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين بهدف حماية المصالح التجارية الأوروبية في البحر الأحمر (بحيري 1983أ: 162؛ الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 478).

أما المرحلة الثانية الحرجة التي شكلت تاريخ المنطقة وحددت ملامح المرحلة اللاحقة وما تبعها من نتائج؛ فتتعلق باستراتيجية بريطانيا لمنع قيام أية قوة محلية قد تكون ذات تأثير في تقرير وضعية المنطقة. أي أن بريطانيا كانت تعمل وفق استراتيجية محكمة لإعاقة ظهور أية قوة أوروبية، أو روسية، أو عربية قد تنافسها نفوذها على المنطقة. وهنا تشكل المنعطف الحاد الذي يعد الأساس لفهم التحولات التي جرت فيما بعد. فقد ظهر بوضوح أكبر اهتمام بريطانيا بفلسطين نتيجة ما عرف بـ"المسألة الشرقية" التي كانت تؤرق أوروبا بشأن مصير الدولة العثمانية الآيلة للسقوط، وحالة الفراغ السياسي التي قد تنشأ عن ذلك. وهي المسألة التي تأججت إثر صعود قوة محمد علي باشا، وخروجه على إرادة السلطان العثماني حين قام بقيادة ابنه إبراهيم باشا بحملة على كيلكيا، وسورية التي حكمها ما بين أعوام 1831-1840 (رزوق 1973: 61؛ الكيالي 1981: 26؛ شولش 1993: 12-3). غير أن ذلك التطور الخطير أدى إلى تحالف بريطانيا والدولة العثمانية بغية إجهاض مشروع محمد علي الذي كان يسعى إلى بناء الدولة الكبرى الحديثة التي بدأها بمصر وسورية. لكن ذلك المشروع باء بالفشل على يد بريطانيا حين اضطر محمد علي للتوقيع على معاهدة لندن عام 1840، والتي أفضت إلى عزل مصر عن بلاد الشام وإجهاض المشروع الوحدوي (لورنس 2006: 58؛ حجازين 2009). ومن الآن فصاعدًا، يمكننا تتبع الكيفية التي شكلت بها الممانعات الأوروبية لأي مشروع محلي في المنطقة الصيغة الأساسية والأساس لمجمل التعقيدات السياسية في المنطقة عمومًا، وفي فلسطين خصوصًا، إذ سنرى منذ الآن ظهور فلسطين كمسألة دولية، كانت ذات تداعيات خطيرة على مستقبل المنطقة وعلى خريطتها السياسية حتى اليوم. وهذا ما سنعود لتتبعه في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

كان مشروع محمد علي منعطفًا بالغ الأثر أسهم في توجيه الفكر الصهيوني الغربي، اليهودي وغير اليهودي، نحو التفكير بفلسطين كحل لـ"المسألة الشرقية". عندها يمكننا القول إن الإرهاصات الأولى للتفكير السياسي بمشروع صهيوني في فلسطين قد بدأت منذ الآن. فقد أخذت تنهال في الغرب أفكار وتصورات بحجة ضرورة وضع قوة تفصل بين محمد علي في مصر من جهة، وسورية (الطبيعية) التابعة لسلطان آل عثمان من جهة أخرى. ويمكننا

قراءة بعض من تلك التصورات أو الخيوط التي بدأت تنسج شبكتها حول فلسطين، إذ في العام ذاته من توقيع معاهدة لندن، يوجه البارون اليهودي البريطاني روتشيلد رسالة إلى بالمرستون وزير خارجية بريطانيا محذرًا إياه من تكرار المحاولة المصرية، وداعيًا إلى زرع قوة من نوع آخر في فلسطين التي تشكل همزة الوصل بين مصر والعرب. وتتجه الأنظار منذ الآن نحو تصور يمكن من خلاله أن تحقق "عودة اليهود" إلى فلسطين هدفًا مزدوجًا لبريطانيا من أجل إبعاد اليهود الذين هاجروا من روسيا وأوروبا الشرقية إلى غرب أوروبا إذا ما جرى ترحيلهم إلى فلسطين (بحيري 1983ب: 175؛ لورنس 2006: 58؛ حجازين 2009). وكان من المؤيدين لتلك الدعوة أنتوني آشلي كوبر Anthony Ashley Cooper، المعروف بـ"إيرل شافتسبوري" Earl of Shaftesbury (اللورد لاحقًا)، والذي وجه رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية في 1840/9/25 يدعوه فيها إلى تحويل سورية، ومن ضمنها فلسطين، إلى "دومينيون بريطاني" (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 478). وسنرى فيما بعد الدور الذي تمكن شافتسبوري من تنفيذه عبر صندوق استكشاف فلسطين.

لكن النقاش حول المرحلة التي نحن بصددها لم ينته بعد، إذ لا بد قبل مغادرتها من تبيان حقائق أساسية بشأن السياسات التي أدت إلى لفت الأنظار إلى فلسطين، واستخدامها سياسيًا بوصفها "الأرض المقدسة"، وذلك لحشد التأييد العالمي حول مشروع حل "المسألة الشرقية"، وهو ما انبثقت منه "مسألة فلسطين". ففي ظل الحكم المصري على بلاد الشام، وعلى الرغم من قصر عمره، بدأت أوروبا تنتهج سياسات تمكنها من تنفيذ مشروعها لاحقًا، والذي بدأته عبر آليات ثبتت فعاليتها عبر التغلغل في فلسطين سياسيًا ودينيًا وثقافيًا، وهي ملامح أخذت تتضح شيئًا فشيئًا. إذ قام محمد علي بمحاولة ظن بها أن بإمكانه نيل تأييد الأطراف الأوروبية، لا سيما بريطانيا، لصالح مشروعه في سورية، حين قام بإلغاء أشكال التمييز الرسمية ضد طوائف غير المسلمين، ومنها اليهود، ومنحها حقوقًا مساوية مع جميع الرعايا الأخرى بضمانات قانونية. غير أن التطور النوعي الآخر الذي سرَّع وفعَّل سياسات التغلغل السياسي والديني الثقافي جاء حينما سمح محمد علي للأوروبيين بفتح قنصليات ومؤسسات رسمية،[6] أفسحت لهم المجال لتوسيع نطاق الأنشطة الدينية التبشيرية في "الأرض المقدسة". فقد افتتحت بريطانيا قنصليتها في القدس لأول مرة في عام 1838، أي قبل نهاية حكم محمد علي بقليل. واضطر العثمانيون لمتابعة السياسة ذاتها، وفي سياق التنافسات بين الدول المختلفة، تلا قنصلية بريطانيا افتتاح قنصلية بروسية في القدس عام 1842، وقنصلية فرنسية وأخرى سردينية عام 1843، وقنصلية أمريكية عام 1844، ونمساوية/مجرية عام 1849.

[6] يذكر أسعد رزوق (1973: 61) أن المحاولات الأولى لإنشاء قنصلية بريطانية في القدس قد بدأت منذ حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام، وأن السفير البريطاني في الآستانة تمكن من أخذ الموافقة على ذلك بفرمان من السلطان.

وبافتتاح قنصلتي بريطانيا وبروسيا في القدس بدأت المنافسات الدينية السياسية بين الأطراف الأوروبية على أشدها، وأسهم نشاط القناصل بتعزيز اهتمام الرأي العام الأوروبي بـ"الأرض المقدسة" (شولش 1993: 60-1، هامش 76، 67)، حيث اتخذ التغلغل السياسي والديني الثقافي من "الأرض المقدسة" عنوانًا له. فأخذت القنصليات الأوروبية التي أصبحت "دولة داخل الدولة" بإنشاء مؤسسات وجمعيات مختلفة، منها جمعيات ومدارس تعنى بالبحث في آثار "الأرض المقدسة"، وهو ما شكل القاعدة لانطلاق العمل الأثري المؤسسي داخل فلسطين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت البداية تتمثل بقيام القنصل البريطاني في القدس بتأسيس صندوق استكشاف فلسطين عام 1865 بهدف البحث في آثار "الأرض المقدسة"، وهو ما سيجري تناوله لاحقًا بتوسع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى القول الذي تتناوله الأدبيات الآثارية دائمًا بأن النصف الثاني من القرن التاسع عشر يعد نقطة تحول في مضمار العمل الأثري المؤسسي، أو أن صندوق استكشاف فلسطين يشكل نقطة البداية لذلك؛ فإننا نعلم الآن جيدًا أن ذلك القول كان يتردد بمعزل عن ملاحظة السياقات السياسية التي أدت إلى ذلك التحول، والتي سيقت أعلاه. ويمكن القول إنه عند ذلك التحول أخذ البحث الأثري يؤكد بالنسبة للغربيين صدقية الكتاب المقدس، وذلك في مواجهة البحوث الفيلولوجية التي كانت أثارت العواصف في أوروبا بطروحاتها حول تعدد تحريرات الكتاب المقدس ومصادره (لورنس 2006: 55). وفي هذه السياقات، يلاحظ انجدال وتظافر المجال السياسي بالعمل الأثري الذي اتخذ من "الأرض المقدسة" ذريعة لإثبات صحة الكتاب المقدس. وصعودًا، يعلو الخطاب الديني المنصة لتخوض "الأرض المقدسة" الحرب بالوكالة، لكن سلميًا بادئ الأمر. فهذا الخطاب شكل الإطار الأكثر فعالية لتنفيذ السياسات الأوروبية بشكل سلمي وحضاري كما صور الأوروبيون الأمر. وهو ما أفسح المجال بقوة لتدفق المستشرقين والمستكشفين والحجاج والمبشرين والعسكريين وبعثات التجارة إلى فلسطين (شولش 1993؛ Silberman 1998؛ لورنس 2006). وقد أمكن نشر محصلة أعمال هؤلاء واستكشافاتهم واستثارة اهتمام المجتمعات الغربية بـ"الأرض المقدسة" نتيجة تقنيات النقل والاتصال والنشر التي أسهمت بها النهضة الصناعية، والتي شملت اختراع القاطرة البخارية، والتصوير الفوتوغرافي وتقنيات الطباعة زهيدة الثمن التي سهلت النشر والترويج لرؤى "الأرض المقدسة" (Bartlett 1997: 3-4).

فوفقًا لأجندات القنصليات المختلفة، يتسارع التغلغل السياسي والديني الثقافي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبر إنشاء المؤسسات الكنسية في "الأراضي المقدسة" وإقامة مدارس وجمعيات واتحادات ذات أهداف مذهبية وعلمية وسياسية أسهمت في تعزيز الاهتمام الديني المسيحي والتوراتي الأثري بـ"الأرض المقدسة"، وذلك بنشر مؤلفات حول فلسطين فاقت ما كان ينشر حول أي بلد آخر خارج أوروبا، حتى أصبح أدب "الأرض المقدسة"

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر جزءًا من الأدب الأوروبي الذي شكل وعي الأوروبيين العام حول "حق امتلاك" العالم المسيحي لـ"الأرض المقدسة" (شولش 1993: 74). وقد احتلت فرنسا مركز الصدارة بفضل رعايتها الدينية للكاثوليك وإقامة المنشآت الدينية والكنائس والمدارس والمستشفيات والفنادق للحجاج. وجاءت بريطانيا في المرتبة الثانية عبر النشاطات الأسقفية البروتستانتية الكبرى في القدس. أما روسيا؛ فكانت ذات دور مهم في هذا المجال، إذ إن الحجيج الأهم يأتي منها، وإليها ينحو الروم الأرثوذكس بوجهتهم. ودخلت بروسيا هذا المشهد بقوة، فهي منافس قوي لبريطانيا. أما النمسا وإيطاليا وإسبانيا؛ فلم تكن ذات حضور قوي يوازي سابقاتها، غير أنها منذ سبعينات القرن التاسع عشر تدخل حلبة المنافسات الدينية، وتنجح في كسر الاحتكار الفرنسي للرعاية الكاثوليكية. ومنذ أواخر ستينات القرن التاسع عشر أخذت الرحلات السياحية ورحلات الحج الجماعية تنشط من أوروبا إلى فلسطين. "وبدأت شبكات تلك المؤسسات تنشر في أوروبا وأميركا صور أنشطتها في "الأرض المقدسة" ومشاهد الأماكن التي تشكل تراث الدين المسيحي (لورنس 2006: 87، 89). وهنا أصبحت فلسطين/"الأرض المقدسة" مجالاً للنزاع الدائم بين مختلف فروع المسيحية، مصدره الأول العداوة بين الكاثوليك والأرثوذكس (لورنس 2006: 184)، ثم البروتستانت، لا سيما في بريطانيا.

وهنا يسترعي الانتباه أن العالم المسيحي كان متفقًا، حتى وإن كان متنافسًا، على ألا تنفرد دولة واحدة من دول أوروبا دون سواها بحق الإشراف على "الأرض المقدسة"، وهذه هي الحقيقة التي كانت تشكل أساس التغلغل الأوروبي في فلسطين ومصالح الدول المرتبطة به خلال القرن التاسع عشر وحتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. لذا كان التغلغل الديني والثقافي في فلسطين يجري تحت ستار رعاية و"حماية" الأقليات والطوائف الدينية. وعليه فإن التغلغل الديني الثقافي الذي حمي وطيسه بعد سنة 1856 (حرب القرم) ظل أهم من التغلغل الاقتصادي، على الرغم من الصبغة النوعية التي اتسم بها الأخير بعد الخمسينات (شولش 1993: 60، 74). وعلى الرغم من تظافر كليهما في فرض وتعزيز الهيمنة الأوروبية، فقد كانت الإرساليات التبشيرية في بلاد الشام عمومًا تنفذ أنشطة دينية تؤمن للبرجوازية الأوروبية تحقيق مصالحها (سليمان 2001: 172-73).

لكن التغلغل الاقتصادي عزز إمكانيات فرض الوصاية السياسية للدول الأوروبية، لا سيما بعد أن وجدت الدولة العثمانية نفسها مضطرة إلى الانفتاح على أوروبا بعد حرب القرم (1853-1856)، حيث وقفت بريطانيا وفرنسا ومصر إلى جانبها في مواجهة روسيا (شولش 1993: 13-4). وهنا أصبح لدينا منعطف آخر خلف آثارًا عميقة على المشهد السياسي في المنطقة عامة. ففي مقابل وقوف تلك الأطراف إلى جانب الدولة العثمانية، والتي نتيجة لضعفها من جهة، ولقوة ضغط الأطراف الأوروبية من جهة ثانية، وجدت نفسها مضطرة إلى إجراء تعديلات تشريعية للحد

من السياسات التي كان يعدها الأوروبيون مركزية منغلقة. ونجد في تلك السياقات أن التعديلات قد تضمنت استحداث قانون لتنظيم العمل الأثري في أراضي الدولة العثمانية، سُمح بموجبه للدول الأوروبية بإجراء المسوحات والتنقيبات في فلسطين.

وفي ظل اقتصاديات السوق المفتوح وازدياد التغلغل الأوروبي في المنطقة بعد منتصف القرن التاسع عشر، أصبح تنافس المصالح بين الأطراف الأوروبية أكثر ضراوة وشراسة، فبعد أن كان يأخذ شكل التنافس على مناطق النفوذ والتأثير لتحقيق مصالح اقتصادية مباشرة، اتخذ مسارًا نوعيًا آخر عندما تمكنت بريطانيا في عام 1882 من احتلال مصر، وهو ما شكل منعطفًا خطيرًا وحاسمًا نحو رسم خريطة المنطقة ما قبل الحرب العالمية الأولى ومن حينها. لكن ذلك التطور الحاسم لم يأت من فراغ، فقبل ذلك بعام واحد، أي في عام 1881، اشتعلت الثورة المصرية التي قادها أحمد عرابي ضد نظام الخديوي وزيادة التدخل الأجنبي في شؤون مصر، وهو ما يشكل بطبيعة الحال تهديدًا للمصالح البريطانية في مصر (Moscrop 2000: 137). لكن العامل القوي والمؤثر بشدة على المصالح البريطانية جاء نتيجة قيام فرنسا بتوقيع اتفاقية امتياز مع مصر، مُنحت فرنسا بموجبها حق شق قناة السويس التي تعد، منذ تدشينها في عام 1869 وحتى الآن، عصب التجارة المائية الرئيس والأكبر والأهم بين أوروبا والشرق كله. وفجأة وجدت بريطانيا نفسها في موقع صعب أمام تهديدات فرنسا، لم تجد من رد ملائم عليه أقوى من الرد العسكري باحتلال مصر. وفي ظل هذا الوقت العصيب، ونظرًا لقربها من قناة السويس، تصبح فلسطين هدفًا استراتيجيًا تتحول معه بمرور الوقت إلى منطقة عازلة لحماية المصالح البريطانية في القناة (Quiquivix 2011: 3). لذا، وبالتزامن مع سنوات شق قناة السويس (1859-1869)، يأتي تأسيس صندوق استكشاف فلسطين البريطاني عام 1865 لتولي مهام الاستخبارات العسكرية (انظر Moscrop 2000) ما سيتضح فيما بعد، ومنها مسح الأرض ووضع الخرائط التي تمثل شقًا حيويًا بالغ الأهمية والحساسية في المعركة. وكان ذلك كله قبل احتلال مصر عام 1882.

وفي العام ذاته 1882، نشأ تطور آخر أكثر خصوصية، تمثل بأولى الهجرات اليهودية لاستيطان فلسطين. وهنا لا بد من القول إن الاحتلال البريطاني لمصر وبداية الاستيطان اليهودي في فلسطين كانا يسيران في خطين من التطور، خط الإمبريالية البريطانية، وخط آخر للصهيونية، وكلاهما كانا يتعاضدان حتى بلغا الذروة خلال الحرب العالمية الأولى التي نجم عنها استعمار فلسطين وإقامة "وطن قومي" لليهود فيها تحت الحماية البريطانية (شولش 1993: 14).

ولتعرية خطاب "الأرض المقدسة" الذي أسندت إليه الأطراف الأوروبية مهمة تسويغ المشروع الاستعماري، يبرز لدينا عامل آخر تمثل بسعي الاستراتيجية البريطانية إلى تأمين مصادر النفط الخام اللازم لمشروعاتها الصناعية. فقد بدأ التنقيب عن البترول في مصر عام 1868، على ساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء والشاطئ الغربي لخليج السويس، وجميعها محاذية لأرض فلسطين، لكن التنقيبات لم تأخذ طابعًا جديًا ومنظمًا إلا بعد احتلال بريطانيا لمصر في عام 1882 (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 480). كذلك سعت بريطانيا إلى تأمين السيطرة الكاملة على منابع النفط العربي في العراق، والذي كان لا بد من ضمان إيصاله إلى موانئ البحر المتوسط لتصفيته وتسويقه. فقد "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته" (A.T. Mahan في بحيري 1983ج: 263). وهي المسألة التي يمكن لها أن تلخص مجمل التعقيدات الجيوسياسية التي ارتهنت لها المنطقة في العصور القديمة والحديثة. ولما كانت فلسطين/"الأرض المقدسة" تغفو في حضن البحر المتوسط، فقد استفاقت لتجد نفسها على قارعة الطريق لأحد أنابيب النفط الذي يصل من العراق إلى حيفا، حيث أنشئت فيها مصفاة بترول لتصفيته وتسويقه إلى أوروبا. وانسحب الأمر ذاته على عديد من الموانئ السورية (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 478، 484؛ Quiquivix 2011: 3). كذلك نجد أن دور الولايات المتحدة الأمريكية كان آخذًا بالتصاعد، ونجده يتضح حين تتقاسم بدورها حصص النفط مع القوى الأوروبية، وتدخل شركات النفط الأمريكية الخريطة النفطية، لا سيما شركة "إسّو" التي تمتلك أسرة روكفلر[7] نصيب الأسد فيها (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 483).

لذا يمكن القول إن الموقع الجغرافي أو "الجيوستراتيجي"، حيث المياه والنفط، كان الأساس والدافع لمنافسات القوى الكبرى التي قررت تقسيم خريطة المنطقة، ورسم الحدود بين مناطق النفوذ التي ستراها ما بعد الحرب العالمية الأولى. لكن ذلك كله كان يجري تغليفه بغطاء رفيق تحت عنوان "الأرض المقدسة".

"الأرض المقدسة" في الفكر الصهيوني

تمثل الحركة الصهيونية المسار الآخر الذي تطور في سياق المشروع الغربي الاستعماري. ونجد أن تعبير الصهيونية قد أطلق للدلالة على القدس و"المعبد" و"جبل صهيون"، إلى أن أصبحت "الأرض المقدسة" كلها تدعى "ابنة صهيون"،

---

[7] قامت أسرة روكفلر ذاتها لاحقًا بتقديم التمويل اللازم لإنشاء متحف الآثار الفلسطيني الذي أسسته حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، والذي غيرت "إسرائيل" اسمه بعد احتلاله عام 1967 إلى "متحف روكفلر" نسبة إلى مموله.

ومنها اشتق مصطلح الصهيونية الذي يشير إلى المذهب الذي يدعو إلى "عودة" اليهود إلى "أرض الميعاد" في فلسطين (الكسواني 1978: 42). وكانت فكرة "عودة" اليهود انطلقت من بريطانيا البروتستانتية مع نهايات القرن الثامن عشر إبان ما عرف باسم "الإحياء الإيفانجيلي العظيم الثاني". وكان هذا الاتجاه قد نشأ في بريطانيا كردة فعل من الطبقة الحاكمة في بريطانيا وحلفائها من التيار الإنجليكاني في مواجهة الشعارات العلمانية التي نادت بها الثورة الفرنسية (1789-1799) مطالبة بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان في مواجهة تغول السلطتين الملكية والدينية. وقد ردت بريطانيا على ذلك بتصعيد لغة الخطاب الديني والترويج لفكرة عودة المسيح الثانية، وهي عودة مشروطة لدى بعض التيارات الكنسية، لا سيما تيار الألفيين البروتستانت الذين اعتقدوا بأن اليهود سوف يتحولون إلى اعتناق المسيحية بعد عودتهم إلى "الأرض المقدسة"، وهي شرط عودة المسيح وقيام مملكته على الأرض. وهو الأمر الذي تمخضت عنه دعوة المؤمنين المسيحيين إلى القيام بواجبهم لتحقيق تلك النبوءة (لورنس 2006: 18؛ منى 2000: 92). ولما كان الفكر البروتستانتي يؤمن بالوحدة بين العهدين القديم والجديد، فإنه يولي اهتمامًا خاصًا بالعهد القديم، الأمر الذي أسهم في هيمنة المفاهيم التوراتية، لا سيما لدى المنظرين الألمان، والآثاريين الإنجليز الذين قدموا تعزيزًا مضافًا للصهيونية بوصفها حركة دينية أصولية وافقت هوى بعض معتنقي البروتستانتية. وليس أدل على ذلك مما ورد لاحقًا على لسان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان بقوله: "وللقارئ أن يسأل ما أسباب حماسة الإنجليز لمساعدة اليهود وشدة عطفهم على أماني اليهود في فلسطين؟ والجواب على ذلك أن الإنجليز- لاسيما من كان منهم من المدرسة القديمة- هم أشد الناس تأثرًا بالتوراة. وتديُّن الإنجليز هو الذي ساعدنا في تحقيق آمالنا لأن الإنجليزي المتدين يؤمن بما جاء في التوراة من وجوب عودة اليهود إلى فلسطين، وقد قدمت الكنيسة الإنجليزية في هذه الناحية أكبر المساعدات" (غريس هالسل في الشلبي والعدوان 2011: 23، هامش 18). وذلك الخطاب ينطوي على دواعي التحالف المسيحي الإنجيلي والمحافظ مع الصهيونية السياسية والدينية، وهو التحالف ذاته الذي دعم البحث عن الشواهد المادية التي يزعمون أنها تمثل "تاريخانية" إسرائيل القديمة والمعاصرة (وايتلام 1999: 279).

ويذكر أن العامل الأساس الذي أدى إلى نجاح الصهيونية في مشروعها لاحقًا هو هيمنة الأفكار الحلولية بين الأوساط اليهودية، والتي تستند إلى ثلاثة ركائز هي: الإله والإنسان والطبيعة. فالحلولية اليهودية تنظر إلى الإنسان باعتباره الشعب اليهودي، والطبيعة باعتبارها الأرض اليهودية أو "أرض يسرائيل"/"أرض الميعاد". أما الإله فهو الواحد الذي يحل بينهما معًا. وبهذا المعنى يصبح الشعب مقدسًا/أي "الشعب المختار"، وتصبح الأرض هي "الأرض المقدسة" (المسيري 1999، مجلد 5: 51).

إن فهم الكيفية التي نشأت وتبلورت بها فكرة العودة إلى "الأرض المقدسة" أو "أرض الميعاد" في الفكر الصهيوني تتطلب فهم السياقات التاريخية لتشكلها خلال القرن التاسع عشر. فقد كان القرن التاسع عشر في أوروبا عصر القوميات (أندرسن 2009) التي انبثقت من رحم المطالبات بالتحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان التي توجتها الثورة الفرنسية. وفي سياق نمو الفكر القومي وتصاعد حركة القوميات الأوروبية، برزت أيضًا مطالب يهود أوروبا بقومية خاصة بهم في دولة تُنشأ في وطن الأجداد على أساس الحق التاريخي في الأرض الموعودة (بريز 2003: 268). فقد ألهب زخم تلك الحركات القومية جذوة الطموح الصهيوني لإنشاء دولة تؤدي إلى تحرير اليهود وإيجاد حل لـ"مسألة اليهود" في مواجهة الدعوات لاندماجهم في المجتمعات الأوروبية. لكن ثمة من يرى أن "مسألة اليهود" هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية نشأت في الأساس عن تطور النظام الرأسمالي واحتدام الصراع الاقتصادي الذي كان يأخذ غالبًا شكلاً دينيًا، فهو في الواقع صراع بين البرجوازية المسيحية والبرجوازية اليهودية في أوروبا (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 67).

وكان الخلاف في وجهات النظر حول مواطنة اليهود قد برز خلال الاجتماع الأول للجمعية الوطنية التأسيسية في فرنسا (23 كانون الأول 1789)، والتي عبر عنها كليرمو- تونيرو De Clermont-Tonnerre حين قال "يجب حرمان اليهود من كل شيء من حيث كونهم أمة؛ ويجب منحهم كل شيء من حيث كونهم أفرادًا؛ إذ يجب أن يكونوا مواطنين". وفي مقابل ذلك تقدم الأب موري بدعوة مضادة مفادها أن "كلمة يهودي ليست اسم طائفة، بل اسم أمة لها قوانينها التي التزمت بها دومًا وما تزال تريد الالتزام بها" (لورنس 2006: 24). بيد أنه سيتبين لاحقًا أن ذلك النقاش حسم لصالح وجهة النظر المضادة التي شكلت أساس الفكر الصهيوني فيما بعد. وعليه تكون الصهيونية قد نشأت منذ أساسها كحركة "إحياء" أو "بعث" قومي، حيث تطلبت بلورة قومية لليهود تجسيدًا ملموسًا، "فإذا كانت الشريعة هي روح اليهودية، والشعب اليهودي موضوعها التاريخي، فإن الأراضي المقدسة هي أساسها المادي"، وهو ما شكل الثالوث الذي أسهم من خلاله هاينريش غريتس Heinrich Graetz (1817-1891) في تعميق مفهوم اليهود كأمة (بريز 2003: 157، 159). وعليه مثل القرن التاسع عشر الإطار التنظيمي والسياسي للصهيونية كعقيدة وفكر يدعو إلى "العودة" إلى "أرض الآباء" (الكسواني 1978: 43).

ولمواكبة التطورات السياسية الجارية في أوروبا ودمج المفاهيم الدينية بالرؤى القومية والهوية الثقافية، وعلى الرغم من احتفاظ المؤسسة الدينية اليهودية الأرثوذكسية بفهمها التقليدي لفكرة البعث وخلاص المسيح، فقد اقترح حاخامان يهوديان، هما جودا ألقلعي Judath Alkalai (1788 -1878) وهيرش كاليشر Hirsch Kalischer (1795-1874) ضرورة أن يضطلع اليهود بدور أكبر في دفع عملية البعث والخلاص المسيحاني، وأن عليهم، تبعًا لذلك،

"بعث صهيون" و"عودة الشعب" اليهودي إليه كشرط يسبق حدوث معجزة الخلاص المسيحاني. وكان ألقلعي وكاليشر قد اقترحا إنشاء منظمة عالمية لليهود، وقام ألقلعي بجولات في أوروبا لنشر أفكاره واستقطاب الدعم والتأييد لتحقيقها. كما اقترح ألقلعي إحياء اللغة العبرية لغة محكية، وكان أول من قدم اقتراحًا عام 1840 بإنشاء صندوق لشراء واستملاك الأراضي في فلسطين من أجل زراعتها وتوطين اليهود فيها. وفي عام 1857، تقدم ألقلعي بتصور أكثر تبلورًا داعيًا إلى إنشاء "دولة" لليهود. وبذلك قدم الحاخامان تصورًا لإعادة تأويل الهوية الثقافية لليهود على أسس قومية (لين وديفز 1990: 20، 22، 31؛ برير 2003: 160-62). وتشير تلك الحقائق إلى أن المشروع الصهيوني كان يتقدم شيئًا فشيئًا حتى تجذر وضعه مع نهايات القرن التاسع عشر. ومن الضروري ملاحظة تلك الصيرورة لتتبع دور هذا المشروع في سياق البحث اللاحق في آثار فلسطين ورسم خريطتها.

كانت أول دعوة علنية لإنشاء "وطن" لليهود تمهيدًا لإقامة إمبراطورية يهودية عالمية قد نادى بها هنري فنش Henry Finch في كتاب صدر له في بريطانيا عام 1616. غير أن تلك الدعوة لم تجد صداها حتى جاء القرن التاسع عشر بمبادئ الثورة الفرنسية، وكان ذلك فرصة مؤاتية لليهود للإعلان عن مطالبتهم بوطن جغرافي، متذرعين بضرورة التحرر من الاضطهاد الذي يتعرض له اليهود. ومن أوائل المنظرين للقومية اليهودية اليهودي الألماني الاشتراكي موسى هيس Moses Hess (1812-1865)، واليهودي الروسي ليو بنسكر Leo Pinsker (1821-1891) الذي وصف مشكلة اليهود واضطهادهم في أوروبا بأنها مأساة العصر الحديث، منطلقًا من أن اليهود أمة متميزة وغير قابلة للاندماج، داعيًا إلى ضرورة انتقال يهود العالم إلى بقعة جغرافية واحدة يؤسسون فيها دولة ذات قومية يهودية (لين وديفز 1990: 23). لكن مجمل تلك الأفكار ظلت تتفاعل في أوروبا وروسيا وأمريكا، واضعة بذلك الأساس للحركة الصهيونية التي عقدت أول مؤتمر لها في عام 1884، ثم تنظيم ثيودور هرتزل Theodor Herzl لأول مؤتمر عالمي للصهيونية عقد في مدينة بازل بسويسرا عام 1897. لكن تحول ذلك التوجه إلى المنحى السياسي، أي إنشاء دولة، كان قد واجه معارضة بعض اليهود الذي آمنوا بأن إنقاذ إسرائيل إنما يتحقق عن طريق الأنبياء وليس السياسة. فقد عقد المؤتمر الصهيوني في سويسرا إثر رفض حاخامات من اليهود الألمان استضافة المؤتمر في مدينة ميونخ بألمانيا، مؤكدين ولاءهم لألمانيا ورافضين الدعوة الصهيونية بإقامة دولة قومية لليهود في فلسطين، إذ رأى هؤلاء الحاخامات في تلك المسألة دعوة مناقضة للكتاب المقدس (Vital في برير 2003: 152). وعلى الرغم من تلك المناقشات والاختلافات بين اليهود أنفسهم، إلا أن هرتزل تمكن في مؤتمر بازل من إنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، وذلك استنادًا إلى مفاهيم "الشعب المختار" و"العودة إلى أرض الميعاد" و"الوطن التاريخي"، بهدف تعبئة الرأي العام اليهودي وحشد الطاقات لتحقيق تطلعات اليهود، إذ يقول: "في بال أسست الدولة اليهودية...

والأرض ليست سوى ركيزتها الأساسية... فقد دفعت الناس، شيئًا فشيئًا، إلى حالة ذهنية مؤاتية للدولة. وغرست فيهم الشعور بأنهم يشكلون جمعيتها الوطنية" (في لورنس 2006: 212). لكن المفارقة تكمن في أنه، وعلى الرغم من تلك الدعوات الدينية، فإن أعضاء الصهيونية البارزين كانوا إما غير متدينين أو ملحدين. فالجذور الثقافية للحركة الصهيونية نمت في سياق التقاليد العلمانية والقومية في أوروبا القرن التاسع عشر أكثر منها في سياق التقاليد الدينية (انظر مثلاً Abu El-Haj 2001: 4؛ برير 2003: 151-2، 162).

وفي السياق ذاته، لكن بموازاة تقدم السياسات الأوروبية في المنطقة عامة وفلسطين خاصة، نجد أن عام 1882 يشهد أولى الهجرات اليهودية المكثفة إلى فلسطين، ممثلة بذلك بداية الاستعمار اليهودي الحقيقي لفلسطين، وهو العام ذاته الذي احتلت فيه مصر وألحقت بعرش بريطانيا (شولش 1993: 92). وفي تلك الحال، وانطلاقًا من فهمها لمجريات الصراع على الساحة الدولية، أدركت الحركة الصهيونية حاجة القوى الأوروبية، وتحديدًا بريطانيا، إلى حليف يكون بمثابة خط الدفاع الأول عن قناة السويس والطريق البري نحو الهند، فعملت على تعزيز صلاتها واستخدام نفوذها لإقناع بريطانيا لتبني مطالب اليهود بإقامة "وطن قومي" و"دولة" لهم في فلسطين لدعم مصالحها في البلاد المجاورة، وذلك ضمن تعهد تقوم بريطانيا بموجبه بحماية "الدولة" اليهودية مقابل أن يعمل يهود العالم على دعم المصالح البريطانية وحمايتها، وتكون دولة المستوطنين "زبونًا" لها (الكيالي 1981: 96-7؛ برير 2003: 153-54، 223).

لم تكن الحركة الصهيونية وليدًا يافعًا وضعه مؤتمر بازل، بل إن الحقائق التي سبق تقديمها تؤكد بكل قوة أنها كانت حركة استغرقت أفكارها القرن التاسع عشر كله على أقل تقدير، منذ أن كانت بدايات ذلك القرن شاهدًا على مذهب ألفي "جاهز تام الصياغة" حول "إعادة اليهود"، والذي شكل "المركب التاريخي الفكري المحدد للاهتمام البريطاني في فلسطين" منذ ذلك الوقت. وعلى مدار القرن التاسع عشر أسهمت حركة اليقظة الإنجيلية في تعميق تلك التصورات حتى أصبح لدينا ما يمكن وصفها بالمطالب السياسية الألفية التي تحالفت فيها التصورات الدينية مع المشاريع السياسية الاستعمارية. وأخذت تلك الأفكار تصوغ الخطاب السياسي وتشحنه عند كل المنعطفات والأزمات السياسية التي صاحبت الانتقال بين القرنين الثامن والتاسع عشر (الحملة الفرنسية على مصر)، وفي نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات (حملة محمد علي على بلاد الشام)، وخلال حرب القرم، وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات (احتلال بريطانيا لمصر وبداية الهجرة اليهودية المكثفة إلى فلسطين) (شولش 1993: 76-7). لذا فإن نضوج الحركة الصهيونية قد رافق بلوغ حركة التوسع الأوروبي أوجها نتيجة احتدام التنافس على مناطق النفوذ في إفريقيا وآسيا، وفي فلسطين التي شكلت ملتقى القارتين (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4:

479)، وهمزة الوصل بين مصر والعرب، وخط الدفاع الأول عن قناة السويس. وفي تلك الحال، أمكن القول إن الحركة الصهيونية لم تكن سوى واحدة من جملة الحركات الأوروبية التي نشطت خلال القرن التاسع عشر بهدف الاستيلاء على فلسطين واستعمارها (شولش 1993: 59).

وقد استغرقت الصهيونية مرحلتين لتنفيذ مخططها النهائي: المرحلة المبكرة وامتدت ما بين 1897-1917، أما المرحلة الثانية فامتدت ما بين 1917-1948، وارتبطت كلتاهما باحتدام الصراع على الساحة الدولية، والذي عبر عن نفسه بانفجار الحرب العالمية الأولى التي أنهت حكم الدولة العثمانية، وسوت تفاهمات جديدة للتوازنات الدولية توجت نتائجها بتوقيع اتفاقية سايكس-بيكو، والتي وقعت فلسطين بموجبها تحت الاستعمار[8] البريطاني كمنطقة حيوية تخدم المصالح الاستراتيجية لبريطانيا (برير 2003: 164-67). وقد ظهر التحالف البريطاني-الصهيوني في صك الانتداب البريطاني الذي تضمن وعد بلفور بمنح اليهود حق إقامة "وطن قومي" لهم في فلسطين/"أرض الميعاد". وهنا كانت "الأرض المقدسة" أسطورة التأسيس التي منحت هذا المشروع المشروعية الأخلاقية اللازمة، حين قدم الكتاب المقدس جانبًا من الدعم العقائدي الذي حظي به مشروع استعمار فلسطين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وأدى "دور المحرض" لكل أشكال الاستعمار العسكري الأوروبي عبر تسليحه بالشرعية السماوية لزرع "مراكز تقدم" في "قلب الظلام" (برير 2003: 21-4)، وهو المضمون الذي انطوى عليه شعار الحركة الصهيونية "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وهنا يمكن رصد اللحظة التاريخية التي جرى فيها تحوير مفهوم "الأرض المقدسة" وتأطيره في العمق السياسي للمشروع الصهيوني من "أرض الميعاد" إلى "أرض إسرائيل" أو "إرتس يسرائيل". وأصبحت المقاربة المستلهمة من نصوص الكتاب المقدس وخطاب "الأرض المقدسة" أداة لافتراق الأرض وانتزاعها، والتي عبرت عنها وثيقة "الاستقلال" لـ"دولة إسرائيل" التي استهلت أحرفها الأولى بالصلة "التاريخية" والدينية التي تجمع يهود العالم بـ"أرض إسرائيل":

> "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد.

[8] للتخفيف من وقع استخدام صيغة "الاستعمار"، استخدمت بريطانيا صيغة "الانتداب" نتيجة المعارضة التي قوبلت بها سياساتها الكولونيالية في مناطق مختلفة حول العالم (Quiquivix 2011: 3).

وعندما أُجلِيَ الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها وهو في بلدان شتاته كلها، ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده واستئناف حريته السياسية فيها.

وبدافع هذه الصلة التاريخية والتقليدية نزع اليهود في كل عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه".

(www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/independence+bill)

الفصل الثالث

استكشاف فلسطين و"المسألة الشرقية"

استكشاف فلسطين و"المسألة الشرقية"

تمهيد

لما كان البحث الأثري يُتناول غالبًا في سياقات منفصلة عن المجال السياسي؛ فإن هذه الأطروحة تُجري إعادة موضعة بحثية لتاريخ البحث الأثري، إذ تقوم بمعالجته بوصفه أحد فروع المعرفة الاستشراقية التي ارتبطت بأجهزة الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر وما تلاه. لذا فإن هذه الأطروحة تنطلق من اعتبار أن عملية استكشاف فلسطين وتنقيبها كانت مرتبطة، بل إنها كانت حلقة من حلقات التغلغل الأوروبي الذي سعت عبره القوى الدولية لتعزيز نفوذها في المناطق التابعة لحكم الدولة العثمانية. وقد أصبح بإمكاننا الآن، بعد كل ما سبق تقديمه في الفصل السابق، إدراك ذلك على نحو أشد وضوحًا. وهو ما سيجري تتبعه من خلال التعرف على نشأة البحث الأثري في فلسطين، وفحص طبيعة العلاقة التي نسجها بالمجال السياسي حتى تمكن من فرض خطاب "الأرض المقدسة" وتوظيفه في سياق المقترحات التي قدمت لحل ما اصطلح عليه بـ"المسألة الشرقية" التي انبثقت منها لاحقًا "مسألة فلسطين".

تنظر الأدبيات الآثارية عمومًا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر باعتباره محطة انطلاق البحث العلمي المنظم في آثار فلسطين. غير أن الدور الذي أداه المستشرقون الذين زاروا فلسطين منذ مطلع القرن، والذين درجت الأدبيات على وصفهم بتعبير قاصر "رحالة"، لم يكن واضحًا بما يكفي، وجرى النظر إليه من زاوية الإنجازات الفردية التي أسهم بها كل منهم. وقد أدى ذلك إلى عدم وضوح في رؤية الاستمرارية في أعمال المستشرقين ما بين النصف الأول من القرن التاسع عشر والنصف الثاني منه. غير أن الدراسة تكشف أن البحث الأثري الاستشراقي في فلسطين مر بعملية تراكمية تطورت في سياق التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات الغربية، والتي هزت ارتداداتها العمق الفلسطيني بقوة وعنف.

فمنذ مطلع القرن التاسع عشر، كان المستشرقون مبعوثين مؤسسيين، اختص بعضهم باللغات الشرقية واللاهوت وما يتصل بهما. وكان بعضهم يتبع مراكز ومعاهد ومتاحف استشراقية، إذ نجد أبرزهم أورليش سيتزن Urlich

Seetzen (1809)، ويوهان لودفيغ بيركهارت Johann Ludwig Burchardt (1810-1812)، وجون سلك بكنغهام John Silk Buckingham (1816)، وتشارلز إربي Charles Irby، وجون منغلز John Mangles (1817-1818) (Silberman 1998: 13). وكانت الأعمال التي وضعها هؤلاء المستشرقون قد نقلت الاهتمام الغربي بفلسطين من مقاصد الحج الديني إلى مرحلة البحث المنظم. لكن أصحاب هذا البحث كانت لهم ولاءاتهم السياسية وانتماءاتهم الدينية، لذا شغلوا بالبحث عن آثار "الأرض المقدسة" (Silberman 1998: 12). فقد كان سيتزن مثلاً مبعوث المتحف الشرقي في غوته، وهو أول من زار شرقي نهر الأردن وغربيه، وهو أيضًا "أول من جال الأرض المقدسة وبيده الكتاب المقدس... إذ بذل الكثير لإثبات الحقيقة الراسخة للكتاب المقدس وصولاً إلى معطياته الجغرافية" (H. Fischer في North 1979: 117). وقد تركت أعماله التي وصفت بالـ"علمية" (M. Noth في North 1979: 117) أثرها على من جاء بعده. فقد حفزت التقارير التي أرسلها سيتزن عددًا من الإنجليز الذين نظموا جهودهم في ما سمي بـ"جمعية استكشاف فلسطين" Palestine Exploration Society. غير أن الأحوال المضطربة في أوروبا آنذاك حالت دون حصول الجمعية على التمويل اللازم، الأمر الذي استدعى تأجيل المهمة ستين عامًا إلى أن حانت الفرصة المؤاتية (Committee of the Palestine Exploration Fund 1873: 6-7). ويعد سيتزن مثالاً على دور المستشرقين ذوي الولاءات السياسية والدينية في البحث عن آثار "الأرض المقدسة" منذ مطلع القرن التاسع عشر. وسوف نرى كيف فُتحت فلسطين للبحث الغربي في جغرافيا "الأرض المقدسة" عبر ما يسمى الجغرافيا التاريخية، والذي جاء بالتزامن مع بداية التغلغل الأوروبي في فلسطين منذ نهاية الثلاثينات.

"ثورة" الجغرافيا التاريخية

ردًا على تيارات نقد الكتاب المقدس، تمكن الأمريكي إدوارد روبنسون Edward Robinson من وضع الأسس النظرية لفهم الكتاب المقدس وتحديد الأماكن المقدسة من خلال الدراسات الجغرافية لـ"الأرض المقدسة" (مثلاً Mitchell 1887: 214). فخلال عامي 1838 و1852، قام روبنسون بزيارة فلسطين وإجراء مسحين طوبوغرافيين، تمكن خلالهما، بالاستناد إلى ملاحظاته واستكشافاته الشخصية، من إنشاء نظريته الخاصة بما عرف بالجغرافيا "الكتابية" أو التوراتية Biblical Geography (Committee of the PEF 1873: 7)، والتي وضعت بدورها حجر الأساس لما سمي لاحقًا "علم الآثار التوراتي". لذا فإن أعمال روبنسون ربما مثلت الإسهام الأكبر للباحثين والآثاريين التوراتيين لاحقًا، على الرغم من عدم تمكنه آنذاك من ملاحظة أن التلال التي تنتشر في سهول فلسطين تشكل تراكمات لبقايا "مدن" قديمة، إذ نظر إليها باعتبارها روابي طبيعية (Bartlett 1997: 4). وعلى

الـرغم مـن ذلـك، فقـد شـكل عملـه "أبحـاث كتابيـة في فلـسطين وجوارهـا" (1856) *Biblical Researches in Palestine and in the Adjacent Regions* أول دراسـة في الجغرافيـا التاريخيـة لمنطقـة الـساحل الـشرقي للبحـر المتوسـط (أي فلسطين وسـيناء). وقـد أكـد روبنـسون في مقدمـة كتابـه أهميـة هـذا العمـل في وضـع أسـاس جديـد لخـرائط فلسطين، حيـث أتـت هـذه الدراسـة بهـدف "إعـداد دراسـة منهجيـة حـول الجغرافيـا الطبيعيـة والتاريخيـة لـ"الأرض المقدسة" (Robinson 1856: v-vi).

تتمحور نظرية روبنسون حول أن أسماء الأماكن العربية المحلية في فلسطين هـي أسماء "كتابية أصلية" جرى تعريبها خـلال العـصور الإسـلامية (Robinson 1856: 255). وكـان روبنـسون الـذي تلقـى تدريبـه في ألمانيـا في مجـال اللغـات السامية والجغرافيا، قد قام برفقة طالبه إيلي سميث Eli Smith العارف جيدًا بالعربية، بتسجيل وتوثيق عدد كبير من الأسماء الجغرافيـة الـتي يعتقـد أنهـا أسمـاء لمواقـع ذكـرت في الكتـاب المقـدس، حتـى زُعـم أن "أعمـال روبنـسون وسميـث فاقـت إجمـالي الأعمـال الـتي وضـعت حـول جغرافيـة فلـسطين منـذ يوسـيبوس[9] وجـيروم حتـى القـرن التاسـع عشر"، ممـا أحـدث مـا عده الباحثون التوراتيون "ثورة" كاملة في الاستكشاف السطحي لأرض فلسطين (Albright 1971: 25). وبالنظر إلى أنه كان مختصًا بدراسات الكتاب المقدس، فقد تمكـن روبنسون مـن توظيـف معارفـه في استبناء الطبوغرافيا الفلسطينية عبر مقابلـة الأسمـاء المحليـة العربيـة الـتي جمعهـا مـن سـكان فلسطين مـع الأسمـاء الـواردة في الـكتاب المقـدس وفي المـصادر الـكلاسيكية، وهـو المنهج الذي سار على خطاه جورج آدم سميث George Adam Smith وإدوارد بـالمر Edward Palmer، والتـزم بـه المـساحون البريطـانيون لاحقًـا عنـد تنفيـذ مـسح "فلـسطين الغربيـة". وكـان روبنـسون بطريقتـه في حفـظ الأسمـاء القديمـة المتداولـة بـين الـسكان الأصـليين قـد اخـترع منهجيـة لإيجـاد المدن والأمـاكن المـذكورة في الكتـاب المقـدس مـن خـلال مقابلتهـا مـع الأسمـاء المتداولـة (Pritchard 1968: 65)، معتمدًا في توثيقها، كما يقول، نظامًا للتهجئة يماثل الأسلوب الذي اتبع في كتابة الأسماء الأصلية في شمـال أمريـكا وجزر البحـر الجنوبي (Robinson 1856: viii-x).

وفي مقابل الإنجازات أو ما يسمى بـ"الثورة" الـتي حققهـا روبنـسون مـن وجهـة نظـر البـاحثين التـوراتيين، فـإن بـاحثين آخـرين رأوا أن نظريـة روبنـسون الـتي وضـعت حجـر الأسـاس للدراسـات اللاحقـة قـد أفـضت إلى اسـتخلاص نتـائج

---

[9] يوسيبوس القيسراني رجل دين من فلسطين عاش خلال العصر البيزنطي، جمع في مؤلفه "معجم البلدان" *Onomasticon* أسماء الأماكن المذكورة في الكتاب المقدس بحسب لفظها في الترجمة اليونانية السبعينية. وقد قام جيروم بترجمة هذا المؤلَّف إلى اللاتينية، مما جعل منه مصدرًا مهمًا للدراسات الكلاسيكية (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 647).

مضللة،[10] إذ قامت على افتراض أن قصص الكتاب المقدس قد وقعت فعلاً، وكما وردت، وأن أسماء الأماكن المذكورة فيه هي أسماء "كتابية أصلية"، مما نشأ عنه تعامل الباحثين مع تلك النتائج كاستخلاصات قاطعة (مثلاً Ra'ad 2007: 264-65).

لقد كانت أعمال روبنسون، بكل ما انطوت عليه من منهج "ثوري"، أنموذجًا قويًا على الطريقة التي أسهمت بها مؤلفات المستشرقين في رسم صورة "الأرض المقدسة". فقد تركت أعماله أثرًا كبيرًا في نشأة وتطور البحث الأثري الذي وجد تجسيده الواقعي الأول في أعمال روبنسون التي شكلت الصيغة الأولى للخريطة "الكتابية" الحديثة لـ"الأرض المقدسة". وهي الصيغة التي نقلت الوعي الغربي بالكتاب المقدس من الوضعية الذهنية إلى الحالة الواقعية التي أصبحت فلسطين تجسدها (Whiting 2007: 244-46). ومع ذلك، نجد أن مفاهيم الخطاب التوراتي قد أثرت في آراء الباحثين، ومنهم عرب، تجاه ما رأوا فيه إسهامًا جليلاً في المحافظة على أسماء الأماكن المحلية في فلسطين على يد روبنسون، غافلين، ولو دون قصد، عن حقيقة أن من حفظ تلك الأسماء عبر آلاف السنين هم أصحابها الأصلانيون الذين كانوا جزءًا من التكوين الطبيعي والثقافي الحي لفلسطين، أي الفلسطينيون، وأنهم ليسوا إحدى العوالم المنسية بانتظار من يكتشفهم ويحصي أسماءهم. فعلى النقيض مما ظن به بعض الباحثين العرب، فإن البحث الأثري، ومنه أعمال روبنسون، قد أفضت إلى إقصاء تلك الأسماء في عملية استرجاعية استئصالية، استئصلت فيها الأسماء وأصحابها في آن معًا.

لقد كانت أعمال روبنسون محطة فاصلة في تاريخ البحث الأثري قلما يجري تناول عمق الأثر الذي أحدثته في تحول مسار البحث منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد جاءت أعمال روبنسون بالتزامن مع بدايات التغلغل الغربي منذ نهاية الثلاثينات، وهو مسار يمكن عده مرحلة وسطى ما بين الأعمال الاستكشافية السطحية المبكرة وما بين البحث الذي زادت حمّاه منذ ستينات القرن التاسع عشر في سياق تسارع عمليات التغلغل في فلسطين.

[10] تجدر الإشارة إلى أن روبنسون باحث في الكتاب المقدس واللغات القديمة، وليس بآثاري. وقد وضع أعماله في مرحلة اتسم فيها علم الآثار الأمريكي بالتخمين الذي يعتمد بطبيعته على صياغة أحداث لمسائل لم تخضع للتجربة، والتي تبعتها مرحلة التصنيف والوصف التي عدت بداية الاحتراف في علم الآثار الأمريكي وامتدت ما بين 1840-1914. أما مرحلة التصنيف والتأريخ؛ فامتدت ما بين 1914-1960، تلتها مرحلة التفسير (في ويلي وسابلوف عن دانيال 2000: 224-25).

ارتبطت الهيئات القنصلية الأجنبية في الدولة العثمانية منذ بدايات القرن التاسع عشر بمهمات المخابرات السياسية والعسكرية التي نفذها عملاء أوروبيون بوصفهم رحالة ومستكشفين وعلماء، جالوا الولايات العثمانية لاستطلاع أحوال الشرق وجمع المعلومات الاستخباراتية (سليمان 2001: 172-73). وازدادت تلك المهمات اطرادًا وخطورة بعد حملة محمد علي على بلاد الشام، والتي نشأت معها "المسألة الشرقية" وأصبحت أكثر إلحاحًا ومدعاة للتدخل في شؤون المنطقة، لا سيما أن الحكم المصري في بلاد الشام قد أدى إلى قطع طرق التجارة البرية البريطانية نحو الهند. وبعد معاهدة لندن (1840) التي أنهت الحكم المصري، "لم يعد اقتراح وضع الشعب اليهودي في أرض آبائه بحماية الدول الخمس مجرد فكرة، بل اعتبارًا سياسيًا جادًا" كما أوردت التايمز اللندنية في العام ذاته (بحيري 1983ب: 175). وابتدأت بذلك مشروعات جادة لتحويل تلك التصورات إلى واقع كان جد خطير على مستقبل فلسطين والمنطقة عامة. وبدأ بذلك التلاعب على حبال انطوت فيها المشروعات السياسية بالتصورات الدينية، ووجد ذلك طريقًا لتصريفه وتسريبه عبر الخطاب الاستشراقي لمن أوكلت إليهم مهمة استكشاف فلسطين لاستطلاع أحوالها وفحص آفاق "إعادة" اليهود إليها. وكانت الأعمال التي وضعها أولئك المستكشفون تكشف بقوة عن كونهم جزءًا بنيويًا في المشروع الاستعماري، إذ كانوا على صلات وثيقة بمراكز صنع القرار السياسي والعسكري، وأدوا دورًا مباشرًا وواضحًا في التخطيط لمشاريع الاستيطان في فلسطين.

ويمكن القول إن ما يتردد حول أن بدايات العمل المؤسسي للبحث الأثري في فلسطين تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحديدًا منذ إنشاء صندوق استكشاف فلسطين البريطاني عام 1865، مرده إلى نشوء تلك المؤسسات في سياق التفاعلات السياسية التي شهدتها فلسطين خلال تلك الفترة، حيث مهد التنافس الدولي وإنشاء القنصليات في القدس الطريق لإنشاء مؤسسات تابعة لها في فلسطين. وما أن حلت نهايات القرن حتى كانت الأطراف الدولية المختلفة قد أسست لها في فلسطين جمعيات ذات صفة دائمة، كرست نفسها فيما تعلن لاستكشاف "الأرض المقدسة" (Silberman 1998: 14). وكانت جغرافية الكتاب المقدس ورسم خريطته وتعيين أماكنه قد مثلت مهمة أساسية لذلك المشروع الذي كان لا بد له من تحقيق غرضين: مسح دقيق للأرض، يشمل القرى والآثار والجبال والوديان والينابيع وكل ما تقع عليه أعين المساحين، ثم إيجاد طريقة موثوقة لمطابقة تلك المواضع مع الأسماء الوارد ذكرها في الكتاب المقدس، والمصادر الأخرى الآتية من خارج الكتاب المقدس (Pritchard 1968: 54).

تكشف لائحة الجمعيات التي أسست في فلسطين عن تنافسات الأطراف المختلفة التي سعى كل منها لتثبيت قدميه في فلسطين في سياق المعطيات السياسية القائمة، ويظهر ذلك من خلال ملاحظة ارتباطات تلك الجمعيات بالدول المختلفة، وسنوات تأسيسها. كما نشهد التنافس أيضًا في مجال النشر للأعمال والأنشطة التي تقوم بها تلك الجمعيات، وذلك بإصدار التقارير والخرائط والمؤلفات والدوريات التي أسهمت في تشكل وعي كل أوروبا بفلسطين، وليس أوروبا وحدها، بل أمريكا وروسيا أيضًا. ولا تزال تلك الدوريات تنشط بالنشر حتى الآن، ومن السهل ملاحظة أن كافة تلك الجمعيات ودورياتها تحمل عنوانات "الأرض المقدسة" أو فلسطين أو الشرق. وقد وضعت تلك الجمعيات الصيغة الأساسية للدراسات التوراتية لآثار فلسطين خلال القرن التاسع عشر، إذ كانت بوجهتها البروتستانتية ذات العمق التوراتي تدعي البحث في جغرافية "الأرض المقدسة" للرد على حركات نقد الكتاب المقدس. وكانت تلك الجمعيات واصلت مهمتها خلال القرن العشرين، حيث شكل عهد الاستعمار البريطاني في فلسطين مرحلة جديدة في التنقيب عن آثار فلسطين، شهدت وضع القواعد النظرية لما بات يعرف بـ"علم الآثار التوراتي".

وأول ما نقع عليه في لائحة تلك الجمعيات ومنشوراتها، قيام بريطانيا في عام 1865 بإنشاء صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund كأول مؤسسة غربية خصصت لدراسة فلسطين. أما الهدف المعلن الذي روج له الصندوق فهو: البحث الدقيق والمنظم عن الآثار، والطوبوغرافيا، والجيولوجيا، والجغرافيا الطبيعية، والتقاليد في فلسطين "الكتابية" وشرقي المتوسط (www.pef.org.uk/history). ومنذ بداياته، كان الصندوق يتلقى الدعم الكبير والمساهمات والتبرعات المادية من كبار رجال الدين في الكنيسة (Bartlett 1997: 4). وقد ضم الصندوق عددًا من الذين أجروا مسوحات واسعة وحفريات في فلسطين، منهم تشارلز ولسون Charles Wilson، وتشارلز وارن Charles Warren، وكلاود راينر كوندر Claude Reignier Conder، وهوراسيو هربرت كتشنر Horatio Herbert Kitchener، وغوتليب شوماخر Gottlieb Schumacher، ووليام فلندرز بتري William Flinders Petrie، وفريدريك بلس Frederick Bliss، وروبرت ماكلستر Robert Macalister، وليونارد وولي Leonard Woolley، وتوماس إدوارد لورنس Thomas Edward Lawrence الملقب بـ"لورنس العرب"، وجون غارستنغ John Garstang، وجون كروفوت John Crowfoot، وكاثلين كينيون Kathleen Kenyon، وأولغا تفنل Olga Tufnell. وكان الصندوق، ولا يزال، يصدر مجلة *Palestine Exploration Fund Quarterly* (www.pef.org.uk/history).

ومنذ تأسيس الصندوق، حددت لجنته التنفيذية أهدافها بـ: 1- مسح مفصل لـ"فلسطين الشرقية والغربية" (كما أسماهما الصندوق، وسيجري تناولهما في الفصل الرابع)، 2- استشكاف وحفر القدس، 3- دراسة المناحي الجيولوجية والتاريخ الطبيعي والأحوال الجوية لفلسطين، 4- إجراء أعمال حفر في تلال فلسطين.[11] وقد تمكن الصندوق فيما بين أعوام 1866 و1888 من تحقيق الأهداف الثلاثة على النحو الآتي:

1867-1870	حفر القدس: وارن. وقد نفذت أعمال الحفر هذه على يد أول بعثة أرسلها الصندوق إلى القدس للبحث عن مواقع توراتية محددة، من بينها موقع معبد سليمان.
1870-1871	استكشافات سيناء وإدوم ومؤاب: تشارلز تيروت دريك Charles Tyrwhitt Drake وإدوارد بالمر.
1871-1878	مسح "فلسطين الغربية": كوندر ودريك وكتشنر وستيوارت R. W. Stewart.
1873-1874	مسح أثري للقدس وجنوب فلسطين: تشارل كليرمو- غانو Charles Clermont-Ganneau.
1881-1882	مسح "فلسطين الشرقية": كوندر ومانتل A. M. Mantell.
1883-1884	مسح وادي عربة: إدوارد هال Edward Hull وكتشنر، والقيام بفحص جيولوجي للمنطقة الممتدة من سيناء والعقبة إلى البحر الميت.
1885-1886	مسح شرق الأردن: شوماخر.
1886-1890	تنقيبات القدس: كونراد شك Conrad Schick (Matthers 1989: 37).

أما الهدف الرابع المتمثل بأعمال الحفر في التلال، والذي بدأ منذ عام 1888، فستأتي عليه الدراسة في الفصل الأخير.

وقد كان عدد من أولئك المستكشفين عسكريين في الجيش البريطاني. لذا نجد أن "أعمال الحفر في القدس كانت تجري وفق الأسلوب المتبع عادة في حفر الخنادق العسكرية". وهذا ما عبر عنه حرفيًا ولسون ووارن في كتابهما حول استكشاف القدس (Wilson and Warren 1871: 42).

وإلى جانب الدور الذي أدته بريطانيا بامتياز بوصفها قوة عظمى، كان الدور الأمريكي مبكرًا وموجِّهًا، حيث استهلت المدارس الأمريكية للبحث عن الآثار الشرقية عملها في عام 1838، حين قام روبنسون بزيارته إلى فلسطين

[11] لم يكن المفهوم الطبقي للتل الأثري قد تحدد بعد، لكن ربما جاء ذلك استنادًا إلى شكله الطبوغرافي، وما عليه من مخلفات أثرية.

للبحث في جغرافية "الأرض المقدسة" (شراب في الشلبي والعدوان 2011: 37). لكن تلك المؤسسة لم تلبث طويلاً، حيث أنشئت في عام 1870 الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين American Palestine Exploration Society، وهي أول جمعية أثرية توراتية أمريكية، كان قد أسسها رزويل هتشكوك Roswell Hitchcock الذي كان متأثرًا بأعمال روبنسون (Hallote 2006: 3, 13). وعدت تلك الجمعية المؤسسة الشقيقة لصندوق استكشاف فلسطين. وقد ضمت هذه الجمعية باحثين توراتيين بارزين، كما حظيت بدعم ورعاية الكنائس ومدارس يوم الأحد (Moulton 1926-1927: 55)، إذ وجهت في تقريرها الأول لعام 1871 نداءً "إلى الضمير الديني مسيحيًا كان أم يهوديًا من أجل البرهنة على صحة الكتاب المقدس" (إبراهيم 2010: 18). وقد حددت هذه الجمعية أهدافها في البحث في الآثار والتسلسل الزمني والتاريخ القديم والحديث لبلاد آشور وشبه الجزيرة العربية ومصر وفلسطين وغيرها مما عدتها الجمعية مناطق توراتية. وفي عام 1877 تأسست جمعية فلسطين الألمانية Deutsch Palästina-Verein، وتصدر مجلة *Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins*.

غير أن استكشاف "الأرض المقدسة"، أو ما يسمى الاستكشاف التوراتي- الإنجيلي، لم يكن من صنع البروتستانت وحدهم، إذ ردت كذلك بعض أوساط الكنيسة الكاثوليكية، وإن كانت غير متمسكة بحرفية الكتاب المقدس، على حركة نقد الكتاب المقدس، حين قام الآباء الدومنيكان التابعون للكنيسة الكاثوليكية في فرنسا بتأسيس المدرسة الفرنسية لدراسات الآثار والكتاب المقدس[12] École biblique et archéologique française de Jérusalem عام 1890 على يد الأب ماري- جوزيف لاغرانج Marie-Joseph LaGrange (لورنس 1999: 90). وتصدر هذه المدرسة، ولا تزال، مجلة *Revue biblique*. ومن أعضائها ماري- أنطونين جوسان Marie-Antonin Jaussen، ولوي هوغو فانسا Louis-Hugues Vincent، وأنطوان- رافائيل سافينياك Antoine-Raphaël Savignac، ورولان دوفو Roland de Vaux. وفي موقعها على شبكة الاتصالات العالمية (http://www.ebaf.info)، لا زالت المدرسة الفرنسية تعلن أن هدفها هو "قراءة الكتاب المقدس في الأرض التي كتب فيها، ودراسته في السياقات الطبيعية والثقافية التي ولد فيها". وكانت هذه المدرسة أيضًا تضم بين أعضائها من كانت لهم ارتباطات سياسية وعسكرية، منهم مثلاً جوسان الذي انشغل فيما بين أعوام 1902-1905 بدراسة حياة سكان النقب وسيناء وجنوب الأردن، والذي انخرط فيما بين أعوام 1915-1919 في خدمة المخابرات

---

[12] عادة ما يترجم اسم هذه المدرسة على نحو "المدرسة أو المعهد الفرنسي التوراتي للآثار"، وهي ترجمة خاطئة إذ إن مفردة biblique تعني الكتاب المقدس الذي يضم العهدين القديم والجديد، ولا تعني التوراة حصرًا (الناشف 2008: 26-7).

الفرنسية التابعة للبحرية الفرنسية، والتي كانت تعمل خلال الحرب العالمية الأولى في مناطق شرقي البحر المتوسط. وقد وصل جوسان إلى رتبة ضابط في جهاز المخابرات ورئيسًا لدائرة المعلومات الاستخباراتية (سامي النحاس في جوسان 1997: 8).

وفي عام 1898، تأسست الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية Deutsch Orient-Gesellschaft، والتي لا تزال تصدر مجلة *Mitteilungen der Deutschen Orient-Gesellschaft*. ومن أبرز أعضائها يوهان بيركهارت. وقد كان إمبراطور ألمانيا آنذاك أحد أهم الداعمين والممولين لهذه الجمعية، إضافة إلى المساهمات المالية التي كانت تقدمها لها حكومة ألمانيا (Price 1904a: 64).

وفي عام 1900 بلغ التنافس بين القوى المختلفة مرحلة غير مسبوقة في الاهتمام بـ"الأرض المقدسة" بالتزامن مع بدء الاهتمام الأمريكي الفعلي بالتنقيب في "الأرض المقدسة". فعلى الرغم من الاهتمام الأمريكي باكتشاف "الأرض المقدسة" منذ أربعينات القرن التاسع عشر، إلا أنه بقي اهتمامًا محدودًا على الرغم من أثره البالغ. ومنذ عام 1900 تغير ذلك الوضع بإنشاء المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية American Schools of Oriental Research بديلاً عن الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين التي دامت لوقت قصير ما بين 1870-1875. وقد أنشأت المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية ذراعًا لها في القدس باسم المدرسة الأمريكية للآثار (Moscrop 2000: 189)، ومن أهم أهدافها دراسة المواقع الأثرية المرتبطة بتاريخ الكتاب المقدس. ولا تزال المدارس الأمريكية تصدر مجلة *Bulletin of the American Schools of Oriental Research*. كما نلاحظ أنها تصدر حاليًا مجلة *Near Eastern Archaeology* التي لا نزال نقرأ على غلافها الخلفي: "منذ إنشائها عام 1900، تقوم المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية بتشجيع البحوث، لا سيما الأثرية، لدراسة تاريخ وجغرافية ولغات وآداب وديانات مجتمعات الشرق الأدنى القديم، مهد اليهودية والمسيحية والإسلام، ومنبت جذور الحضارة الغربية". ومن أبرز أعضاء المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية الأمريكي التوراتي وليم ألبرايت الذي ترأسها عدة مرات ما بين أعوام 1920 و1936. ومن أبرز تلامذته الأمريكي التوراتي نلسون غلوك Nelson Glueck الذي قام خلال الثلاثينات من القرن العشرين بإجراء مسوحات أثرية شاملة في الأردن وفي بعض أجزاء من فلسطين، وإرنست رايت Ernest Wright وغيرهم ممن أسهموا في إرساء قواعد البحث التوراتي في آثار فلسطين.

كما تأسس في القدس عام 1902 المعهد البروتستانتي الألماني للدراسات التاريخية في الأرض المقدسة Deutsches Evangelisches Institut für Altertumswissenschaft des Heiligen Landes، ويصدر مجلة *Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins*.

وفي عام 1914 أنشئت جمعية استخلاص الآثار Society for the Reclamation of Antiquities، والتي توقفت عن العمل خلال الحرب العالمية الأولى، ثم استؤنفت في عام 1920 باسم الجمعية اليهودية لاستكشاف فلسطين Jewish Palestine Exploration Society. وقد نفذت هذه الجمعية، في عهد الانتداب البريطاني، أول تنقيبات تجريها مؤسسة يهودية، حيث نقبت في عدة مواقع، منها تل القصيلة وحمة طبريا والقدس وخربة الكرك. وتعرف هذه الجمعية حاليًا باسم جمعية استكشاف إسرائيل Israel Exploration Society، والتي بدأت منذ عام 1951 بإصدار مجلة *Israel Exploration Journal* (http://israelexplorationsociety.huji.ac.il). وفي عام 1919، أسست في القدس المدرسة البريطانية للآثار The British School of Archaeology in Jerusalem، وكان جورج غارستنغ أول مدير لها، ومن أعضائها كروفوت، ودوروثي غارود Dorothy Garrod.

لقد هيمن الخطاب الديني/التوراتي تحديدًا على أعمال تلك الجمعيات، فكثير من أعضائها كانوا ممن ينتمون إلى مؤسسات دينية، ومنهم من كان قد تلقى تعليمه في كليات اللاهوت. فقد تجاوزت نسبة الباحثين الأمريكيين في الجمعية الأمريكية للبحوث الشرقية في القدس، ممن كانوا يتبعون مؤسسات دينية، أكثر من 80٪، تلتها نسبة كبيرة من الآثاريين اللاهوتيين من الألمان الذين كانت توجههم الكنيسة التبشيرية، والآثاريين الفرنسيين الذين كانت توجه عملهم كنيسة الآباء الدومينيكان. إلا أن أول مؤسسة غير دينية عملت في التنقيب في فلسطين كانت جامعة هارفرد الأمريكية التي نقبت قبل الحرب العالمية الأولى في موقع سبسطية باعتباره "السامرة" التوراتية (الشلبي والعدوان 2011: 21، 22). لكننا سنرى أن هذه المؤسسة اللادينية كانت تهيمن على تفسيراتها للآثار أيضًا مفاهيم الخطاب التوراتي، إذ نجد أن جورج رايسنر George Reisner، وهو أحد المنقبين في سبسطية، يذكر بأن تنقيبات عام 1909 كشفت، لأول مرة، عن مخطط قصر إسرائيلي، وذلك على الرغم من أنه يقر في السياق ذاته بعدم العثور على سطر واحد من نقش عبري، ولم يقدم البناء اسمًا لأي ملك إسرائيلي، وأن التعرف على البناء جاء استنادًا إلى "الأرضية الأثرية" وحسب، فهي "على الرغم من بساطتها، مباشرة وواضحة" (1910: 248). ويعد ذلك مثالاً على الكيفية التي جرى بها استبناء "الأرضية الأثرية"، والتي لم تكن في حقيقتها إلا استنادًا إلى الافتراضات الدينية المسبقة التي هيمنت على الدليل الأثري، وإلا كيف جرى تحديد هوية الجدران التي نسبها المنقب إلى ملكي إسرائيل آحاب وعمري على النحو الذي ظهرت فيه مرقمة في العمل الأصلي للمنقب (الشكل 1).

وقد جرى الترويج لهذا الاكتشاف باعتباره أول قصر إسرائيلي تكشف عنه التنقيبات في فلسطين (انظر Reisner 1910: 248).

لقد نقبت تلك الجمعيات في عدد كبير من المواقع الفلسطينية، حيث يجد المتتبع لتلك المشروعات أنها تكشف عن التوزيع الجغرافي لمناطق التأثير السياسي والثقافي في "الأرض المقدسة". ففي سبيل تأمين الطرق التجارية نحو الهند، ركزت بريطانيا أنشطتها في جنوب فلسطين (النقب تحديدًا) وفي سيناء نظرًا لموقعها الاستراتيجي المحاذي لقناة السويس، بينما ركز الأمريكيون أعمالهم في شرق الأردن الذي بقي حكرًا لهم بالاتفاق مع البريطانيين. أما الدومينيكان الفرنسيون، فكانت اهتماماتهم منصبة على منطقة القدس حيث تتركز المؤسسات الكنسية والجمعيات الدينية. من جهة أخرى، انصب الاهتمام الألماني على مناطق الجليل وسهل مرج ابن عامر حيث خط سكة حديد الحجاز الذي كان يصل بين حيفا ودرعا، والذي أنشئ بإشراف المهندسين الألمان (Silberman 1998: 15). ويبرز الاهتمام السياسي بالبحث الأثري في فلسطين من خلال الرعاية المادية والمعنوية التي أولاها بعض الأباطرة والقياصرة لتلك الجمعيات، ومنها صندوق استكشاف فلسطين الذي حظي برعاية ملكة بريطانيا العظمى آنذاك، ومشاريع التنقيبات التي أجراها الألمان في تل المتسلم، والتي كانت تمول جزئيًا من فيلهلم ذاته، قيصر ألمانيا آنذاك (انظر Silberman 1998: 14; Hallote 2006: 123-24).



الشكل 1: جدران غرف في موقع سبسطية نسبها المنقب إلى ملكي إسرائيل: آحاب (5)، وعمري (6) (Reisner 1910: Pl. 7).

يعد صندوق استكشاف فلسطين أنموذجًا قويًا على دور البحث الأثري في دعم السياسات الاستعمارية، بل يمكن القول إنه كان أداة استعمارية مباشرة بكل ما في الكلمة من معنى. وهذا الدور يستوجب إمعان النظر باعتبار أن الصندوق يمثل نقطة انطلاق البحث العلمي المؤسسي في آثار فلسطين. لكننا سوف نرى أن تلك الانطلاقة كانت تقف خلفها شخصيات سياسية ارتبط بعضها بالأوساط الدينية والألفية في بريطانيا. فقد تأسس صندوق استكشاف فلسطين عام 1865 على يد القنصل البريطاني في القدس جيمس فِن James Finn، وهو أحد المؤيدين البارزين لـ"عودة" اليهود إلى فلسطين. وكان فِن عضوًا بارزًا في جمعية اليهود اللندنية London Jews' Society التي نشأت في سياق حركات الإحياء الديني الإيفانجيلي البروتستانتي في بريطانيا، الأمر الذي جعل من القنصلية البريطانية وجمعية اليهود اللندنية شيئًا واحدًا بالمعنى الفعلي (Moscrop 2000: 216). ويمكن لتلك الروابط أن تؤسس لماهية العلاقة التي جمعت العمل الأثري منذ بداياته بالمجال السياسي. وتتضح تلك المسألة بقوة إذا ما علمنا أن أول رئيس لصندوق استكشاف فلسطين كان رجل الدولة البريطاني شافتسبوري، أسقف يورك، والذي يعد من أهم شخصيات التيار الإنجيلي الألفي الذي يؤمن بـ"عودة" اليهود إلى فلسطين كشرط مسبق لمجيء المسيح. ونجد أن رئيس الصندوق هذا كان قد تقدم في عام 1840 بتقرير إلى وزير الخارجية البريطاني جورج هاملتون غوردون George Hamilton-Gordon (اللورد بالمرستون Palmerston)، يتضمن الدعوة إلى حل "مسألة اليهود" في أوروبا عن طريق "إعادة" اليهود إلى فلسطين، وإلى حل "المسألة الشرقية" للدولة العثمانية من خلال تطوير الأراضي الواقعة ما بين الرافدين والبحر المتوسط بالنظر إلى أنها قاحلة وتعوزها الأيدي العاملة (المسيري 1999، مجلد 8: 80). وكان شافتسبوري قد حدد الجهة المؤهلة لتطوير تلك الأراضي وامتلاكها عبر تقرير آخر تقدم به عام 1853، إذ قال فيه: "هذه المناطق ستصبح قريبًا من دون حاكم، من دون سلطة معروفة ومعترف بها تطالب بالسيادة عليها. يجب أن تخصص الأرض لأحد ما... هناك دولة بلا شعب، والله الآن، بحكمته ورحمته، يرشدنا إلى شعب من دون دولة... هل يوجد شيء من قبيل ذلك؟ يوجد بكل تأكيد، فالمُلاك القديمون والحقيقيون للأرض هم اليهود!". وتلك الدعوة التي عبر عنها شافتسبوري استُمد منها لاحقًا شعار الصهيونية "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[13] (دوماني 2010: 38).

[13] ظهرت عبارة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض country" لأول مرة عام 1843 في كتاب نشره رجل الدين ألكسندر كيث Alexander Keith من الكنيسة الاسكتلندية، وهو متأثر بالتيار الإنجيلي الذي يؤمن بواجب المسيحيين في تحقيق النبوءة التوراتية بـ"عودة" اليهود إلى

تبدو الرؤية واضحة وناضجة، برنامج متكامل العناصر: شعب وأرض ودولة. أما رواية التأسيس فهي "عودة ملاك الأرض"، و"استعادة" الأملاك القديمة لذا لا بد من الكشف عنها أولاً. وهكذا بدأ شافتسبوري بالعمل على تنفيذ برنامجه عبر القنصلية البريطانية في القدس من خلال الدعوة إلى التنقيب عن آثار فلسطين (رزوق 1973: 61). فقد جاء الإعلان عن تلك الدعوة صريحًا لدى توليه رئاسة صندوق استكشاف فلسطين حين قال: "دعونا لا نتأخر في إرسال أفضل العملاء... لاستكشاف فلسطين طولاً وعرضًا، ولمسح الأراضي، وإذا أمكن، لفحص كل ركن فيها، وتفقدها، وقياسها، وإذا شئتم، لإعدادها لعودة ملاكها القدماء، لأنني أعتقد أن ذلك اليوم الذي سيقع فيه هذا الحدث الكبير لن يكون بعيدًا" (Muir 2008؛ نقلاً عن Adam Garfinkle في دوماني 2010: 38). كما قال خلال الحفل الافتتاحي للصندوق: "هذه البلد فلسطين تنتمي لكم ولي. إنها لنا أساسًا. لقد وهبت لأب إسرائيل في قول "سر في الأرض بطولها وعرضها، لأنني قد وهبتها إليك"" (Quiquivix 2011: 3).

إن حشد مضامين الخطاب الاستعماري الذي أفصح عنه شافتسبوري منذ عام 1840، أي منذ معاهدة لندن، يكشف أن صندوق استكشاف فلسطين كان منذ تأسيسه ذا برنامج سياسي شمولي ومحكم، جرى طرحه في سياق الربط بين حل "المسألة الشرقية" والدعوة إلى "إعادة" اليهود إلى فلسطين. لذا رأينا سابقًا أن أول أهداف الصندوق قد تمثلت بإجراء مسح مفصل لفلسطين "لفحص كل ركن فيها، وتفقدها، وقياسها"، والذي نتج عنه رسم خريطة فلسطين، وهي محور النقاش في الفصل اللاحق. كما يتضح برنامج شافتسبوري في أعمال التنقيبات التي أجراها الصندوق للبحث عن المواقع التوراتية المفترضة، حيث أسهمت المؤلفات وتقارير التنقيبات التي أصدرها في عملية تصنيع الخطاب التوراتي، وهو ما أنتج لاحقًا نص الرواية التاريخية التأسيسية للدولة التي نظّر لها رئيس صندوق استكشاف فلسطين. وهو في الوقت ذاته الخطاب الذي لم يكن سوى أداة لتحقيق مصالح بريطانيا العظمى.

كان صندوق استكشاف فلسطين يعلن أن غايته هي "... تشجيع الاستكشاف العلمي، والبحوث الأثرية، ورسم خرائط الأرض المقدسة" (Conder 1879, I: xiv). فمنذ عام 1865 وصاعدًا سوف نرى كيف تمثل العقل الأوروبي عملية "تفريغ الزمن وتجميده" في "الأرض المقدسة" عبر منهجيات جمعت المخططات الاستعمارية والتصورات الدينية مستخدمة أدوات التفكير العلمي الدافق في أوروبا منذ عصر النهضة. فقد كانت الأعمال المساحية وتأليف

"أرض إسرائيل". ويعد التيار الإنجيلي من أكثر التيارات الدينية التي أثرت في مستقبل فلسطين والفلسطينيين. وقد كرر شافتسبوري هذه العبارة من بعده في عام 1853 (Muir 2008).

الخرائط إحدى الوسائل التي مورست في فلسطين باستخدام الأدوات العلمية القياسية لإضفاء المشروعية على نتائج البحث المزعومة بشأن "الأرض المقدسة" (Shalev 2009: 1). وتنطلق منذ الآن قوة جارفة، لكنها "قوة ناعمة" اتخذت من "الأرض المقدسة" عنوانًا ذا قوة دفع هائلة، تمكن بها صندوق استشكاف فلسطين من صياغة قوالب جاهزة من سلاسل المفردات والمترادفات المستوحاة من موروث الكتاب المقدس، متذرعًا بها لتسويغ تدخله في شؤون فلسطين بحجة "جمع المادة اللازمة لشرح الكتاب المقدس وتفسيره من خلال رسم صورة حية لطبوغرافيته" كما جاء على لسان كوندر (1879, I: xxi). وهو ما ورد أيضًا على لسان لجنة الصندوق الذي كان يجمع بين أعضائه ومعاونيه عسكريين وسياسيين ومتدينين طغت عليهم التصورات الدينية البروتستانتية، واتخذوا من دراسة الواقع الفلسطيني السبيل لفهم الكتاب المقدس وشرحه: "إن معرفة هذا البلد معرفة وثيقة، ووصف خصائصه، وتوضيح مرويات العهد القديم والجديد من خلال فهم أحوال البلد الراهنة، هي هدف كل دارس مخلص للكتاب المقدس" (Committee of the PEF 1873: 2, 3).

في دراسة بعنوان "قياس القدس: صندوق استكشاف فلسطين والمصالح البريطانية في الأرض المقدسة" (2000) *Measuring Jerusalem: The Palestine Exploration Fund and British Interests in the Holy Land*، قدم جون مسكروب John Moscrop تحليلاً معمقًا لدور صندوق استكشاف فلسطين والأهداف التي حققها في خدمة المصالح البريطانية. فقد حدد مسكروب ثلاثة محاور، عمل الصندوق من خلالها بوصفه أداة لتوسيع النفوذ الإمبريالي البريطاني، وغطاءً للحصول على معلومات استراتيجية، ورافعة لدعم المصالح العسكرية البريطانية. وقد تناول مسكروب في دراسته السياقات السياسية التي عمل الصندوق من خلالها على تحقيق أول أهدافه المتمثل بإجراء مسح "فلسطين الغربية" ثم "فلسطين الشرقية" كما أسماهما. فقد أتى ذلك في ظل اشتداد حدة التنافس بين القوى الكبرى بالتزامن مع إنشاء قناة السويس عام 1869 بامتياز فرنسي، رأت فيه بريطانيا مزاحمة ومنافسة لنفوذها الاستعماري في المنطقة. ولم تكن فرنسا المنافس الأوحد، فمن جهة ثانية كانت روسيا أيضًا قوة منافسة تهدد باقتسام أملاك الإمبراطورية العثمانية المتهالكة بغية الوصول إلى موانئ المياه الدافئة في البحر المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي، مما استدعى إجراء أعمال المسح ورسم الخرائط لفلسطين والمناطق المجاورة لقناة السويس، بدعم من سلاح الهندسة الملكي البريطاني. وبعد أن تمكن من إنجاز ذلك الهدف، أخذت طبيعة أنشطة الصندوق بالتحول منذ عام 1890 نتيجة تغير المشهد السياسي لـ"الأرض المقدسة" إثر تنامي هجرات اليهود وحركة الاستيطان في فلسطين. وما بين أعوام 1890-1912 تحول دور الصندوق من إجراء المسوحات إلى العمل الأثري، ودخل مجال التنافس في أعمال التنقيبات في سياق التأثير المتنامي للألمان في "الأرض المقدسة"، وزيادة عدد ودور

الأطراف المختلفة في تنقيب فلسطين عبر جمعيات وطنية خاصة بكل منها. لكن الصندوق عاد ما بين أعوام 1912 -1914، عشية الحرب العالمية، إلى واجهة العمل الاستخباراتي، إذ قام بمسح صحراء النقب (تحت اسم مسح صحراء "صين Zin" المذكورة في التوراة)، والذي استخدم فيه لورنس وتشارلز وولي للتغطية على أعمال رسم خريطة النقب التي نفذها ستيوارت فرانسيس نيوكومب Stewart Francis Newcomb، وهو ما جعل من الصندوق مرة أخرى غطاءًا لتنفيذ الخطط العسكرية. من جهة ثانية، كان الصندوق الذي حدد مهمته بإجراء الاستكشافات العلمية لـ"الأرض المقدسة" ورسم خريطتها وتنقيب آثارها وتعيين الأماكن المقدسة فيها، قد أولى اهتمامه أولاً بمواقع العهد القديم، إذ كانت مواقع العهد الجديد مجالاً لهيمنة المسيحيين الأرثوذكس والروم. أما مواقع العهد القديم؛ فإن من شأنها أن تحقق لبريطانيا البروتستانتية المسحة الاصطفائية التي سمحت للشعب المختار الجديد، أي الإنجليز، بالاقتران بإسرائيل القديمة وشعبها المختار، الأمر الذي مكن من ربط الحكام الملكيين الإنجليز بـ"الشعب المختار" و"الأرض الموعودة" (Moscrop 2000: 2-4).

انخرط صندوق استكشاف فلسطين بمهمات الحربية البريطانية، حيث جمعته بها علاقات وثيقة تلقى عبرها التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المسحية والخرائطية. ويمكن تبيان طبيعة تلك العلاقة من خلال قيام الصندوق بتجنيد موظفين مؤقتين من صفوف ضباط محترفين في الجيش البريطاني، أشهرهم كتشنر الذي تحول من مساح إلى جنرال ثم إلى مارشال، فوزيرًا للحربية إبان الحرب العالمية الأولى. ومنهم أيضًا لورنس الذي أصبح ضابط استخبارات اشتهر بعلاقته بالثورة العربية الكبرى. أما الكابتن (الكولونيل لاحقًا) نيوكومب؛ فقد تولى مناصب سياسية عدة في المنطقة العربية في فترة الاستعمار البريطاني، وكان مسؤولاً عن تحديد حدود فلسطين الانتدابية (بنفنيستي 2001: 40). وكانت خرائط فلسطين التي وضعها أولئك العسكريون أداة مهمة بيد السلطات العسكرية البريطانية بعد احتلال مصر عام 1882. وفي الوقت ذاته، لم يقتصر دور هؤلاء العسكريين على إجراء المسوحات والاستكشافات الأثرية ورسم الخرائط، إذ كانوا يتنقلون ما بين سورية وفلسطين ومصر والسودان وقبرص لتنفيذ مهمات عسكرية لصالح الحربية البريطانية (رزوق 1973: 40). فكتشنر الذي نفذ مسح "فلسطين الغربية" مع كوندر وأكمله، قد عين مشيرًا وقائدًا أعلى للجيش البريطاني، حيث بدأ عمله كضابط في سلاح الهندسة الملكي، ثم عين في عام 1886 حاكمًا على المستعمرات البريطانية في منطقة البحر الأحمر، ثم قائدًا أعلى للقوات المسلحة بالجيش المصري في عام 1892. وفي عام 1898 قاد كتشنر حملة الغزو الثاني على السودان، والتي أدت إلى إنهاء الدولة المهدية، واستشهد على إثرها 22,000 من السودانيين، وجرح 22,000، وأسر 5,000. كما قام كتشنر بقصف قبة المهدي في أم درمان، واستكمل المهمة بنبش قبره وإرسال جمجمته إلى بريطانيا

انتقامًا مما فعله بحامية غوردون البريطانية في السودان (http://ar.wikipedia.org). أما كوندر؛ فقد أشارت محاضر جلسات اجتماع اللجنة العامة واللجنة التنفيذية لصندوق استكشاف فلسطين إلى أنه كان ضابط استخبارات متمرسًا ومحنكًا، لذا وقع عليه اختيار دائرة الاستخبارات البريطانية لمرافقة الحملة البريطانية التي أرسلت إلى مصر لإخماد ثورة أحمد عرابي وتنفيذ مهمات استخباراتية، لا سيما أنه كان متقنًا للغة العربية (Moscrop 2000: 136). إن اندماج علم الآثار والحرب معًا منذ البدايات الأولى (Abu El-Haj 2001: 23) يكشف عنه تناوب أولئك العسكريين على العمل ما بين المسوحات والاستكشافات الأثرية مرة والأعمال العسكرية مرة أخرى.

أما سياسيًا؛ فقد أخذ أعضاء صندوق استكشاف فلسطين يشاركون بقوة في النقاش ووضع الحلول بشأن ضعف الدولة العثمانية وإفلاسها في سبعينات القرن التاسع عشر. ونجد أن التصورات التي وضعت قد تقاطعت في الدعوة إلى استعمار فلسطين وتطوير أراضيها تمهيدًا لاستيطانها و"إعادة" اليهود إليها. ففي أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر انخرطت حركة وأفكار "إعادة اليهود" في الحركات الاستعمارية، وأصبحت تجمعها صلات قوية بكافة المشروعات الاستعمارية (B. Walker في شولش 1993: 79). لذا نجد أن العديد من أعضاء الصندوق كانوا داعمين ومؤيدين لأطروحات المسيحية الصهيونية حول الاستيطان اليهودي في فلسطين (لورنس 2006: 90). وأدى هؤلاء دورًا مهمًا في تحقيق ذلك المشروع، إذ إنه "لولا المعلومات والوقائع والدراسات التي توافرت تحت إشراف الصندوق لكانت الأرض المقدسة قد بقيت بمثابة أرض مجهولة بالنسبة إلى الكثيرين من الذين جرى إيقاعهم في حب صهيون" (رزوق 1973: 45). وهذا ما أكدته برباره توخمان في قولها إن "المساهمة الكبرى التي أداها صندوق اكتشاف فلسطين (إلى جانب مكتشفاته التاريخية) كانت في إظهاره أن فلسطين أهلت بعدد أكبر كثيرا من السكان في الماضي وتمتعت بحضارة أرقى مما سمح لها به الافتراض الشائع. لذلك يمكنها استعادة أمجادها" (رزوق 1973: 46). لذا نجد أن الدور السياسي لصندوق استكشاف فلسطين يبرز في إشادة مؤرخ الصهيونية ناحوم سوكولوف Nahum Sokolow[14] بجهود من وصفهم بـ"الثقاة" من أمثال كوندر ووارن في تقديم إجابات على مسائل تتعلق بمناخ فلسطين وتربتها لفحص إمكانيات التوسع ونجاح الزراعة اليهودية فيها، فـ"الشهادات التي أدلى بها الثقاة الإنجليز عن فلسطين شجعت "أحباء صهيون" في إنجلترة على المضي في عملهم الخيري، وكذلك على اتخاذ

[14] ناحوم سوكولوف هو أحد القادة الرئيسيين لمنظمة "أحباء صهيون"، وهي تمثل تيار الصهيونية العملية التي تدعو إلى التسلل التدريجي لليهود إلى فلسطين، بينما تؤمن الصهيونية السياسية التي تزعمها هرتزل بضرورة الحصول على ضمانات قانون عام من المجتمع الدولي قبل أي استقرار في فلسطين (لورنس 1999: 209).

خطوات سياسية معينة" (في رزوق 1973: 46-7). وتتمثل الخدمة التي أسداها صندوق استكشاف فلسطين لمنظمة "أحباء صهيون" في مسح فلسطين وترسيم خريطتها، والتي كانت بمثابة "خريطة طريق" وضعت تحت تصرف الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية. وتكمن خطورة الدور الذي قام به صندوق استكشاف فلسطين لصالح منظمة "أحباء صهيون" في أن هذه المنظمة كانت قد اضطلعت قبل نهايات القرن التاسع عشر بدور رئيس في "التحضير لنشوء المشروع الصهيوني" من خلال تشجيع المجتمعات اليهودية الأوروبية على الهجرة اليهودية إلى فلسطين والترويج لاستعمارها (لين وديفز 1990: 25-6).

تقودنا مراجعة الأعمال التي وضعها أولئك المستكشفون إلى حجم التضليل الذي أسهم في تزييف الوعي العربي نتيجة الاستعانة بذلك الموروث مجزوءًا ومعزولاً عن سياقاته السياسية. وإذا ما حاولنا استرجاعها ومراجعتها، وهو أكبر مما تسمح به حدود هذه الدراسة، فإن من الممكن استدراج أمثلة يمكن عدها أنموذجًا صارخًا على دور أولئك المستشرقين في استكشاف المنطقة وعلاقة ذلك برسم السياسات والتخطيط للخريطة التي ستحدد مستقبلها. فقد اقترح تشارلز وارن تسليم فلسطين إلى شركة على غرار شركة الهند الشرقية البريطانية لتطويرها بحجة دعم إيرادات الحكومة العثمانية، والأهم من ذلك هو أن تعمل هذه الشركة على توطين اليهود في فلسطين تمهيدًا لـ"لامتلاكها وحكمها" كما يقول. وفيما يتعلق بمصير أصحاب الأرض، يقول وارن مستنكرًا "من هم العرب؟" (في رزوق 1973: 41-2 الهامش 7؛ وشولش 1993: 79-80). أما دريك؛ فقد قدم في عام 1872 حلولاً عملية بقوله: "لا أستطيع إلا أن أقول إنه سيكون من الأمور الممتازة للغاية لو أن الحكومة (العثمانية) تغلبت على نفورها من بيع الأرض للأجانب. إن قسماً كبيراً من هذه البلاد (فلسطين) سيجد، لدى توافر ضمانات صحيحة، سوقاً مؤاتية، وبعدئذ فإما أن يبعد عنها الفلاحون الحاليون، أو يحولوا إلى أعضاء نافعين في المجتمع، في حين أن زيادة الدخل للحكومة العثمانية ستكون كبيرة جدًا" (في شولش 1993: 89). لقد كان دريك وسواه من أعضاء صندوق استكشاف فلسطين، ممن تهيمن عليهم المفاهيم الاستشراقية الاستعلائية والاستعمارية، شركاء في الإعداد والتحضير لمشروع تهجير الفلسطينيين، فهم بنظرهم ليسوا سوى فلاحين لا نفع فيهم. ونحن الآن نعلم جيدًا أن ما خطط له هؤلاء قد نفذ.

أما كوندر أبرز الفاعلين في صندوق استكشاف فلسطين؛ فإلى جانب أعماله في المسوحات الأثرية، أولى عنايته الشديدة بمسألة "إعادة" اليهود إلى فلسطين، وكان ذلك بالتعاون مع منظمة "أحباء صهيون" ولورنس أوليفانت Laurence Oliphant وهو عضو في البرلمان البريطاني وأحد المساهمين في صندوق استكشاف فلسطين. فقد انخرط كوندر بعد عام 1877 في مناقشة المخططات والمشروعات الاستعمارية، وأولى اهتمامه بمشاريع مد

السكك الحديدية. كما شارك في عام 1892 في حملة تأييد ودعم لاستيطان يهودي واسع في فلسطين بهدف الحد من هجرة يهود أوروبا الشرقية إلى بريطانيا (A. Hyamson في بحيري 1983 ب: 184)، حيث اقترح بشأن تسيير أمور البلاد بعد توطين اليهود فيها أن " لا أحد أنسب لاستلام زمام تجديد فلسطين ولتوجيه السكان الحاليين في ميدان الزراعة من أصحابها الشرعيين، اليهود الذين هم بطبعهم مجدون ومجتهدون وفطناء. إن الفلاحين المحليين "جهلاء جهلاً مدمرًا ومتعصبون وكذابون ومدمنون في الدرجة الأولى"، لكن لديهم صفات "يمكن إذا طورت أن تجعل منهم سكاناً نافعين" لأصحاب البلاد (في شولش 1993: 80). وكان كوندر قال في المحاضرة التي قدمها عام 1892 بعنوان "فلسطين الشرقية"، والتي حضرها مشجعو منظمة "أحباء صهيون"، إن الدولة العثمانية تشبه الحكم الروسي الذي بطش باليهود، وإن استغلال أراضي فلسطين وشرق نهر الأردن سيعيد إليها مجدها وازدهارها الذي عاشته في عهد الرومان. ونصح منظمة "أحباء صهيون" بشراء أراضي بيسان و"جلعاد" الشمالية، وأكد أن حركة الاستيطان اليهودي ليست حركة مصطنعة، وليست حصيلة الشعور الديني، إنما هي حركة صحية وطبيعية (عن سوكولوف في رزوق 1973: 44). وهي الدعوة التي تلتقي مع "المشروع الشرقي" الذي دعا إليه أوليفانت.

ومن اللافت للنظر أن كوندر قد شارك في محاضرات نظمها الاتحاد الصهيوني الإنجليزي، ونشرت في عام 1907 بعنوان "الأحوال الطبيعية والسياسية لفلسطين" *Physical and Political Conditions of Palestine*، حيث قدم ورقة بعنوان "مستقبل فلسطين" *The Future of Palestine*، ألقاها على الصهاينة الحاضرين مخاطبًا إياهم بأن "هذه الأرض لكم"، ويقصد فلسطين. وهي العبارة ذاتها التي استخدمها شافتسبوري خلال اللقاء الافتتاحي لصندوق استكشاف فلسطين. ويقترح كوندر في هذه المحاضرة أن "مستقبل فلسطين يعتمد على مبادرات الصهاينة"، وأن "الوسيلة الوحيدة التي يمكن اتخاذها كأساس للحكم على مستقبل فلسطين هي أخذ الماضي والحاضر معًا بعين الاعتبار، ودراسة مختلف النواحي الجغرافية والمسائل الأخرى التي قد تؤثر في تحديد مستقبل البلد" (Conder 1907: 36). وهنا يجب الالتفات إلى مضمون هذا الخطاب الذي قدمه أحد الأعلام البارزين في تاريخ صندوق استكشاف فلسطين، والذي يعكس مضمون الفكر الصهيوني الذي يتخذ من الماضي كما يقول "الوسيلة الوحيدة" و"الأساس" لتسويغ وتبرير مشروع الاستيطان الصهيوني. كما يكشف الأبعاد الحقيقية للاهتمام بجغرافية فلسطين، والذي يعد أحد أركان البحث التوراتي منذ صندوق استكشاف فلسطين، وهو بحث يقصد به دراسة فرص المستقبل وتهيئة الأرض للمستوطنين الجدد. وتشير جميع تلك الشواهد إلى الضرورات العسكرية التي رأى كتشنر أنها تقتضي استعمار فلسطين وإبقاءها تحت لواء التاج البريطاني بهدف الدفاع عن مصالح

بريطانيا في قناة السويس، وأن الصهيونيين هم المؤهلون لتحقيق هذا الهدف لصالح بريطانيا (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 1: 416)، وهو ما وقع فعلاً.

إن ضلوع أولئك المستشرقين في التخطيط لحل "المسألة الشرقية" ومشروع استعمار فلسطين تعبر عنه دون مواربة ما تسمى بـ"الظاهرة الأوليفانتية". فقد كان أوليفانت، متأثرًا بكوندر ووارن، أنموذجًا قويًا للتعاون الوثيق بين مؤيدي أفكار "إعادة" اليهود والمنظمات اليهودية الصهيونية مثل منظمة "أحباء صهيون" (بحيري 1983 ب: 187، 188). وكان أوليفانت قام بزيارة إلى فلسطين، وضفة الأردن الشرقية من الجولان إلى نهاية البحر الميت، وهي المنطقة التي قرنها بـ"جلعاد" الواردة في التوراة، حيث وضع كتاب "أرض جلعاد، ورحلات في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين" (2004 [1880]). وما وضعه بين دفتي هذا الكتاب يمكن حصره في محورين أساسيين: استكشاف الآثار، ومشروع استيطان فلسطين. ففي مقدمة كتابه، وفي الفصل الأخير الذي أفرده بعنوان "السياسة" و"الملحق الخاص باستيطان فلسطين" (479-91)، يعرض أوليفانت الدوافع التي حدت به للقيام بتلك الرحلات، وضمَّنهما مراسلات وتقارير متبادلة مع محرر مجلة "التاريخ اليهودي" *The Jewish Chronicle* ومع جمعيات أوروبية يهودية للاستيطان في فلسطين. وعرض في كتابه نتائج اتصالات ولقاءات جمعت بينه وبين بعض كبار الساسة في بريطانيا، وفي الدولة العثمانية ومنهم السلطان نفسه الذي لم يذكر اسمه.[15] ويقدم أوليفانت في كتابه تقريرًا مستفيضًا حول الأحوال السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، والعلاقات الدولية بين القوى المتنافسة، ويطرح بناءًا على ذلك تصوره لـ"المشروع الشرقي" لاستيطان سورية الجنوبية. ويقوم مشروع أوليفانت على ضرورة حل إشكالية يهود أوروبا الشرقية ممن يعانون الاضطهاد وسوء الأحوال المعيشية بتوطينهم في فلسطين وأرض جلعاد، وهو الأمر الذي سيكفل معالجة ضعف الموارد التي تعاني منها خزينة الدولة العثمانية، لا سيما في ظل الصراع الدائر بين مراكز القرار العثماني الذي كان منقسمًا بين ما يعتبره التيار المحافظ الذي يتمسك بمركزية الدولة لتقوية سلطتها في مواجهة السياسات الأوروبية، وأصحاب ما يسميه التيار الإصلاحي الذي سيسمح لأوروبا بتطبيق مشروع الاستيطان المقترح (461).

ويختم أوليفانت التقديم لمشروعه بقوله: "ويبقى الأمر لبريطانيا، لتقرير فيما إذا كانت ستتولى مهمة اكتشاف مدنها الأثرية [أي المناطق المقترحة للاستيطان] وتطوير مصادرها الزراعية الواسعة عن طريق إعادة توطين هذا الجنس البشري [يقصد اليهود] الذي سبق وكانت هذه الديار ملكا له قبل ثلاثة آلاف سنة. وتأمين الفوائد

[15] السلطان العثماني الذي كان يحكم في هذه الفترة هو السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909).

السياسية التي تصبح حقا شرعياً كمحصلة لهذه السياسة" (35-6). وفي الملحق الثاني يذكر أوليفانت دون مواربة أنه قام بـ"تفحص دقيق حول إمكانات الأراضي المقدسة للاستيطان"، وأنه مستعد لتقديم المساعدات والمشورة بشأن جمع المال الكافي الذي يضمن انتقال يهود أوروبا إلى فلسطين (486).

ومن اللافت للنظر أن مشروع أوليفانت القائم على استيطان منطقة شرقي الأردن قد تضمن حلاً لمشكلة بدو هذه المناطق يقوم على إنشاء محميات لهم على غرار المحميات التي أقيمت لإيواء قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية (287). وهنا تجدر الإشارة إلى الملحق الخاص بـ"مشروع المستر أوليفانت للاستيطان في فلسطين" والمقتبس من مجلة "التاريخ اليهودي" بتاريخ 9/كانون الثاني لعام 1880، يذكر فيه المحرر أن أوليفانت "ليس لديه دوافع دينية، لأنه يرى المسيحية كوليد صغير لليهودية، ولكنه رجل سياسي يحمل نظرية يتمنى تنفيذها" عبر مشروع الاستيطان بوصفه في حينه "مشروعًا تجاريًا وإداريًا" كما عبر عنه، وأنه قد اختيرت لتنفيذه منطقة ملائمة جدًا لخصوبتها وطيب شجرها وهوائها (480، 482).

من ناحية ثانية، نجد أوليفانت يقدم وصفًا للمناطق التي زارها، يمزج فيه الواقع الحالي بموروثات العهد القديم التي استند إليها كلية في وصف المواقع. كما يتساءل عن الحدود الشمالية المفترضة لمناطق انتشار القبائل الإسرائيلية (49)، وهي الحدود التي سنرى لاحقًا أنها شكلت مثار خلاف سياسي حول منطقة نهر الليطاني التي تنازعت حولها فرنسا والحركة الصهيونية خلال المفاوضات التي أعقبت صك الانتداب البريطاني، مما يعكس جاهزية البرنامج الصهيوني وانخراط المستكشفين فيه منذ ما قبل نهايات القرن التاسع عشر.

وحيث ينطلق أوليفانت إلى أرض البلقاء باعتبارها "جلعاد" التوراتية الملائمة لتوطين اليهود، فإنه يقوم بوصف المواقع بالاستناد إلى ما أسماها بـ"الظروف التاريخية" (236) لأحداث العهد القديم، وهو أنموذج على استدعاء الماضي لتبرير عملية التوطين. وحيث يعج كتاب أوليفانت بالمرويات التوراتية، نجد أنه، وفي معرض وصفه لمراسيم الحج عند القبر المقدس في القدس التي يصفها بـ"الطقوس الوضيعة والخرافات"، يعبِّر عن ارتياحه لمراسيم عيد الفصح اليهودي، إلا أنه يؤكد عدم رغبته بالتدخل في المعتقدات الدينية، إذ يقول إن "هدفي الأساس الرئيس هو اقتراح مخطط لمساعدة الحكومة التركية بعيدا عن الصعوبات المالية والسياسية، وفي الوقت نفسه لتحسين حالة الجنس اليهودي الذي يعاني في أقطار عديدة" (316). إن ذلك الخطاب يعبر عن العلاقة اللاشرعية واللامقدسة بين المستند التوراتي ومشروع توطين اليهود الذي اتخذ ذريعة لحل "المسألة الشرقية". كما يعكس المفهوم العرقي لليهود بوصفه

إياهم "جنس" قائم بذاته، وهو ما يمثل أحد مرتكزات الفكر الصهيوني الذي يستخدم المفاهيم العرقية لتعريف ذاته كقومية خاصة تسوغ له المطالبة بدولة.

وإذ تحقق ذلك عبر وعد بلفور، فإننا نقع على مثال صارخ آخر على علاقة الآثاريين بمشروع استيطان فلسطين. إذ نقرأ عن بتري الذي كان أول من قام بتنقيبات علمية في فلسطين بتكليف من صندوق استكشاف فلسطين، فهو يشارك في كتابه "استكشافات شرقية: الماضي والمستقبل" *Eastern Exploration: Past and Future* في النقاش الدائر حول مستقبل فلسطين ورسم السياسات بشأنها، لا سيما بشأن "العاصمة الجديدة" لليهود في القدس. فقد نشر هذا الكتاب في عام 1918 بالتزامن مع مرحلة فاصلة وحاسمة غيرت وجه الماضي والمستقبل لفلسطين وعموم المنطقة إثر اتفاقية سايكس-بيكو ووعد بلفور. ويشير بتري إلى ذلك في مقدمة حديثه في الفصل الخاص بعنوان "فلسطين" بقوله "إن الوضع السياسي الناشئ حاليًا في الشرق، واحتمالات المستقبل أمامنا، تشكل ربما المسؤولية الأكبر لإجراء الدراسات التاريخية، وهي مسؤولية لم تقع على عاتق أية أمة أخرى من قبل" (1). ونجد أن هذه المسؤولية التي تجشم بتري عناءها بقراءة التاريخ الفلسطيني قد دفعته إلى المشاركة في التخطيط لمستقبل القدس بقوله:

> "للسيطرة على الأماكن المقدسة، على أية دولة يهودية أن تتوقع قوى كبرى. فمن الواضح أن حبرون [الخليل] تعد ذات أهمية بالنسبة لليهود أكبر بكثير مما لأي أحد آخر. لذا، وبما أنها تحوي قبور الآباء، فيجب أن تكون بالكامل في يد اليهود. أما في القدس فإن من المؤكد أن الادعاءات المحمدية فيها تعد ثانوية مقارنة باليهود والمسيحيين، وطالما أن مكة والمدينة محظورة على المسيحيين، فإن على المحمديين[16] ألا يتوقعوا المشاركة في حكم القدس" (111).

إن من المدهش أولاً استخدام بتري تعبير "الدولة" *state* متحدثاً عن "الدولة اليهودية"، واستخدامه تعبير "السيطرة" على الأماكن المقدسة. ولما كان خطابه يتزامن مع اتفاقية سايكس-بيكو ومنح بلفور اليهود "وطنًا قوميًا" لهم في فلسطين، ولما كان من المعلوم أن إعلان بلفور قد استخدم تعبير "وطن" *Nation* بدل "دولة" لتجنب إثارة ردود الفعل المعارضة لهذا الإعلان؛ فإن بتري كان أشد وضوحًا في الحديث عن "دولة يهودية"، وهو يعلل ذلك متكئًا إلى الحق الديني الذي يستند إليه في تحديد مستقبل فلسطين، فهو يصنف ويفرز و"يفلتر" الحقوق من الادعاءات على أساس

[16] "المحمدية" تعبير غربي اختزالي "مهين" تستخدمه الدراسات الاستشراقية بدلاً من الإسلام (سعيد 2005: 94).

الانتماء العقائدي. وهو كسابقيه يحيل بناء المستقبل إلى تصورات الماضي الذي يرى أنه ماضي اليهود، لذا فإنه يقرر حرمان الفلسطينيين، أو من أسماهم "المحمديين"، من حكم القدس. وهذا خطاب أشد من أن يكون نصيرًا وحسب للسياسات الصهيونية التي لا زالت تعلن حتى الآن أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

ففي سياق التخطيط لمدينة القدس "العاصمة الجديدة" كما أسماها، يرى بتري أن وضع مدينة القدس يمثل مشكلة ملحة بالنسبة لأية "دولة" جديدة، إذ سيؤدي النمو السكاني فيها إلى كثير من البناء، وهو يتساءل: هل يرغب أحد في البناء على قمة تلال عميقة من القمامة، مشبعة ببقايا العصور، وفوق أنفاق أرضية وصهاريج محفورة مليئة بمياه الصرف القديمة مما يعيق إمكانية التخطيط لنظام صرف صحي نظيف؟ (12-111). لذا يوصي بتري بضرورة حظر البناء كلية في القدس القديمة، فهي غير ملائمة للاحتياجات الحديثة للسكان، فطريق الهضبة إلى القلعة بحال سيئة، وكذلك مياهها، و"أهميتها الوحيدة تكمن في قيمتها الدينية"، لذا يجب الحفاظ على المباني الدينية وحسب، وتوطين السكان في "ضواحٍ جديدة" حول المدينة القديمة. وهو يقترح لذلك حلاً "مثاليًا" بتطهير المدينة وصولاً إلى مستويات الطبقة السليمانية، باستثناء الكنائس والأبنية المهمة" دون تحديدها، على أن "يخصص البناء الذي سيقام فوق الأساسات القديمة لأغراض المكاتب العامة فقط، ولإنشاء بعض بيوت الراحة للحجيج، ومشفى ينال فيه اليهود الراحة في ساعاتهم الأخيرة" (113). أما "الصخرة الصغيرة التي تقع داخل الأسوار، وهي أقل من 200 هكتار، أي ربع ميل مربع فقط، فيمكن الاحتفاظ بها كحرم للديانات الثلاث ومكان للسلام والتأمل". وهنا نجد بتري يدعو إلى إقامة المستوطنات حول القدس:

> "دعونا نتجنب الأخطاء الكبرى التي ارتكبت في أثينا وروما الحديثتين، حيث بنيت كل منهما فوق المدينة القديمة ذات الأهمية الخاصة. فإذا أقيمت الكتل الكبرى من المساكن على بعد ميل أو اثنين في جانب واحد من المدينة [أي القدس] كضاحية جديدة، عندها تكون مدينة الماضي مصدرًا لفخر السكان وفرحهم. وفي القدس فإن هذا الاعتراض لا يزال يحظى بتأييد كبير، إذ سوف تحول الاحتياجات المتزايدة للعاصمة الجديدة دون تحقيق آمالهم. فلندع القدس الغربية تكون مريحة ومشغولة مثلها مثل أي مدينة تنمو، كي تحقق للكثير من السكان آمالهم في مدينة سليمان العزيزة والحبيبة (113).

ونحن نعلم الآن جيدًا أن مستقبل القدس الذي شارك بتري بالنقاش حوله في عام 1918، لا يزال يمثل قلب الصراع حتى اليوم، وهو الأمر الذي يعري ممارسات الآثاريين الذين كانوا طرفًا في معركة لا يزال يناضل فيها الفلسطينيون لنيل حقوقهم، ومنها معركة القدس. إنه دور الماضي المقرر للحاضر والمستقبل، والذي نظّر له "علماء" الآثار في فلسطين، ومنهم من وصف بأنه أحد آباء علم الآثار الفلسطيني.

الفصل الرابع

خرائطية فلسطين و"التنظيم السياسي للشرق"

خرائطية[17] فلسطين[18] و"التنظيم السياسي للشرق"

"هناك فلسطين واحدة فقط. والكل يعرف أين تقع. ولهذا نظن أن إيراد معطيات أدق حول موقع هذا الإقليم وحدوده هو من فضول القول. بيد أن الأمر ليس كذلك. فالواقع أنه لا مناص لنا من تقديم تعريف أدق لما نعنيه بـ"فلسطين" لأن تحديد هذا المدلول ليس واحداً في كل مكان مطلقاً".

(V. Schwöbel في شولش 1993: 19)

باستطلاع المجال السياسي للقرن التاسع عشر الذي اشتدت فيه منافسات المشاريع التوسعية للقوى الإمبريالية الكبرى، نجد أن المشهد قد بدأ بالتغير منذ حملة نابليون بونابرت على مصر وساحل فلسطين. ومصر وفلسطين لم تكونا الهدف المباشر بحد ذاتهما، بل كانت الغاية هي زعزعة ودحر قوة العثمانيين في القسطنطينية، والسيطرة

[17] هنالك تاريخ طويل لخرائطية فلسطين، لكن الأدبيات الآثارية الغربية تركز غالبًا على الخرائطية الأوروبية لـ"الأرض المقدسة"، وتهمل عمدًا الأعمال الخرائطية التي قام بها الجغرافيون العرب والمسلمون. وبهذا الصدد نجد أن جون بارتليت John Bartlett قد أشار في كتابه "خرائطية الأردن" *Mapping Jordan* إلى إهمال الغربيين للأعمال الجغرافية والخرائطية التي قام بها الإدريسي (حوالي 1099-1164 للميلاد)، إذ تعد خريطته (1154 للميلاد) أول خريطة تظهر فيها الأردن وفلسطين بشيء من التفصيل الذي تظهره الخرائط الحديثة (LeStrange; Miller; Nebenzahl عن 2008: 7). وقد استند تاريخ خرائطية "الأرض المقدسة" إلى ما وصفت بأنها "أسلاف" الخرائط اللاحقة، لا سيما تلك التي وضعت في العصور الكلاسيكية مثل أعمال يوسيبوس من القرن الرابع للميلاد، وخريطة مأدبا المؤرخة إلى القرن السادس للميلاد، ثم الخرائط التي وضعها الحجاج الأوروبيون خلال العصور الوسطى (انظر Linsenbarth 2009: 3-4).

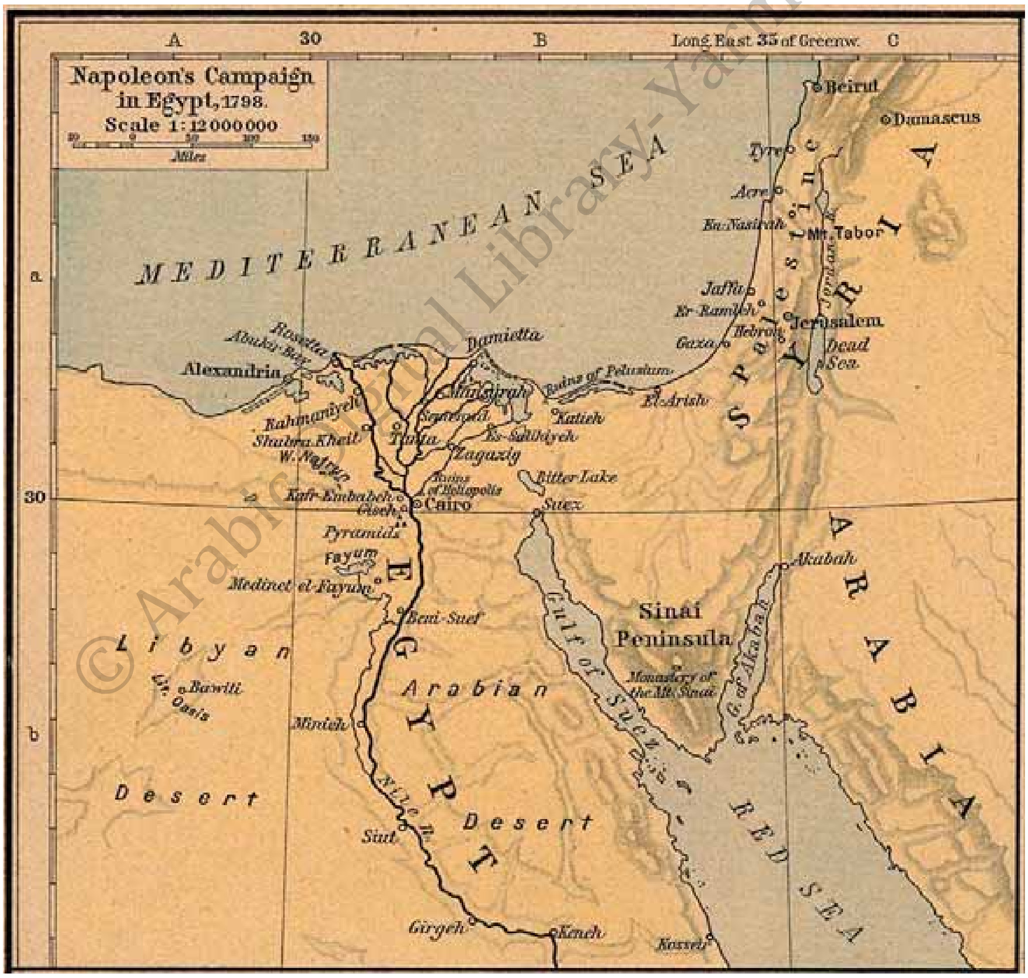
[18] وردت لدى الجغرافيين والمؤرخين "فِلَسْطين" بكسر الفاء وفتح اللام وسكون السين (الكيالي 1981: 11). وهي جزء من بلاد الشام. يذكر ياقوت الحموي في كتابه "معجم البلدان" (1996: 274-75) أن "فلسطين هي آخر كور الشام من ناحية مصر، قصبتها بيت المقدس، ومن أشهر مدنها عسقلان والرملة وغزة وآرسوف وقيسارية ونابلس وأريحا وعمان ويافا وبيت جبرين". أما حدودها فهي "أول أجناد الشام من ناحية الغرب، وطولها للراكب مسافة ثلاثة أيام، أولها رفح من ناحية مصر وآخرها اللجون من ناحية الغور وعرضها من يافا إلى أريحا نحو ثلاثة أيام أيضاً وزغر ديار قوم لوط، وجبال الشراه إلى أيلة كله مضموم إلى جند فلسطين".

على شرق المتوسط، وهو ما من شأنه تسهيل السيطرة على كامل البحر المتوسط والبسفور وتحويلهما إلى مناطق نفوذ فرنسي من جهة، وقطع طريق بريطانيا نحو أكبر مستعمراتها في الهند، وحصر نفوذها في منطقة جبل طارق وحسب من جهة أخرى (Moscrop 2000: 6). في سياق هذا المشروع الأوروبي الكولونيالي، رسمت أول خريطة حديثة لفلسطين (Goren 2002: 89; Quiquivix 2011: 1)، فالمشروع الهائل الذي أراد نابليون به احتلال الشرق كله، كان مدججًا بمجاميع من العسكريين والخبراء والمستكشفين، وبأدوات علمية حديثة لقياس الأرض وتأليف الخرائط التي أصبحت بهذا المعنى تفهم بوصفها أداة من أدوات الحرب والاستعمار. لكن المشروع الفرنسي الطموح انكفأ على أعقابه سريعًا، وباء بالفشل نتيجة تصدي القوات العثمانية والبريطانية المتحالفة ضده.

وبعد عودة البعثة العلمية المرافقة لحملة نابليون، ولِلملمة ذيول نصر لم يتحقق، جرى العمل على تأليف موسوعة "وصف مصر"، ووضع أطلس توزع في 47 لوحة، غطى عدد منها المنطقة الساحلية الممتدة ما بين العريش وصيدا (Moscrop 2000: 21; Quiquivix 2011: 1)، إذ تركز عمل المساحين على المناطق التي تقدمت فيها الجيوش الفرنسية في الساحل الفلسطيني. وكانت محصلة ذلك ترسيم أول خريطة طبوغرافية حديثة لفلسطين بالقياس المتري، رسمها بيير جاكوتان Pierre Jacotin، أحد المهندسين العسكريين في الجيش الفرنسي. وجاءت تلك الخريطة على مقياس 1:100,000، وصدرت ضمن ستة أجزاء بعنوان "خريطة مصر الطبوغرافية" *Carte topographique de l'Egypte*. ونظرًا إلى قصر عمر التجربة الفرنسية في احتلال مصر، فإن خريطة جاكوتان لم تكن دقيقة تمامًا، إذ تعرضت للنقد الشديد من قبل باحثين معاصرين نظرًا للسرعة التي نفذت بها، وللمعلومات المضللة التي تخللتها، وللأخطاء المساحية التي طالت أكثر من 8.8كم (Levin, Kark and Galilee 2010: 4). ومن الملاحظ أن اسم فلسطين قد ظهر مكتوبًا على امتداد المنطقة من الشمال إلى الجنوب، حيث وصلت حدودها الشمالية إلى مدينة صور على ساحل البحر المتوسط. كما ظهرت على الخريطة أسماء المدن الرئيسة: القدس والخليل وعكا والناصرة ويافا والرملة وغزة (الشكل 2).

لكن أثر الحملة الفرنسية على مصر لم ينته بإخفاق مشروع نابليون بونابرت في احتلال الشرق. فخريطة جاكوتان لم تكن سوى مقدمة لحرب خرائط، بل خرائط حرب تورطت في الصراعات السياسية والمنافسات الغربية لبسط الهيمنة الاستعمارية على المنطقة. وهنا سوف تبقى أعيننا مفتوحة على دور فرنسا من جهة، وعلى بريطانيا التي وقفت لها بالمرصاد حتى تمكنت من فرض إرادتها على خريطة فلسطين لاحقًا من جهة أخرى. لكن في المسافة ما بين الدورين، كانت قوى عديدة تتقدم وتتراجع بحسب مقتضيات الصراع وموازين القوى العالمية. وفي الظل كان الدور الأمريكي، الذي لم يكن قد سطع نجمه بعد على الساحة الدولية، يعمل بهدوء وأناة حتى يشتد عوده. وفي

هذه الأثناء، كانت جهود إدوارد روبنسون تتقدم بثبات، واضعة حجر الأساس لتتبع آثار الكتاب المقدس، وإرساء قواعد "الجغرافيا التاريخية" التي اتكأ إليها بارتياح صندوق استكشاف فلسطين. وبريطانيا لم تقم بوضع خريطة فلسطين في مواجهة المشروع الفرنسي وحسب، إنما في مواجهة كل من يقف حائلاً أمام تقدم المشاريع السياسية لإمبراطوريتها العظمى. فكيف إذا كان الخصم هذه المرة مشروعًا أريد له أن يكون مشروعًا نهضويًا مدنيًا حداثيًا على الطريقة الأوروبية. وهنا تستوقفنا السنوات العشر الي حكم فيها محمد علي بلاد الشام. إلا أن تبعات هذا المشروع أدت إلى توليد عمليات سياسية ألقت بثقل الدول الغربية الكبرى كله على خريطة المنطقة، وحددت مسار التاريخ القديم والحديث لفلسطين، كليهما في آن معًا، منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم.



الشكل 2: خريطة الحملة الفرنسية على مصر (www.lib.utexas.edu/maps/historical/history_middle_east.html).

لم تكن فلسطين القرن التاسع عشر تشكل كيانًا سياسيًا أو وحدة إدارية واحدة، إذ كانت جزءًا من أراضي الدولة العثمانية. وكانت تقسيماتها الإدارية بسناجقها الثلاثة، القدس ونابلس/البلقاء وعكا، متحركة وغير ثابتة تبعًا لما تتطلبه الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية للدولة العثمانية. لكن الإرهاصات التي تشير إلى فلسطين كوحدة واحدة نجدها تتضح في عام 1830 عشية الحملة المصرية على سورية، حيث وحد الباب العالي فلسطين كلها بسناجقها الثلاثة تحت لواء حاكم عكا، وذلك في مواجهة تهديدات محمد علي. وعاد طرح هذه المسألة في أعقاب مؤتمر لندن 1840، حين أصدر السلطان العثماني "فرمانًا" (1841) يقضي بتعيين محمد علي حاكمًا على عكا مدى الحياة، وتوليه إدارة سورية الجنوبية مقابل انسحابه من سورية الكبرى، وإعلان موافقته على شروط المعاهدة خلال عشرة أيام. وهو ما رفضه محمد علي (شولش 1993: 21، 23؛ لورنس 2006: 57؛ Abu Sitta 2004: 4؛ أبو ستة 2011: 8). وقد تضمن هذا "الفرمان" تعيين حدود المنطقة التي كان سيعهد بها إلى محمد علي:

> "الحدود... سيجري تعيينًا وفق خط الحدود التالي: هذا الخط الذي يبدأ عند رأس الناقورة، على شاطئ البحر المتوسط، سيمتد مباشرة من هناك حتى مصب نهر سَيْسَبان في أقصى الطرف الشمالي لبحيرة طبريا. وسوف يمر على امتداد الشاطئ الغربي للبحيرة، ويتبع الضفة اليمنى لنهر الأردن والشاطئ الغربي للبحر الميت، ومن هناك سيمتد مستقيماً إلى البحر الأحمر حيث يلتقي معه عند النقطة الشمالية لخليج العقبة. ومن ثم سيتبع الشاطئ الغربي لخليج العقبة والشاطئ الشرقي لخليج السويس لغاية السويس" (في شولش 1993: 23).

إن ذلك يعني أن محمد علي، كان في حال توليه حاكمًا على عكا، سيدير منطقة حدودها من رأس الناقورة شمالاً حتى نهر الأردن والبحر الميت شرقًا، إضافة إلى منطقتي النقب وسيناء (شولش 1993: 23). فمن جهة كان البحر المتوسط يمثل الحد الطبيعي الغربي لفلسطين، بينما كانت الحدود الشرقية تسير على طول نهر الأردن والبحر الميت، لكن ليست بوصفها حدودًا طبيعية. فقد كانت ثمة اعتبارات إدارية سياسية تتمثل بحماية طريق الحج التي تمر عبر أراضي شرق الأردن، وهو ما يتطلب إشرافًا إداريًا مباشرًا من حاكم دمشق الذي كانت حماية طريق الحج من أبرز مهماته. وقد جرى تطبيق ذلك فعلاً في عام 1887، حينما تبعت مناطق شرق الأردن التي تشكل

الجزء الجنوبي من سورية إلى دمشق. وبذلك أصبح نهر الأردن الحد الشرقي لفلسطين. أما سنجق القدس؛ فكان منذ عام 1874 يتبع الباب العالي مباشرة، بينما أصبح شمال فلسطين يتبع ولاية بيروت منذ عام 1887.

وفيما يتعلق بالحدود بين فلسطين ومصر، فقد برزت هذه المسألة بقوة بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882. وهنا ثمة نقطتان رسمتا الحدود لاحقاً، هما عُمُد رفح التي كانت تفصل بين غزة والعريش، والحد الذي فصل لاحقاً بين النقب وسيناء حيث تخضع الصحراء فيهما لسلطة من نوع آخر هي سلطة البدو. فسنجق القدس كان ينتهي في واقع الحال عند منطقة بئر السبع حيث لا سلطة فعلية للإدارة العثمانية على صحراء النقب، والأمر ذاته ينطبق على صحراء سيناء. لكن الممر الإجباري لطريق الحج المصري ما بين السويس إلى مكة كان يقتضي المرور بتلك المنطقة مجتازاً النخل والعقبة (انظر شولش 1993: 21-2). ففي وقت لاحق، سمح السلطان العثماني لمحمد علي بإقامة نقاط حراسة في صحراء سيناء على طول طريق الحج الواصل ما بين السويس والعقبة، أي خارج خط الحدود الأول الذي شمل ثلثي مساحة صحراء سيناء ضمن ولاية عكا المقترحة. وبهذا المعنى، أصبحت سيناء تحت الإدارة المصرية (أبو ستة 2011: 8).

وبالرجوع إلى عام 1872 (شهر تموز)، نجد أن توحيد السناجق الثلاثة قد عاد إلى الواجهة مرة أخرى، حين جرى استحداث نظام إداري جديد يقضي بإنشاء ولاية القدس التي تتوحد فيها السناجق الثلاثة، لتنتهي بذلك تبعية فلسطين إلى والي دمشق. وقد حظي ذلك التعديل بترحيب شديد من القناصل الأوروبيين الذين كانوا مدفوعين بتصورهم لولاية واحدة لفلسطين تضم جميع "الأراضي المقدسة" لدى المسيحيين واليهود، لا سيما صفد وطبريا والناصرة والقدس وبيت لحم والخليل. بيد أن عمر تلك الولاية كان قصيراً ولم يدم سوى شهرين، إذ تراجعت الحكومة العثمانية عن هذا التعديل، خوفاً من أن تشكل الكيانية الموحدة لفلسطين دافعاً أكبر لأطماع القوى الأوروبية في "الأرض المقدسة"، وهو ما أدى إلى فصل سنجق القدس وإلحاقه بالباب العالي مباشرة، وليس بولايتي سورية أو بيروت كما كان عليه الحال سابقاً. ويعني ذلك أن السلطات العثمانية آثرت إبقاء أرض فلسطين مقسمة للحيلولة دون تسهيل التغلغل الأوروبي فيها (شولش 1993: 23-6؛ لورنس 2006: 78). لكن بطرس أبو منّة رأى أن إلحاق سنجق القدس بالباب العالي مباشرة والإبقاء على تقسيم السناجق كان استراتيجية عثمانية هدفها وضع العراقيل في مواجهة المصريين وجيوش إبراهيم باشا للحيلولة دون تكرار محاولات شن حملات أخرى (في تماري 2010: 64). وفي كلتا الحالتين فإن الإدارة العثمانية كانت تعمل بتخطيط مسبق على عدم توحيد سناجق فلسطين حماية لها من أي تهديد مهما كان مصدره.

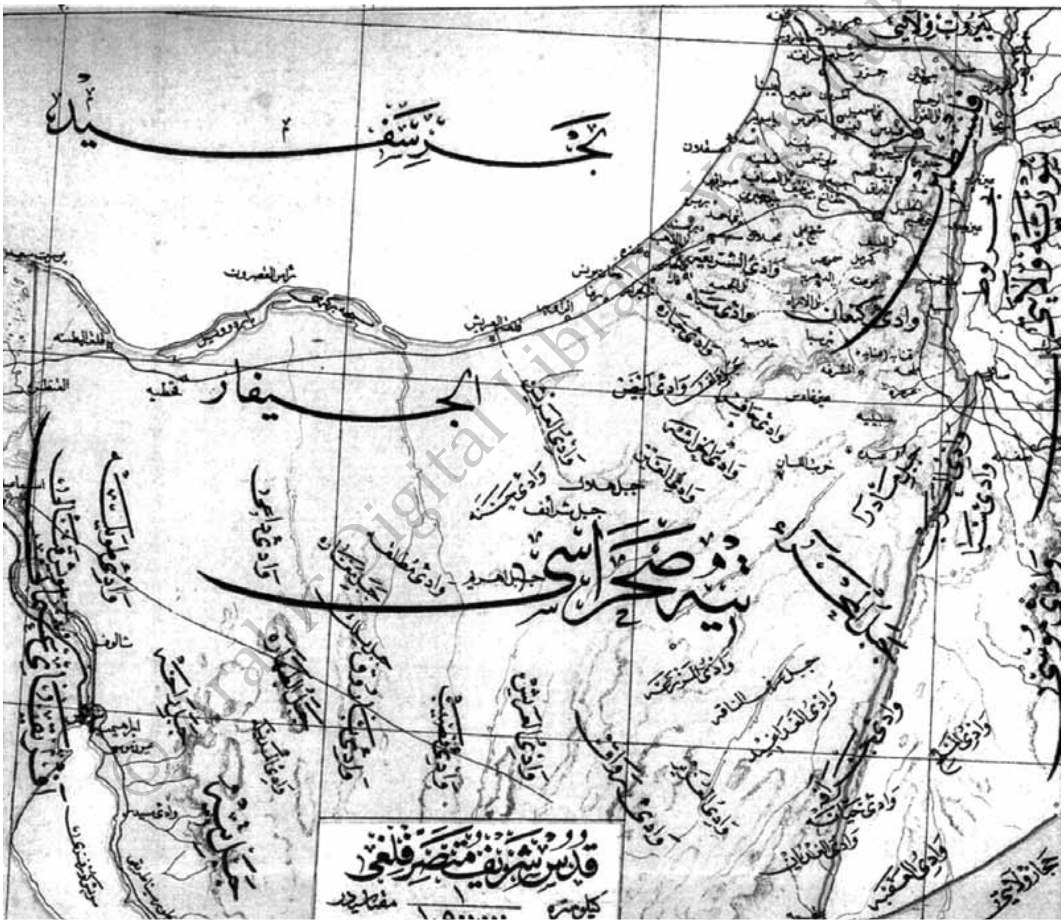
وبالعودة إلى مسألة الحدود، فقد رأى الكزاندر شولش Alexander Schölch أن تصور فلسطين كوحدة واحدة كان يتحرك "تحت السطح المتقلب للحدود الإدارية منذ عام 1830 على الأقل"، لكنه أصبح أكثر وضوحًا منذ سبعينات القرن التاسع عشر. ويعني ذلك أن إقليم فلسطين الذي تشكل زمن الانتداب البريطاني لم يكن كيانًا مختلقًا من صنيعة الاستعمار (1993: 27). ونجد ذلك أيضًا لدى هنري لورنس Henry Laurence الذي لخص المسألة جيدًا بقوله إن التحديد الجغرافي المقترح على امتداد السناجق الثلاثة وتوحيدها في عكا كان هو ذاته "المربع الفلسطيني" الذي تشكل في عهد الانتداب (2006: 57).

ونجد في خريطة عثمانية تعد غير مسبوقة، حملت عنوان "فلسطين رسالة سي" Filastin Risalesi أو "رسالة فلسطين" (الشكل 3)، ونشرت عام 1913 كدليل عسكري لضباط القوات الخاصة في فيلق الجيش الثامن، مسحًا جغرافيًا عامًا، تخطت فيه الحدود تخوم متصرفية القدس، وضمت الحدود الشمالية مدينة صور ونهر الليطاني. وفي هذه الحال فإن الرؤية العثمانية الأخيرة عشية الحرب العالمية الأولى قد وسعت حدود فلسطين لتشمل الجليل بأكمله وأجزاء من الجنوب اللبناني إضافة إلى أقضية نابلس وحيفا وعكا التي كانت جزءًا من ولاية بيروت حتى نهاية الحرب. وتجدر الإشارة إلى أن المراسلات العثمانية الرسمية كانت تستخدم تعبير "أرض فلسطين" للإشارة إلى مناطق غربي نهر الأردن دون أن يجري حصرها في سنجق القدس (M. Salhi في تماري 2010: 63-4). ويرى سليم تماري أنه في الوقت الذي كانت فيه القدس سنجقًا أو متصرفية مرسومة ومحددة، فإن فلسطين كانت ذات حدود مرنة وغير ثابتة، تقترب عمومًا من التحديد الأوروبي لـ"الأرض المقدسة"، لكنها أقل توافقًا مع التصورات اليهودية التوراتية التي تشمل مساحات أبعد من ذلك بكثير (2010: 55، 62، 63).

ويظهر اسم "أرض فلسطين" في الخرائطية العثمانية لفلسطين وسورية، والتي كانت تتوافق مع الأصول الإسلامية لأعمال الجغرافيين، ومنهم كاتب شلبي (1609-1657) الذي يمثل كتابه "تحفة الكبار في أسفار البحار" (نشر عام 1729)، الترسيم الخرائطي الأول لأقاليم الأناضول وسورية (الأشكال 4، 5، 6)، وفيه يؤكد استعادة مسميات الحدود الإدارية لجند فلسطين[19] كما كانت تستخدم في الفترة الأموية، والتي كانت بدورها تشكل امتدادًا للممارسات الرومانية- البيزنطية.

[19] شملت بلاد الشام خمسة أجناد هي: جند فلسطين، وجند الأردن، وجند دمشق، وجند حمص، وجند قنسرين. والجند بمعنى التجمع، ويضم كورًا. وقد سميت كل ناحية جند لأنه الموضع الذي يقبضون أعطياتهم فيه (مرمرجي 1997: 19).

وتعكس "رسالة فلسطين" إدراك العثمانيين للتصورات الإيديولوجية التي كانت تنطوي عليها رؤية قوات الحلفاء لـ"الأرض المقدسة"، والذين كانوا على علم بمخططات التقسيم التي كانت تضمرها القوى الغربية للمنطقة حتى قبل صدور اتفاقية سايكس-بيكو. وهو ما دفع العثمانيين إلى إعادة تعيين الحدود وتوسعتها كما أظهرتها "رسالة فلسطين"، وذلك كخطوة استباقية تهدف إلى قطع الطريق على مشاريع التقسيم الأوروبية (تماري 2010: 67). لكن تبين أن تلك المشاريع نجحت لاحقًا في تقسيم المنطقة ورسم خريطة فلسطين المحتلة.



الشكل 3: الخريطة العثمانية الأخيرة، تظهر فيها فلسطين ومتصرفية القدس الشريف (في Tamari 2011).



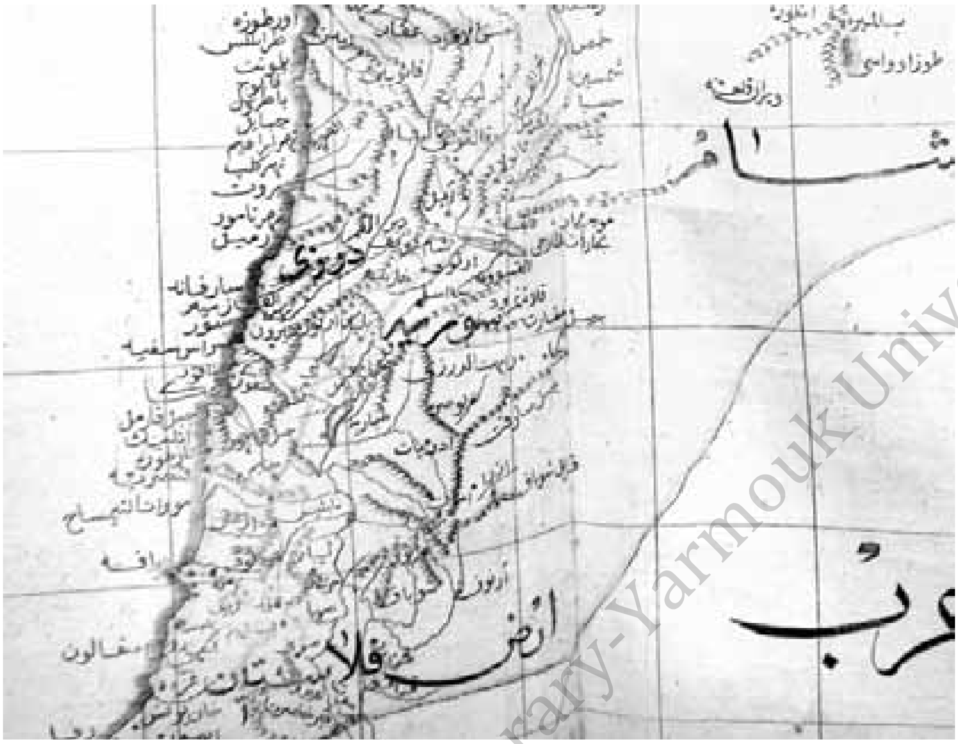
الشكل 4: أرض فلسطين في خريطة إقليم جزيرة العرب، من "تحفة الكبار في أسفار البحار" لكاتب شلبي، 1729

(في Tamari 2011).



الشكل 5: خريطة إقليم جزيرة العرب تظهر فيها أرض فلسطين، من "تحفة الكبار في أسفار البحار" لكاتب شلبي، 1732

(في Tamari 2011).



الشكل 6: خريطة بر الشام وأرض فلسطين (Atlas Cedid, Istanbul, 1803 في Tamari 2011).

مسح فلسطين

كان المشروع الاستعماري الغربي خلال القرن التاسع عشر مشروطًا بطبيعته بالاستكشافات والمسوحات الجغرافية والترسيم الخرائطي. ففي ظل التنافس بين القوتين العظميين، بريطانيا وفرنسا، تطلعت بريطانيا إلى قطع الطريق على تغول المشروعات الفرنسية في المنطقة. وكانت فلسطين إحدى بؤر التركيز، لا سيما بعد تمكن فرنسا من توقيع عقد امتياز شق قناة السويس، والتي امتد العمل بها منذ عام 1859 وحتى عام 1869. وقد عدت بريطانيا تلك الخطوة تهديدًا مباشرًا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وحتى هذا الوقت، كانت سياسة بريطانيا تتجه إلى مراقبة وحماية ممراتها وطرقها التجارية عبر شرق المتوسط ومصر، وليس إلى احتلال تلك المناطق. لكن شق قناة السويس جعل من مصر هدفًا استراتيجيًا لسياسات بريطانيا في المنطقة، لا سيما بعد عام 1875، حين بلغت حصتها في القناة 177,000 سهم من مجموع 400,000، بينما كان الباقي من نصيب فرنسا. وهذا ما جعل من مصر محورًا رئيسًا في السياسات البريطانية في البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس، واضعة نصب عينيها ضرورة السيطرة على مصر وسورية وفلسطين لمحاصرة الدور الفرنسي المتعاظم في المنطقة، والحيلولة دون ممارسة أي دور سياسي لأية أطراف دولية أخرى، لا سيما روسيا (Moscrop 2000: 136-37).

في ظل تلك المعطيات، وكما أشير سابقًا، تزامن إنشاء صندوق استكشاف فلسطين مع أعمال شق قناة السويس، حيث مثل مسح فلسطين أول أهداف الصندوق، وأصبح ذا أهمية كبرى لتحقيق مصالح بريطانيا اللاهثة وراء أكبر المكتسبات عبر حل "المسألة الشرقية" (Moscrop 2000; Quiquivix 2011: 3). ولدينا بهذا الشأن برهان قوي يعود إلى عام 1879، حين أبدت فرنسا استياءها مما وصفتها بالسياسة البريطانية الجسورة التي تهدف إلى الاستيلاء على فلسطين وسورية، حيث عدّت الأعمال التي ينفذها صندوق استكشاف فلسطين "دراسة تمهيدية لتدخل عسكري بريطاني" (لورنس 2006: 98). كما يأتي ذلك التصريح الفرنسي في ظل المناخات التمهيدية التي سبقت احتلال بريطانيا لمصر عام 1882 إثر ثورة أحمد عرابي. ويمكن النظر إلى ذلك التصريح باعتباره إعلانًا صريحًا من الدرجة الأولى حول الدور اللوجستي والعسكري المباشر الذي اضطلع به صندوق استكشاف فلسطين لصالح استعمار فلسطين.

فردًا على المشروع الفرنسي، كان الإجراء الأول الذي حدده الصندوق يتمثل بمسح فلسطين ورسم خريطتها، فقد أورد في تقريره *Palestine Exploration Fund Statement* أنه: "ليس ثمة بلد على قدر من الأهمية مثل تلك الأرض التي كتب فيها الكتاب المقدس ودارت فيها حوادثه"، لذا فإن هنالك الكثير من العمل لإنجاز:

> "خريطة دقيقة لذلك البلد، وتسوية نقاط التضاريس المختلف حولها، وتحديد المدن القديمة للتعاليم المقدسة، والقرى الحالية التي خلفتها، وتسليط الضوء على كثير من الأعراق والأجيال التي تتوارى أسفل تراكمات الأنقاض والآثار التي تقف عليها تلك القرى، والتأكد من مسالك القرى القديمة" (في Committee of the PEF 1873: 14).

إن ذلك الخطاب المتبتل كان يحجب دونه سياسات بريطانيا التوسعية. والهدف إنجاز خريطة عسكرية ذات رنين ديني. إذن كانت "الأرض المقدسة" البلاغ العسكري الذي استخدم لغة الخطاب الديني لتحشيد الفاعلية السياسية والعسكرية. والمطلوب وضع "خريطة دقيقة" لرصد مسالك الطرق القديمة، لكن سوف يتبين لاحقًا أن الهدف هو شق طرق حديثة نحو "الأرض القديمة-الجديدة" كما عبر عنها الخطاب الصهيوني فيما بعد. فتحت ستار إجراء الأعمال الاستكشافية للتضاريس والآثار والإثنوغرافيا في فلسطين، أوكلت إلى صندوق استكشاف فلسطين مهمات استطلاعية لأغراض الحملات العسكرية وجمع المعلومات الاستخباراتية، شملت تنفيذ المشاريع المساحية وأعمال ترسيم الخرائط. وقد عُدت أعماله التي نفذها ضباط من سلاح الهندسة الملكي، مدربين تدريبًا علميًا متقدمًا ومزودين بمعدات مختصة لا تقوى عليها إلا المؤسسات العسكرية، مرحلة تثويرية في خرائطية فلسطين.

نفذ صندوق استكشاف فلسطين أكبر وأهم مشروعاته، وهو مسح "فلسطين الغربية" كما أسماها، عبر علاقة معقدة مع سلاح الهندسة الملكي البريطاني. فقد بات رسم خريطة سورية ووادي الأردن أداة ضرورية لحماية المصالح البريطانية في قناة السويس والهند ضد تهديدات فرنسا وروسيا، إذ كانت بريطانيا ترقب بحذر أي تقدم أو توغل لسياسات الأطراف الأخرى في الولايات التابعة للدولة العثمانية. فالحرب بين روسيا والدولة العثمانية كانت وشيكة، وفي حال تحقيق أي تقدم للقوات الروسية، فإن الولايات الشرقية ستكون هدفًا مباشرًا لها نظرًا لقربها من مركز الدولة العثمانية. عندئذ سيصبح وادي الأردن ممرًا لتقدم القوات الروسية باتجاه ضرب المصالح البريطانية في قناة السويس والهند، وهو ما سيحقق لروسيا الظفر بميناء آمن لها في مياه الخليج العربي. لذا كانت خريطة فلسطين ذات أهمية قصوى لدى مخططي الاستراتيجية البريطانية. وفي تلك السياقات قام الصندوق بتنفيذ مسح "فلسطين الغربية" بين أعوام 1871/72-1877، أجراه كوندر وكتشنر بالتعاون الوثيق بين الصندوق والحربية البريطانية ومصلحة المعدات الحربية البريطانية. وقد عد هذا المسح أشمل مسح لفلسطين حتى ذلك الوقت، حيث شمل المناطق الممتدة "من دان إلى بئر السبع" بحسب التصورات التوراتية، وهو ما سيجري تناوله بعد قليل. ونتيجة لذلك أصبح بالإمكان رسم خريطة فلسطين، والتي أظهرت محاضر جلسات لجنة الصندوق أن رسمها كان يجري على يد رسام الخرائط جورج أرمسترنغ George Armstrong تحت المراقبة اليومية من قبل مكتب الحربية البريطانية والدائرة الطبوغرافية (Moscrop 2000: 114-18). وكان أرشيف الصندوق قد أشار إلى أن هذه الخريطة، ونظرًا لأغراضها العسكرية، سوف تصدرها أولاً مصلحة المعدات الحربية البريطانية، وأن الصندوق سوف يعيد نشرها بنفسه للاستخدام العام لاحقًا (Abu El-Haj 2001: 30).

ففي عام 1876، شكل الصندوق لجنة منشورات مهمتها العمل على نشر الخريطة والنتائج التي أسفر عنها مسح "فلسطين الغربية"، حيث رأت ضرورة نشر خريطة مطبوعة، مفصلة وذات مقياس كبير (إنش/ميل)، وخريطة أخرى نحاسية ذات مقياس إنش/3 أميال (Moscrop 2000: 114-15). وفعلاً، نشرت خريطة[20] المسح الذي غطى 6000 ميل مربع، حيث شمل المناطق الممتدة من تل القاضي "دان" شمالاً إلى بئر السبع جنوبًا، ومن نهر الأردن والبحر الميت شرقًا إلى البحر المتوسط غربًا (الشكلان 7، 8) (Conder 1879, I: xvi). وجاءت الخريطة في ست وعشرين لوحة، على مقياس إنش/ميل (انظر الخريطة [1880] Conder 1998). وكانت المحصلة خريطة ذات

[20] أعاد صندوق استكشاف فلسطين طباعة المجموعة الكاملة من أعمال مسح "فلسطين الغربية" في عام 1998. وكان من بينها إعادة طباعة الخرائط في نسخة جديدة، مثلت ما نسبته 80٪ من القياس الأصلي للخريطة، وهي النسخة التي استعانت بها الباحثة في هذه الدراسة.

مقياس 1:633,600، عُد الأكبر والأكثر شمولية حتى ذلك التاريخ. كما عدت هذه الخريطة أكثر دقة من سابقاتها، وأنها أفضل خريطة لـ"الأرض المقدسة" على مدار خمسين عامًا على الأقل (Levin, Kark and Galilee 2010: 2 note 13, 5, 7).

فتنفيذًا لبرنامج شافتسبوري الذي دعا إلى "استكشاف فلسطين طولاً وعرضًا، ولمسح الأراضي، وإذا أمكن، لفحص كل ركن فيها، وتفقدها، وقياسها"؛ فإن مسح "فلسطين الغربية" بوصفه مسحًا عسكريًا، لم يترك شاردة أو واردة مما يمكن تدوينه على الخريطة. فقد أظهرت الخريطة أماكن زراعة الكروم، والبساتين، والحدائق، وأشجار الخشب، والأشجار القصيرة، والنخيل، وأشجار خشب التنوب،[21] والمستنقعات، والمناطق الرملية، وسيول المياه الدائمة والجافة، والآبار، والبرك، والقنوات، والينابيع، وخزانات المياه، والجسور، والمقابر، والتوابيت الحجرية، والكهوف، والمساجد، والكنائس، والخِرَب، ومعاصر العنب، وأبراج المراقبة، وحجارة المسافات الرومانية، وخطوط التلغراف، والطرق، والدروب السالكة للمشي. كما رصدت أسماء القبائل البدوية بحسب مواقع انتشارها. وقد ظهرت جميع تلك الفئات، واحدة تلو أخرى، في القائمة التي ظهرت على هامش الخريطة المفتاحية لمسح "فلسطين الغربية". ويمكننا ملاحظة أن الحقول التي شملها المسح وغطتها الخريطة يمكن تصنيفها في خمسة أبواب هي: الزراعة، والمياه، والآثار، وطرق النقل والاتصال، ومناطق انتشار القبائل البدوية. وهي حقول لا تقتصر على مسح الآثار، إنما تقوم برصد تفصيلي للواقع الحي، سيجري توظيفه لاحقًا في سياق الخطط الحربية للمعارك من جهة، وفي استكشاف إمكانيات الأرض وإعدادها وتهيئتها لاستقبال المهاجرين اليهود وإقامة المستعمرات الزراعية من جهة أخرى. ونجد أن صندوق استكشاف فلسطين قد نشر خريطة ذلك المسح في عام 1880، وهو ما يتزامن مع بدء الاستيطان اليهودي في فلسطين، لا سيما إذا ما علمنا أن أول مستعمرة زراعية أقيمت في فلسطين هي مستعمرة "بتاح تكفا" التي أنشئت عام 1878 شرق يافا.

وقد شكلت خريطة مسح "فلسطين الغربية" الأساس الطبوغرافي لخرائط فلسطين حتى عام 1936، حين أصدر الانتداب البريطاني سلسلة جديدة من الخرائط. وللبرهان على الاستخدام العسكري لتلك الخريطة، فإن نسخة شبكية من خريطة كوندر (إنش/ميل) قد جرى استخدامها خلال الحرب العالمية الأولى. كما استخدمت خرائط ذات مقياس أكبر للأغراض الحربية والتكتيكية بين عامي 1917-1918. ومع نهاية الحرب، كانت هذه

---

[21] خشب التنوب Fir: نوع من الأخشاب اللينة الطبيعية، يعد أكثر متانة من أخشاب الصنوبريات جميعها.

الخريطة قد صدرت مرات عدة، وأصبحت في عام 1919 مرجعًا لمفاوضات مؤتمر الصلح بشأن تسوية حدود فلسطين (انظر Abu El-Haj 2001: 30).

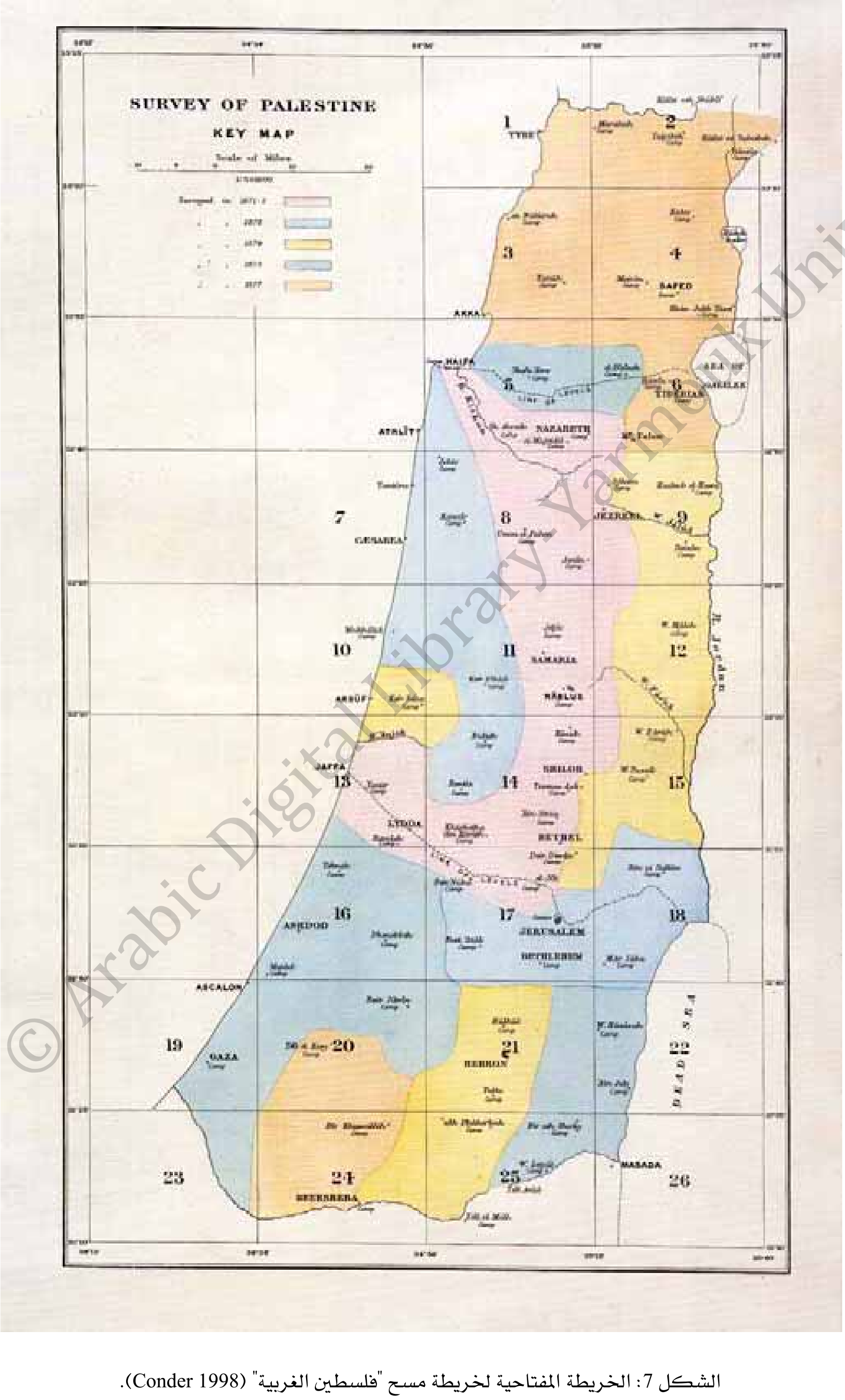
أما فيما يتعلق بمسح "فلسطين الشرقية"؛ فقد أقرته اللجنة التنفيذية لصندوق استكشاف فلسطين في عام 1880. وكان هذا المسح قد نفذ أيضًا منذ بدايته بالاشتراك والتعاون مع الحربية البريطانية. والهدف المعلن هو استكمال مسح الجانب الشرقي من "الأرض المقدسة". فقد ووريت الأغراض الحقيقية لهذا المسح وراء الدواعي الدينية التي شكلت غطاءً لتنفيذ المخططات السياسية والعسكرية (Bartlett 1997; Moscrop 2000; Quiquivix 2011). فقد جاء مسح "فلسطين الشرقية" ورسم خريطتها بالتزامن مع التطورات السياسية التي رافقت تنامي العلاقات الألمانية العثمانية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء خط سكة حديد الحجاز الذي سيصل بين دمشق ومكة، مرورًا بالأراضي الواقعة شرق نهر الأردن، إضافة إلى إنشاء جمعية فلسطين الألمانية في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر، والتي أبدت اهتمامها بمسح واستكشاف المنطقة كمقدمة لمشروع إنشاء سكة الحديد. ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا منشغلة بتطورات الأحداث في مصر والسودان، والانهماك بحماية مصالحها وخطوط تجارتها في قناة السويس، فإن ألمانيا قد استغلت تلك الفرصة للإعداد لمشروع إنشاء سكة الحديد في خطوة جرئية لتحدي الهيمنة البريطانية. لذا أصبح مسح "فلسطين الشرقية" أمرًا ملحًا بالنسبة لبريطانيا، في ظل معطيات لا تقل أهمية عما كان عليه الحال في مسح "فلسطين الغربية". من جهة ثانية، أبدى الصندوق اهتمامه بمسح "فلسطين الشرقية" نظرًا للإمكانيات التي قد يحققها هذا المسح في مجال الكشف عن آثار توراتية. ففي سياق هذ المشروع، طلب الصندوق إلى الآثاري كونراد تشك Conrad Schick إجراء مسح أثري كامل يشمل القدس وما أسماها منطقة "عوفل"، وهي الظهورة الملاصقة للجهة الجنوبية الشرقية من السور، وذلك بحثاً عن قبر الملك داود (Moscrop 2000: 130-31).

وبالنظر إلى العلاقة الوشيجة بين صندوق استكشاف فلسطين والحربية البريطانية، نجد أن هذا المسح توقف نتيجة تغير خطة الحكومة البريطانية التي انشغلت بالتطورات السياسية في الساحتين المصرية والسودانية ما بين عامي 1881-1882. وكان كوندر الذي استدعي إلى مصر للقيام بمهام استخباراتية خلال ثورة عرابي، قد عاد بعدها لاستكمال العمل على مسح "فلسطين الشرقية"، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على التصريح اللازم من السلطات العثمانية (McGarvey 1886: 69). وفي مواجهة تعقيدات الوضع، لاسيما في ظل الظروف السياسية والأمنية الحرجة نتيجة ثورات البدو في وجه الدولة العثمانية، وفي ظل حالة الشك والريبة تجاه أنشطة الصندوق، فإن كوندر لم يتمكن في عام 1881 سوى من مسح 500 ميل مربع (الشكل 9)، شملت المناطق التي كانت تقيم

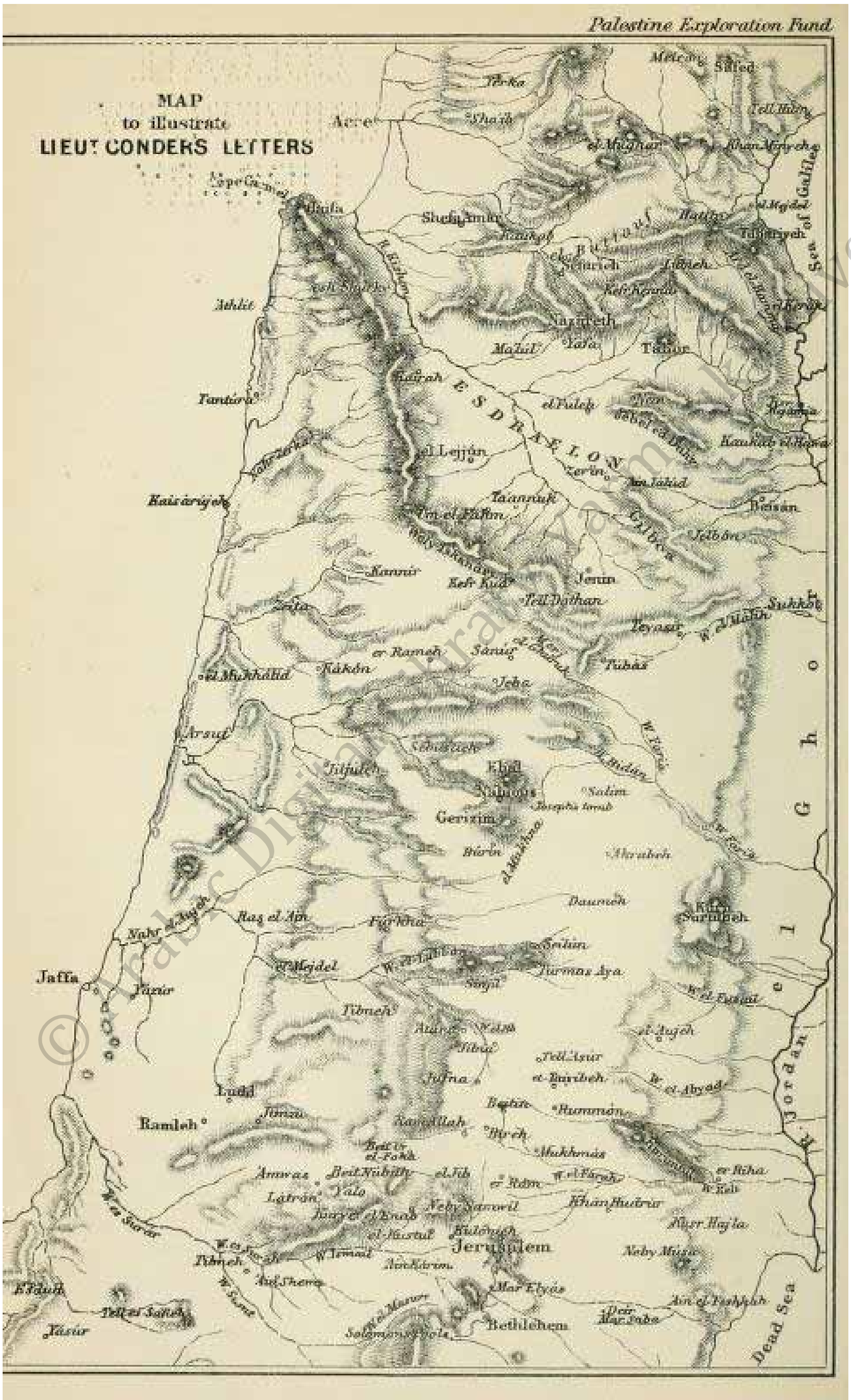
فيها قبائل العدوان، حيث منعه حاكم منطقة السلط من استكمال المسح، مما اضطره إلى التوقف، وهو ما يعني أن مسح "فلسطين الشرقية" لم يكتمل. كما يشير كوندر في كتابه "مسح فلسطين الشرقية" *Survey of Eastern Palestine* إلى أن فريق المسح لم يتوقف مباشرة بعد رفض حاكم السلط، إذ كان يجري نقل العمل إلى منطقة أخرى، ويواجه الفريق مرة أخرى برفض السلطات العثمانية التي أجبرته بعد تكرار ذلك عدة مرات على التخلي عن المسح، وطلبت منه مغادرة البلاد (282 :1889).

ويشير مسكروب إلى أن صندوق استكشاف فلسطين كان مدركًا بأنه لن يتمكن من الحصول على موافقة السلطات العثمانية التي باتت على علم بالأغراض العسكرية لتلك المسوحات، لذا فإنه لم يتقدم إليها بطلب للسماح بإجراء مسح "فلسطين الشرقية". يضاف إلى ذلك أن بريطانيا كانت بصدد الإعداد لزيارة الأمير ألبرت فكتور والأمير جورج، أمير ويلز، إلى "الأرض المقدسة"، وزيارة أماكن دينية وسياسية حساسة مثل "جبل المعبد" في القدس ومسجد الخليل. وكان أعضاء من الصندوق، ومنهم كوندر، قد كلفوا آنذاك بمرافقة حفيدي ملكة بريطانيا في الزيارة التي قاما بها في عام 1882، والتي شملت أيضًا مواقع في شرق الأردن، مثل عمان وجرش والسلط. لذا بدا أن الوقت غير ملائم للدخول في خلاف مع السلطات العثمانية بشأن مسح "فلسطين الشرقية". وعليه يمكن القول إن توقف العمل على مسح "فلسطين الشرقية" يؤكد حقيقة العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين مكتب الحربية البريطانية ودائرة الاستخبارات وصندوق استكشاف فلسطين، وأن مسح "فلسطين الشرقية"، مثله مثل مسح "فلسطين الغربية"، لم يكن مسحًا محايدًا أو مستقلاً، بل كان مسحًا ينفذه الصندوق لصالح الحربية البريطانية (Moscrop 2000: 135).

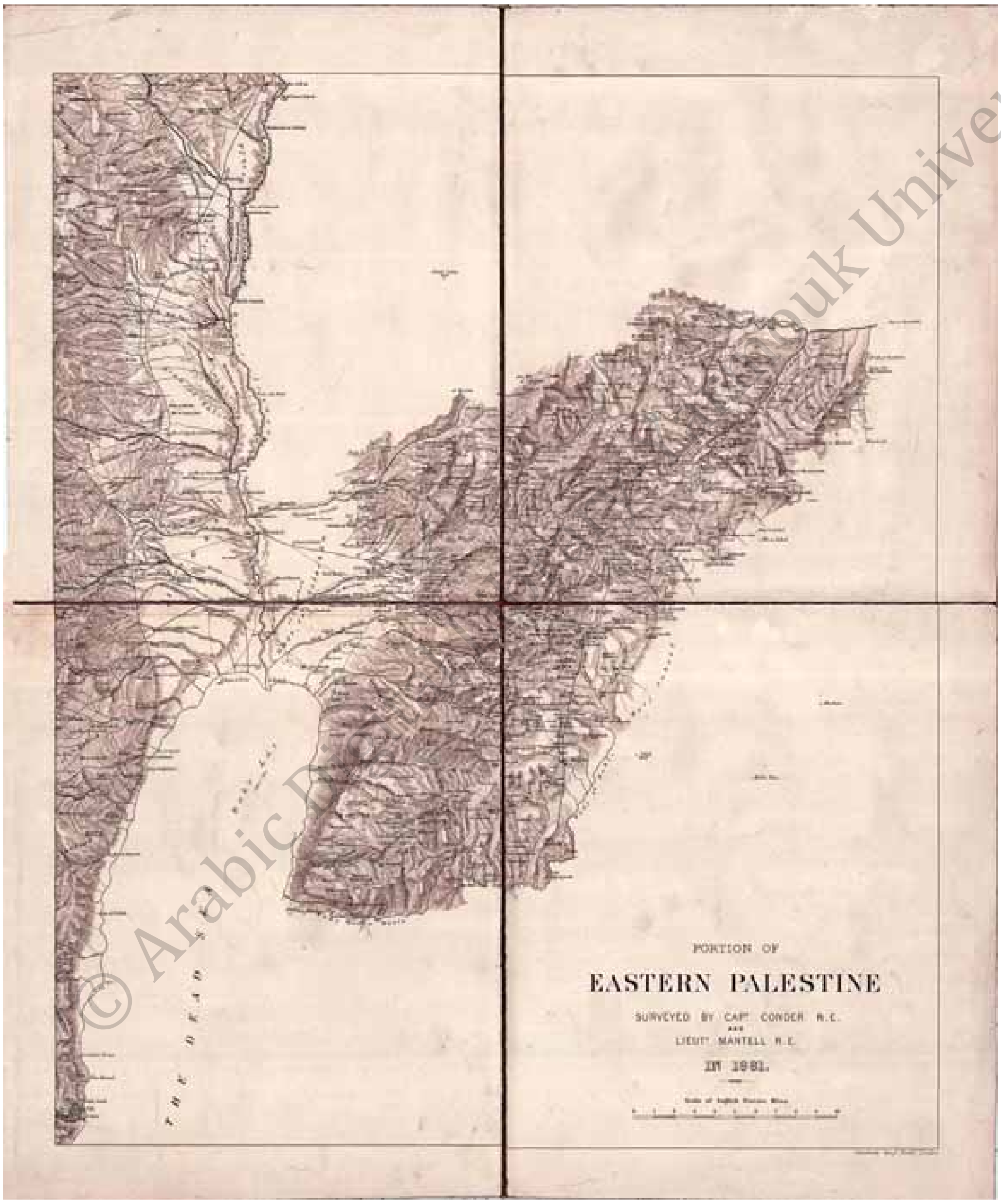
بعد إخماد ثورة عرابي في مصر والثورة المهدية في السودان، طلب الصندوق إلى كتشنر العودة إلى فلسطين، حيث كلف بمهمة إجراء مسح جيولوجي في وادي عربة ضمن فريق ضم إدوارد هال وجورج أرمسترنغ. وكان المسح يهدف إلى رسم خريطة عسكرية لوادي عربة، لكنه جرى تحت ستار مسح جيولوجي. غير أن اللجنة التنفيذية للصندوق لم تتمكن من الحصول على إذن السلطات العثمانية، مما يشير إلى أن المسوحات التي نفذت ما بين عامي 1880 و1884 قد جرت بشكل خفي دون موافقة السلطات العثمانية. وفي عام 1884 كانت خريطة مسح وادي عربة قد أنجزت، معلنة نهاية مشروعي مسح "فلسطين الغربية" و"فلسطين الشرقية". وفي الفترة ما بين 1885 و1910 كانت الأعمال المساحية الخاصة بـ"فلسطين الشرقية" وشرق الأردن يقوم بها شوماخر وتشك خلال المسوحات التي كان يجريها الألمان في سياق مشروع سكة حديد الحجاز، وكانا يزودان الصندوق بمعلومات حول نتائج تلك المسوحات (Moscrop 2000: 145-46, 150).



الشكل 7: الخريطة المفتاحية لخريطة مسح "فلسطين الغربية" (Conder 1998).



الشكل 8: خريطة مسح "فلسطين الغربية" (www.flickr.com)



الشكل 9: خريطة للقاطع الذي جرى فيه مسح "فلسطين الشرقية".

(http://www.dlir.org/archive/archive/files/eastern_palestine-400-300_765eb49baf.jpg)

مسح النقب

تسارعت أهمية الخرائط خلال العقد الأخير الذي سبق الحرب العالمية الأولى. فقد أصبحت ألمانيا تمارس نفوذًا متزايدًا في شؤون الدولة العثمانية، لا سيما بعد إنشاء خط سكة الحديد بين برلين وبغداد. وبات التنافس على أشده بين الدول الخمس الكبرى، بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا. وكانت قناة السويس لا تزال تشكل عصب الاهتمام الاستراتيجي لبريطانيا التي كانت لا تزال تحتل مصر. كذلك شكلت ثورة المواصلات التي حدثت ما بين أعوام 1890 و1913 ضغطًا متزايدًا على حاجة الدول الكبرى للوقود اللازم لحركة السيارات والسفن الحربية. وجاء ذلك بالتزامن مع اكتشاف الزيت في منطقة البحر الميت عام 1913. وفي ظل تلك العوامل أصبحت المنطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية أكبر من ذي قبل، إلى جانب أهميتها الدينية، الأمر الذي زاد من أهمية المسوحات، وسد الثغرات التي اعتورت خريطة مسح "فلسطين الغربية" الذي توقف عند منطقة بئر السبع. فتوجهت الحربية البريطانية إلى صندوق استكشاف فلسطين بطلب لمسح منطقة المثلث المتبقي الذي لم يطله مسح "فلسطين الغربية"، وهي المنطقة الممتدة ما بين البحر الميت والعقبة وصولاً إلى الحدود الشمالية من سيناء، والتي قد تشكل في حالة نشوب الحرب نقطة عبور للقوات العثمانية باتجاه سيناء، مما يشكل تهديدًا للمصالح البريطانية في مصر وقناة السويس، كما يعد تهديدًا مباشرًا لسيطرتها على شرقي البحر المتوسط. ونظرًا إلى المسوحات والخرائط التي وضعتها الحربية البريطانية وصندوق استكشاف فلسطين لمنطقة سيناء في وقت سابق، فإن الثغرة المتبقية كانت تتمثل في صحراء النقب، وعليه تطلب الأمر إعادة التنسيق بين المؤسستين لإجراء مسح جنوب فلسطين. ففي عام 1913، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بأشهر معدودة، بدأ العقيد نيوكومب، من سلاح الهندسة الملكي، مسح النقب والمناطق الجنوبية في فلسطين وصولاً إلى الحدود المصرية المتاخمة (Moscrop 2000: 198-211).

لكن الحربية البريطانية، وبالتعاون مع صندوق استكشاف فلسطين، قامت بإخفاء الأهداف العسكرية لذلك المسح، متعللة بإجراء الدراسات الأثرية والبحث في تاريخ الكتاب المقدس وتتبع آثار صحراء التيه (بنفنيستي 2001: 39-40). لذا جاء ذلك المسح باسم مسح صحراء "صين" Zin المذكورة في العهد القديم، والمقصود بها صحراء النقب. فقد أورد تقرير الصندوق لعام 1914 بأن الصندوق قد تقدم إلى السلطات العثمانية بطلب إذن لرسم الخرائط و"تسجيل جميع مواقع أنقاض المدن القديمة والبقايا الأثرية الأخرى على الخريطة... وسيكون العمل استكشافاً، وليس تنقيبًا، و... سيزيد من فهمنا لتاريخ الآباء والإسرائيليين" (Levin; Kark; and Galilee 2010: 7 and note 38). فبالإضافة إلى كتشنر من سلاح الهندسة الملكي، ضم فريق المسح اثنين من المتحف البريطاني لإجراء المسح الأثري وتوثيق أسماء الأماكن، وهما لورنس وتشارلز وولي. لكن المسح الأثري الذي ادعى الصندوق أن الهدف منه

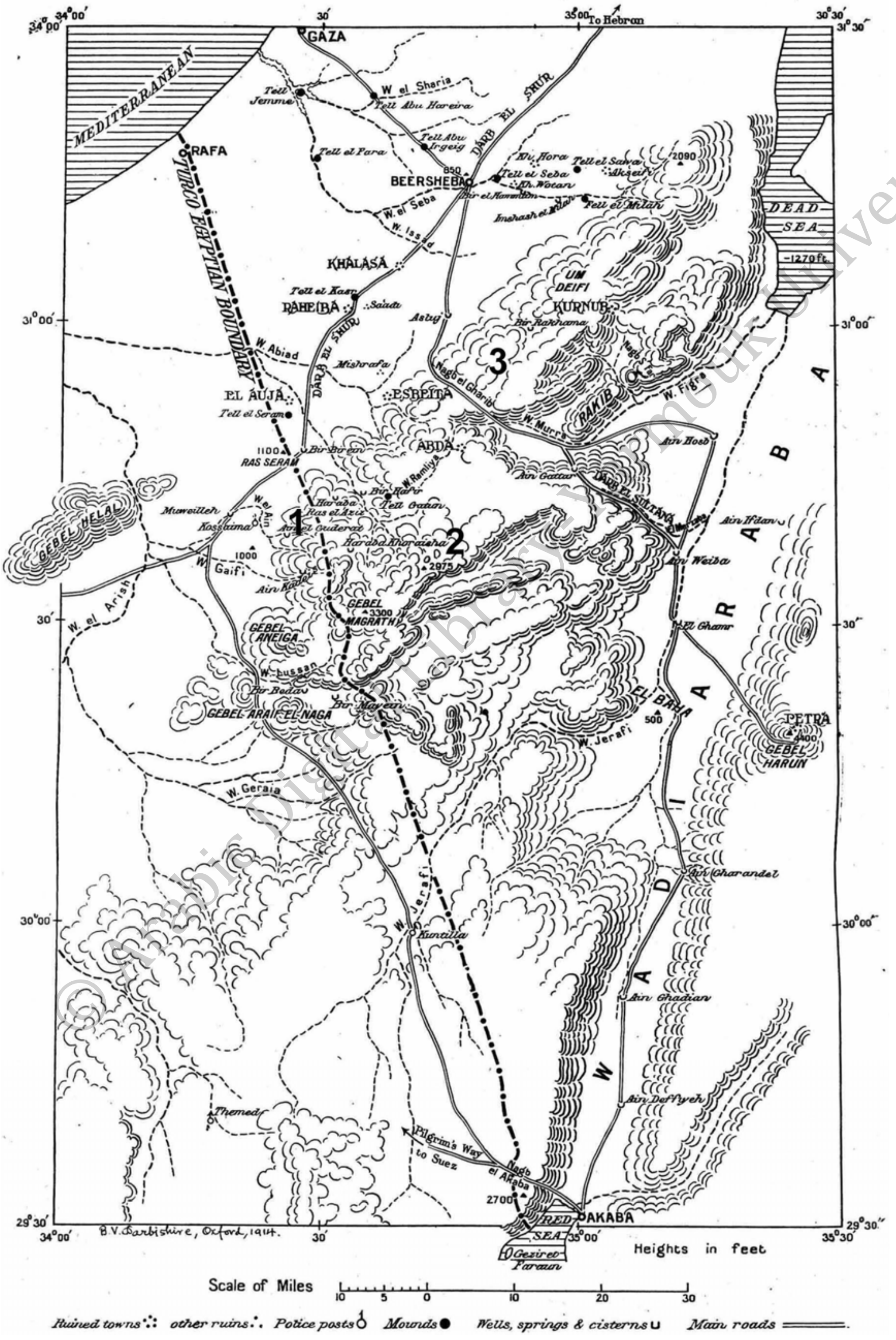
الكشف عن تاريخ الإسرائيليين قد أخفق في تحقيق النتائج المرجوة، إذ كتب وولي مخاطبًا الصندوق بأنه لم يتمكن من العثور على أي دليل توراتي يتعلق برواية الخروج الواردة في العهد القديم (Moscrop 2000: 207).

لم يتمكن نيوكومب من الوصول إلى منطقة العقبة بعد أن منعت السلطات العثمانية استكمال المسح لعلمها بأهدافه العسكرية، لكن ذلك لم يشكل عائقًا أمامه، حيث لجأ إلى الاعتماد على خرائط سابقة (Moscrop 2000: 207-08)، لا سيما تلك التي وضعها ألويس موزل Alois Musil إثر زيارته إلى المنطقة ما بين أعوام 1895 و1902. لكن الخريطة التي وضعها موزل كانت أقل دقة من خريطة مسح "فلسطين الغربية" (Levin; Kark; and Galilee 2010: 7)، وعلى الرغم من ذلك، فقد نسخ نيوكومب منها عددًا كبيرًا من الأسماء، وحشد من مصادر المستشرقين المختلفة قائمة بحوالي 600 اسم، ظهرت على الخريطة ذات المقياس 1:125,000 في القاطع الذي شكل لاحقًا حدود فلسطين الانتدابية. وقد طبعت هذه الخريطة عام 1915 وصنفت بالسرية، حيث استخدمها الجيش البريطاني إبان الحرب العالمية الأولى. وكانت خريطة نيوكومب (الشكل 10)، والتي جاءت على مقياسي 1:125,000 و1:250,000، مثلت الأساس للخرائط الأكثر تفصيلاً التي وضعها الجيش الإسرائيلي بعد احتلال فلسطين، وظهرت عليها الأسماء نفسها التي حولتها لجنة أسماء الأماكن في النقب إلى أسماء عبرية (بنفنيستي 2001: 40-1).

ويشار إلى أن الخريطة العسكرية لمسح النقب قد أكملت خرائط مسح "فلسطين الغربية". لذا فإن طبيعتها اللوجستية قد تمثلت فيما تضمنته من معلومات حول الطرق القابلة للعبور إما بالعربات الخفيفة أو بواسطة الجمال، ومعلومات حول مناطق الكثبان الرملية ومواقع العبور المواتية منها، ومعلومات حول المياه وجودتها وكمياتها ومواقع التزود بها وعيون المياه الدائمة والموسمية، ومعلومات حول التضاريس التي رسمت بخطوط كنتورية لمسافات تتباعد بحوالي 100 قدم (Levin, Kark and Galilee 2010: 8).

وحيث استخدمت تلك الخرائط خلال الحرب العالمية الأولى، وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى استقر الأمر لبريطانيا في فلسطين، حين عبر الجنرال أللنبي من بوابة يافا إلى القدس، مؤذنًا بمرحلة أخرى تصدعت معها المنطقة وخريطتها.

Map I.



الشكل 10: خريطة مسح النقب (عن Bruins 2007: Fig. 1)

مع نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت غالبية الأوروبيين تقريبًا، لا سيما الصهيونيين، تهيمن عليهم التصورات التوراتية بشأن وصف حدود "الأرض المقدسة". وكان التصور الأكثر شيوعًا لتلك الحدود يشمل غالبًا المنطقة الممتدة من تل القاضي "دان" في الشمال حتى بئر السبع في الجنوب، ومن البحر المتوسط غربًا حتى بادية الشام شرقًا، مما يعني ضم المنطقة الواقعة على ضفتي نهر الأردن. وقد شكل هذا التصور الأساس الذي استند إليه صندوق استكشاف فلسطين في عمله على مسح فلسطين، حيث أسهمت النشرات التي كان يصدرها في إشاعة هذا التصور الذي جعل من نهر الأردن فاصلاً بين "فلسطين غربية" و"فلسطين شرقية" (شولش 1993: 20-1) بحسب تعبيرات الصندوق. وهي الصيغة التي استخدمها كوندر في وصفه لمسح "فلسطين الغربية" حيث شمل المناطق الممتدة من "دان إلى بئر السبع، ومن الأردن إلى البحر المتوسط" (Conder 1879, II: 205[22]). وهذا التوصيف لحدود "الأرض المقدسة" مستمد من سفر صموئيل الأول (3: 20): "وعرف جميع إسرائيل من دان إلى بئر سبع أنه قد أؤتُمن صموئيلُ نبيًا للرب"، ومن سفر صموئيل الثاني (3: 10): "وإقامة كرسي داود على إسرائيل وعلى يهوذا من دان إلى بئر سبع".

وقد شكل التصور ذاته الأساس الذي ارتكزت إليه المفاوضات السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث دخلت إرادات المنتصرين حلبة المفاوضات لإبرام صفقات جمع لأجلها كلُّ طرف كلَّ ما لديه من أوراق. فالحلفاء الذين كسبوا المعركة يعقدون تسويات دارت حولها جولات من المفاوضات امتدت ما بين أعوام 1916 و1923 حتى سوي الأمر. اتفاقات بدأت بمعاهدة سايكس-بيكو عام 1916 التي تقاسمت بريطانيا وفرنسا بموجبها منطقة الهلال الخصيب، علمًا بأن ترتيبات المناطق الانتدابية قد جرت أصلاً قبل سنة كاملة من "اختيار" بريطانيا وفرنسا كدولتين منتدبتين على سورية (جفريز 2010: 193). أما فلسطين؛ فوضعت تحت إشراف إدارة دولية يجري الاتفاق بشأنها بين بريطانيا وفرنسا وروسيا.

---

[22] تجدر الإشارة إلى أن التصور التوراتي لحدود فلسطين الذي استخدمه كوندر قد ورد في أول كتاب نشر له في عام 1879، ويحمل عنوان "عمل خيمي في فلسطين" *Tent Work in Palestine*. ومفردة *Tent* هنا أي "الخيمة" ليست استخدامًا مجردًا كما يبدو للوهلة الأولى. فالهيكل التنظيمي لحركة "أحباء صهيون" كان يتألف من "خيام" تعمل تحت إمرة قادة عسكريين. وهي حركة تمثل الشكل الأولي للصهيونية قبل تبلور الصهيونية السياسية بقيادة هرتزل. وكانت حركة "أحباء صهيون" قد أخذت طابعها العسكري بعد أن عمل على توحيدها ألبرت غولدسميد Albert Goldsmid الذي تولى رئاستها عام 1893. فهو إذن استخدام مقصود ينطوي على شكل من العلاقة بين كوندر وحركة "أحباء صهيون".

لكن لويد جورج Lloyd George الذي أصبح رئيسًا لوزراء بريطانيا في أواخر عام 1916، رأى أن تدويل فلسطين بحسب اتفاقية سايكس-بيكو يمثل صيغة تعني إلغاء السيطرة البريطانية عليها، الأمر الذي قد يتيح لفرنسا فرصة الاستيلاء عليها، ويمكنها من توسيع نفوذها إلى حدود مصر. وهو الأمر الذي قد يشكل خطرًا على مصالح بريطانيا في المنطقة برمتها، ويقضي على نفوذها في شرقي المتوسط. وإدراكًا منه لحاجة بريطانيا إلى فلسطين من أجل حماية الحدود الشرقية لقناة السويس، رأى لويد جورج ضرورة احتكار بريطانيا للسيطرة على فلسطين بمفردها، والحيلولة بينها وبين العرب وفرنسا بضربة واحدة. وهو ما عبر عنه المفاوض البريطاني مارك سايكس Mark Sykes برفض بلاده لوجود أية قوة أوروبية أو دولة عربية على حدود مصر (بنيامين إكستين في صيقلي 1983: 374). من ناحية ثانية، فإن فلسطين بموقعها الجغرافي تشكل جسرًا بريًا يصل بين البحر المتوسط من جهة والعراق والخليج العربي من جهة أخرى، وهي منطقة غنية بالنفط قد تصبح هدفًا محتملاً للمصالح الروسية. وانطلاقًا من ذلك، ولتفادي ما قد ينجم عن تطبيق معاهدة سايكس-بيكو بشأن تدويل فلسطين، رأى لويد جورج أن أفضل السبل للانسحاب من الاتفاقية إنما يتمثل بالاستجابة إلى مشروع الحركة الصهيونية، والذي سيشكل في حال وجودها في فلسطين خط الدفاع الأول عن المصالح البريطانية في المنطقة. ويعد هذا التكتيك الاستراتيجي المنشأ الأساس لتصريح بلفور (1917) الذي جاء ليلغي اتفاقية سايكس-بيكو بشأن فلسطين، وينقلها من صيغة منطقة تحت الإشراف الدولي إلى "وطن قومي" لليهود برعاية بريطانيا العظمى (صيقلي 1983: 373-74).

إن استجابة بريطانيا لمشروع الحركة الصهيونية يدفعنا إلى رد المسألة إلى المربع الأول الذي تشكل في عام 1840. فقد جرى التوقيع على معاهدة لندن بين الدولة العثمانية والدول الكبرى بهدف وضع حد لمشروع الحكم المصري في بلاد الشام، حيث قدم إثر ذلك اقتراح بـ"إعادة" اليهود إلى فلسطين، بهدف إقامة حاجز بين مصر والدولة العثمانية، غايته حماية المصالح البريطانية في المنطقة (بحيري 1983ب: 175).

وعلمًا بأن فرنسا قد اقتطعت لنفسها أجزاءًا كبيرة من الأراضي العربية، فقد وافق الحلفاء على انتداب بريطانيا على فلسطين، وأُعلن صك الانتداب البريطاني الذي صدق عليه مجلس عصبة الأمم المتحدة في 24 تموز من عام 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول من عام 1923. وقد جاء الصك البريطاني، متضمنًا وعد بلفور، استناد إلى موافقة دول الحلفاء الكبرى على تنفيذه لصالح "إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"، معللاً ذلك "بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد" بحسب ديباجة الصك.

ونتيجة لذلك، وفي ظل المفاوضات التي كانت تجري لتطبيق صك الانتداب ووعد بلفور، برزت مسألة تعريف حدود ما يسمى بـ"الوطن القومي". ففي مؤتمر الصلح الذي عقد بباريس عام 1919، دعا لويد جورج ممثلين من الحركة الصهيونية للتفاوض بشأن ترسيم حدود فلسطين، إذ أبلغ فرنسا أن الجيش البريطاني سوف يضع يده على أراضي فلسطين ضمن "حدودها القديمة التي تمتد من دان إلى بئر السبع". وبعد تدقيق الخرائط التوراتية وافق الفرنسيون على الترسيم المقترح. أما الحركة الصهيونية؛ فقد عارضت ذلك الترسيم بشدة (رزوق 1973: 584)! فما المسألة؟

لقد كانت حدود الخريطة المقترحة من البريطانيين أقل مما تصبو إليه الحركة الصهيونية، إذ تقدمت خلال المفاوضات بمقترح خريطة (G. Biger في Abu Sitta 2004: 6)، تضم الأرض التي يحدها: "غرباً البحر الأبيض المتوسط، وشرقاً الصحراء السورية الكبرى (بادية الشام)، وإلى الجنوب والجنوب الغربي: شبه جزيرة سيناء وخليج إيلات، وشمالاً: ذلك الجزء من نهر الليطاني الممتد بين انعطافه الحاد ومصبه"، وهي ما تسمى "الرقعة الدنيا" (رزوق 1973: 38، 593-94؛ وانظر Abu Sitta 2004: 6-7). فهنا بالأساس ثمة رقعتان. أما "الرقعة القصوى" لإسرائيل الكبرى؛ فتشمل بحسب سفر التكوين (15: 18) الأرض التي وُعد بها إبراهيم: "في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقًا قائلاً، لنسلك أُعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات". لكن التوازنات السياسية لمصالح الدول الكبرى لم تكن تسمح سوى بـ"الرقعة الدنيا". فقد كان وعد بلفور سيمنح اليهود كامل الأرض على جانبي الأردن، وذلك لضم أراضي الأسباط كلها (برير 2003: 177).

فإذا ما كان الحد الغربي ينتهي طبيعيًا عند البحر المتوسط، وإذا ما كان الحد الجنوبي الغربي الذي ينتهي بشبه جزيرة سيناء قد جرى ترسيمه منذ عام 1906 ليشكل حاجزًا للدفاع عن قناة السويس إثر الخلاف الذي نشب بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وهو ما يعني أن الحدود الجنوبية عند خليج العقبة قد بات أمرها محسومًا، وكذلك مصير صحراء النقب؛ فإن ثمة وجهتان كانتا وراء اعتراضات الحركة الصهيونية خلال مفاوضات مؤتمر الصلح، هما: الحدود الشمالية أي "ذلك الجزء من نهر الليطاني الممتد بين انعطافه الحاد ومصبه"، والحدود الشرقية التي كانت ستضم المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن.

وبالرجوع إلى مناقشات مؤتمر الصلح يتبين أن الحكومة البريطانية قد اتكأت في تعيين الحدود إلى خرائط "الأرض المقدسة" التي وضعت خلال القرن التاسع عشر، حيث شكلت الخريطة التي وضعها جورج آدم سميث الأساس الذي استندت إليه الحكومة البريطانية في رسم حدود الانتداب على فلسطين (دوماني 2010: 39). فقد أبرق لويد جورج إلى لندن لطلب نسخة من كتاب جورج آدم سميث "الجغرافيا التاريخية للأرض المقدسة"

Atlas of the Historical والأطلس الملحق به ،([1894] 1966) *Historical Geography of the Holy Land* *Geography of the Holy Land* (1915)، وذلك للاستعانة بهما في تعيين الحدود الدقيقة التي قد تنشأ عن صيغة من "دان إلى بئر السبع". كذلك وبناء على طلب لويد جورج، استعان بيرتلو Berthelo السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، بهذا الكتاب والأطلس من أجل دحض المطالب الصهيونية بشأن الحدود الشمالية حول نهر الليطاني (F. Ra'anan في شولش 1993: 21). وبالرجوع إلى هذا الأطلس، نجد أن حدود فلسطين قد حددها يوسيبوس وجيروم من حدود فنيقيا (عبر سهل الكرمل ثم تسير شمالاً نحو "دان") حتى حدود مصر، وتمتد حتى أيلة على خليج العقبة (Smith 1915: xxix). لكن الصيغة المتداولة لحدود "الأرض المقدسة" لدى سميث الذي اعتمد على أعمال كوندر، ولدى غيره من المستشرقين الأوروبيين، كانت تضم حدود الأرض اليهودية "من دان إلى بئر السبع".

وإذا كانت منهجية سميث، كما هي لدى كوندر، تستند إلى نظرية روبنسون التي شكلت المرجعية الأساس لدراسات الجغرافيا التاريخية بشأن مواقع العهد القديم التي تقوم بدورها بتقرير مصير حدود الخريطة التوراتية، وإذا كانت خريطة سميث (الشكلان 11، 12)، مثلها مثل خريطة مسح "فلسطين الغربية" وغيرها من الخرائط الأوروبية، قد شملت "الأرض المقدسة" من "دان إلى بئر سبع"، لكنها امتدت إلى صور ومصب نهر الليطاني (الأشكال 13، 14، 15)، وإذا كان تل القاضي، أي "دان" الذي تطالب به الحركة الصهيونية، هو النقطة التي تبدأ عندها حدود الخريطة التوراتية، فلماذا نهر الليطاني إذن؟

لقد تموضع الخلاف بين فرنسا والحركة الصهيونية عند الحدود الشمالية، إذ نجد أن فرنسا قد رفضت مطالب الحركة الصهيونية بضم نهر الليطاني إلى حدود ما يسمى "الوطن القومي". فنهر الليطاني هو أطول الأنهار التي تجري في أراضي لبنان الحالي، حيث ينبع من غرب بعلبك ويسير بطول 170 كيلومترًا ليصب في البحر المتوسط إلى الشمال من صور، مشكلاً حوضًا يحتل 20٪ من مساحة لبنان، ويروي أكثر سهوله خصوبة وهو سهل البقاع. لذا ونظرًا إلى أن مصالحها كانت تتطلب ضم نهر الليطاني إلى مناطق نفوذها، فقد رفضت فرنسا مطلب الحركة الصهيونية. وهكذا، وحلاً للخلاف، ولتسريع تطبيق صك الانتداب ووعد بلفور، وُضع خط الحدود الشمالية عند نقطة تبدأ برأس الناقورة على البحر المتوسط، أي إلى الجنوب من صور والليطاني اللذين ألحقا بمنطقة النفوذ

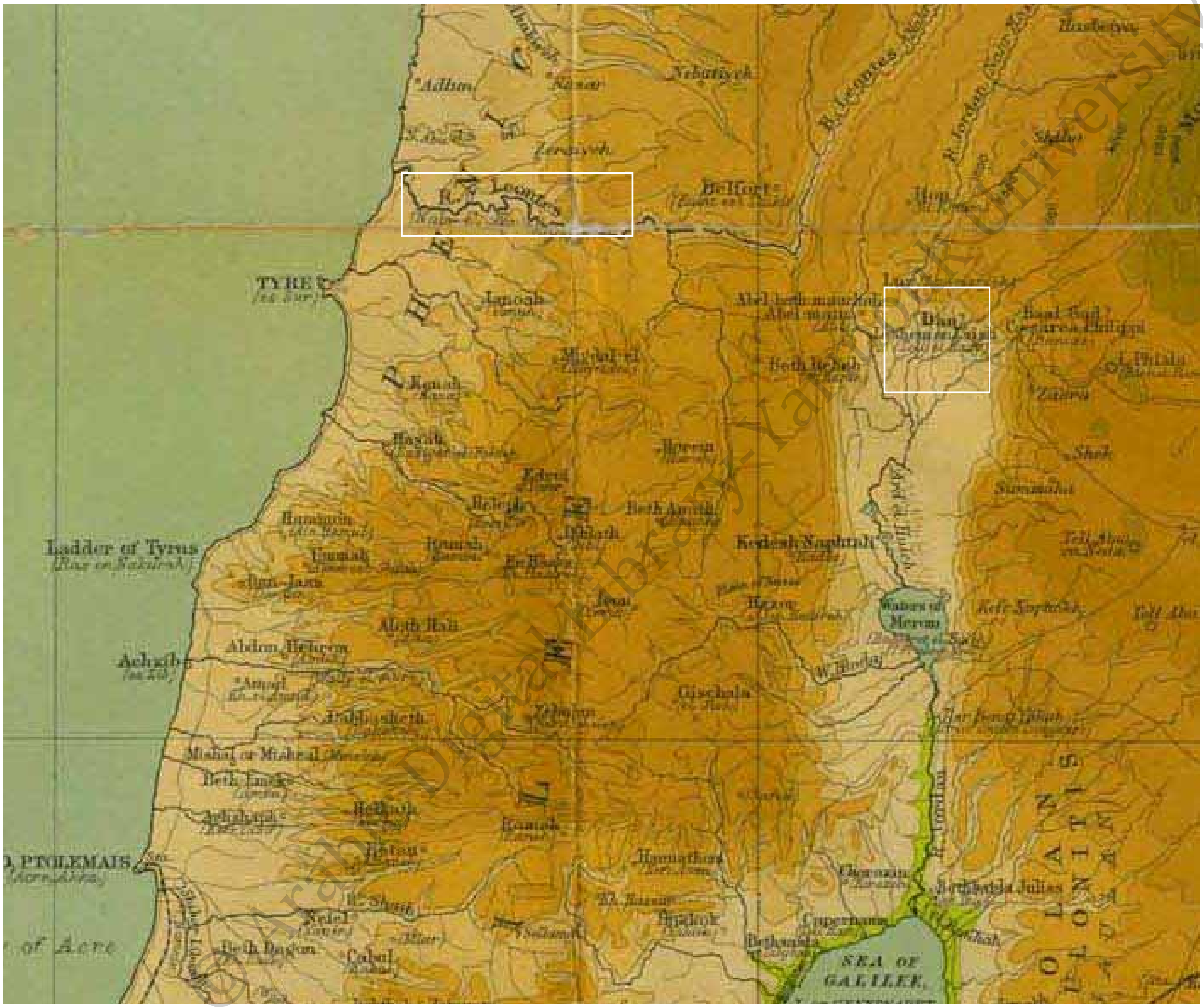
الفرنسي. ويسير هذا الخط شرقًا ثم ينعطف صعودًا نحو الشمال حتى يصل المطلة، ثم ينعرج ثانية إلى الشرق حتى يصل تل القاضي "دان"، [23] ليعود وينعطف بانحناءته جنوبًا نحو بحيرة الحولة مشكلاً ما يعرف بإصبع الجليل.

وبوضع نقطة الحدود الشمالية عند رأس الناقورة، نجد أن النتوء الصخري لرأس الناقورة كان يمثل تاريخيًا النقطة الطبيعية التي تفصل بين ساحل سورية الشمالية وسورية الجنوبية، لذا اتُخذ نقطة البداية للحدود السياسية بين لبنان وفلسطين، ومنه تسير الحدود شرقًا مع طول خط تقسيم المياه في مرتفعات الناقورة (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 4: 446). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ذلك يعيد إلى الأذهان ما ورد سابقًا بشأن حدود الأرض التي كانت ستمنح لمحمد علي بموجب فرمان السلطان العثماني في أعقاب معاهدة لندن. وهو ما يؤكد ما ذهب إليه سابقًا شولش (1993: 27) ولورنس (2006: 57) من أن حدود أرض فلسطين لم تكن من صنع الاستعمار البريطاني. فهي جزء من الخريطة التاريخية الطبيعية لمنطقة انتهى الأمر إلى تفتيتها إلى فسيفساء سياسية تسهل إعادة صوغها كلما تطلب الأمر.

[23] على الرغم من ذلك، إلا أن تل القاضي ظل يقع في منطقة حدودية متنازع عليها بين سورية-لبنان والأراضي المحتلة لدى إسرائيل، إذ لم تقم الأمم المتحدة بتثبيت حدود هذا الموقع. وهذا ما شكل موضع خلاف في اللجنة الدولية للتراث العالمي خلال انعقاد دورتها الرابعة والثلاثين في البرازيل عام 2010. فقد تقدمت "إسرائيل بطلب لتسجيل موقع تل القاضي باسمها على لائحة التراث العالمي. إلا أن اللجنة العربية عارضت مشروع القرار نظرًا إلى أن تل القاضي يقع في الأراضي العربية المحتلة. وبعد المفاوضات، جرى تأجيل تسجيل الموقع (بيان المجموعة العربية المشاركة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التراث العالمي تساهم في إصدار قرارات لصالح القضية الفلسطينية والشأن العربي 2010).



الشكل 11: "خريطة عامة لفلسطين توضح تاريخ العهدين القديم والجديد" كما عنونها جورج سميث (Smith 1901).



الشكل 12: مقطع تفصيلي من خريطة جورج سميث (1901)

يظهر فيه نهر الليطاني، وموقع تل القاضي الذي كتب باسم "دان".

أما بشأن الحدود الشرقية، فقد شمل وعد بلفور ضم المناطق الشرقية من نهر الأردن[24] إلى الأرض التي ستمنح للحركة الصهيونية. لكن بريطانيا تراجعت عن تلك الحدود، حيث اضطرت لرسم حد فاصل على طول مجرى نهر الأردن، ومنح المنطقة الشرقية منه إلى الشريف الحسين بن علي الذي منح وعدًا بريطانيًا بإنشاء المملكة العربية في سورية إثر وقوفه ضد الدولة العثمانية. غير أن بريطانيا لم تتمكن من الوفاء بوعدها، أو لم تكن لديها النية لذلك، على حساب التزاماتها السياسية مع حليفتها فرنسا التي اقتطعت لنفسها أراضي سورية ولبنان الحاليين. ولتسوية الأمر، اقتطع شرق الأردن من الأراضي التي كانت ستمنح للحركة الصهيونية، وتأسست إمارة شرق الأردن.

أثار ذلك ردة فعل شديدة، انشقت على إثرها الحركة الصهيونية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالحركة الصهيونية "التصحيحية" التي أسسها فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky عام 1925، احتجاجًا على سياسات المنظمة الصهيونية العالمية. وأراد جابوتنسكي بذلك "تصحيح" الانتداب على فلسطين ليشمل شرق الأردن ضمن المناطق المخصصة للاستعمار الصهيوني. وكانت هذه الحركة قد انشقت رسميًا عام 1935، مشكلة "المنظمة الصهيونية الجديدة". وتنطلق هذه المنظمة من افتراض أن ضفتي نهر الأردن هما أرض يهودية (الخالدي 2001: 728)، تيمنًا بسفر العدد (34: 13-15) الذي يقول: "فأمر موسى بني إسرائيل قائلاً هذه هي الأرض التي تقتسمونها بالقرعة، التي أمر الرب أن تعطى للتسعة الأسباط ونصف السبط، لأنه قد أخذ سبط بني رأوبين حسب بيوت آبائهم وسبط بني جاد حسب بيوت آبائهم ونصف سبط منسى، قد أخذوا نصيبهم، السبطان ونصف السبط قد أخذوا نصيبهم في عبر أردن أريحا شرقًا نحو الشروق".

لذا نجد أن أعمال المستشرقين، ومنهم سميث، قد رسمت حدود الأرض التي سكنتها أسباط إسرائيل، ومنها المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن، والتي سكنتها جاد ورأوبين ومنسى (الأشكال 16، 17، 18). لكن "الأرض المقدسة" لم تكن مجرد تصورات وافتراضات دينية وحسب، بل كان العمل يجري حثيثاً لنقلها إلى حيز سياسي واقعي. وهذا الأمر يتطلب إمكانات خاصة، كانت، كما بينت الدراسة، واضحة ومدركة منذ أعمال صندوق استكشاف فلسطين.

فبالعودة إلى حدود الخريطة التي سبق وتقدمت بها الحركة الصهيونية، يلاحظ أنها تشمل البحر المتوسط، ونهر الأردن، ونهر اليرموك، والحولة، وطبريا، ونهر الزرقاء، ونهر الليطاني، وخليج العقبة على البحر الأحمر. إن

[24] كانت المناطق الشرقية لنهر الأردن قبل الحرب العالمية الأولى جزءًا من ولاية سورية العثمانية، ومركزها الإداري دمشق.

المسألة الآن تبدو أكثر فهمًا، فهي تدور حول الموارد المائية (انظر رزوق 1973: 593-94؛ Abu Sitta 2004: 6-7؛ Quiquivix 2011: 4). إنها خريطة مائية إذن.

لقد كان البرنامج الصهيوني يقوم على أن مستقبل "الدولة" إنما هو رهن بنجاح الزراعة اليهودية إلى حد كبير. لذا كانت الحاجة إلى المياه ماسة من أجل تطوير الزراعة وتوليد الطاقة. وتتجلى تلك المسألة وعلاقتها بالخلاف حول الحدود الشمالية والشرقية بوضوح شديد في الخطاب الصهيوني: "الطاقة المائية مسألة حدود، والحدود الشمالية بنوع خاص... إن مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن". ومنابع الأردن أربعة أكبرها ذلك الذي يجري في تل القاضي. لذلك كله، نجد أن الخريطة التي تتخذ من العهد القديم مرجعًا للمطالبة بالحدود التاريخية القديمة، هي خريطة مائية حظيت باهتمام الحركة الصهيونية منذ هرتزل، ومن قبله صندوق استكشاف فلسطين (رزوق 1973: 581-84). وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى قول هرتزل في كتابه "الأرض القديمة الجديدة": "إن الخرائط الممتازة التي أعدتها هيئة الأركان العامة في الجيش الإنجليزي، ولا سيما الخرائط التي أعدها أرمسترنغ "لصندوق استكشاف فلسطين"، كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة لنا في تلك الأيام" (في بحيري 1983ج: 278). فبالإضافة إلى أغراضها العسكرية، فإن الأعمال التي قام بها الصندوق قد مكنت من استطلاع أحوال فلسطين، ودراسة خصائصها الطبيعية، وتحديد مدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات المشروع الصهيوني المزمع إنشاؤه. فمسح "فلسطين الغربية" وخريطته يؤكدان بقوة اهتمام المساحين بالموارد المائية من خلال رصد ومسح كافة النواحي الطبوغرافية والجغرافية الطبيعية من أودية وينابيع وجداول وأنهار، وصولاً إلى مجاري السيول التي جفت مياهها.

كما يلاحظ أن خريطة مسح "فلسطين الغربية" لم ترسم حدودها حيث موقع "دان" بحسب التصورات التوراتية، بل امتدت حيث صور ومصب نهر الليطاني، لكنها توقفت عند بئر السبع. إن ذلك يدفع إلى الاستنتاج بأن إجراء مسح اتخذ "من دان إلى بئر السبع" عنوانًا له، كان تكتيكًا مرحليًا لضمان موافقة السلطات العثمانية عليه بوصفه مسحًا أثريًا لـ"الأرض المقدسة" "من دان إلى بئر السبع"، وذلك للتستر على مسح عسكري سينفذ لصالح الحربية البريطانية. فقد تبين سابقًا أن صندوق استكشاف فلسطين عاد واستكمل مسحًا عسكريًا في منطقة المثلث المتبقي جنوب بئر السبع تحت غطاء إجراء مسح أثري وجيولوجي باسم "مسح صحراء صين" The Wilderness of Zin.

وكما هو الحال فيما يتعلق بالحدود الشمالية، فإن أساس المطالبة بالحدود الشرقية كان يتمثل كذلك بضرورة السيطرة على المياه، لكنها مياه نهر الأردن ومنابعه محل الخلاف ثانية. ويجد النقاش أعلاه حول الموارد المائية براهين عديدة يختزلها قول هرتزل إن "المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة هم مهندسو الماء". لذا يلاحظ أن الحركة الصهيونية أولت اهتمامها بالمشاريع المائية منذ ما قبل إنشاء "الدولة" رسميًا، كان من أبرزها مشروع توليد الطاقة الكهربائية عند ملتقى نهري اليرموك والأردن لعام 1930، وهو المشروع الذي أشرف عليه المهندس بنحاس روتنبرغ Pinhas Rutenberg، والذي كان قد شارك في عام 1919 بصياغة المقترحات الصهيونية بشأن ترسيم الحدود الشمالية، وتحديد المناطق المقترحة للانتدابين البريطاني والفرنسي. وهو ما يشير إلى دور مهندسي الماء في تقرير حدود الخريطة. كما تظهر الحقائق الكامنة وراء المطالبة بما تسمى بالحدود التاريخية للتوراة في جلسات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر الذي عقد عام 1921. فقد تضمنت المناقشات بحث مسألة الحدود الشمالية والشرقية والأهمية السياسية والاقتصادية الكبرى التي تعلقها عليها الحركة الصهيونية (انظر رزوق 1973: 457).

وفي المحصلة، فإن اعتراضات الحركة الصهيونية على اتجاهي الحدود لم يكن من الممكن الاستجابة لها في ظل التوازنات السياسية بين دول الحلفاء. ففي ظل إصرار فرنسا على رفض المقترحات الصهيونية بشأن الحدود الشمالية، فقد اضطر رئيس وزراء بريطانيا وممثلو الحركة الصهيونية إلى الموافقة من أجل الإسراع في تنفيذ الاتفاقية. إلا أن حدود فلسطين الانتدابية لم تدخل موضع التنفيذ رسميًا حتى 7 آذار من عام 1923 (Quiquivix 2011: 4).

وفي 29 تشرين الثاني من عام 1947، أعلن قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، ووضعت القدس وبيت لحم تحت إشراف إدارة دولية. لكن بطلان المسوغات التوراتية تظهره حدود خريطة التقسيم التي منحت الحركة الصهيونية أكثر أراضي فلسطين خصوبة، إذ ضمت بالإضافة إلى الجليل الشرقي وبحيرة طبريا، السهول الساحلية الخصبة، وهي ذاتها المنطقة الاستراتيجية على ساحل البحر المتوسط، والذي لأجله وللدفاع عن مصالح بريطانيا زرعت الحركة الصهيونية في فلسطين. كذلك ضمت المنطقة الممنوحة للحركة الصهيونية منطقة المثلث الجنوبي، أي صحراء النقب، والتي تشكل أكثر من نصف مساحة فلسطين، وذلك لأهميتها الاستراتيجية في الدفاع عن قناة السويس. وبذا تكون حدود الخريطة التقسيم هي ذاتها حدود فلسطين التي كانت ستمنح لمحمد علي من رأس الناقورة إلى خليج العقبة، ومن نهر الأردن حتى البحر المتوسط. يستثنى منها ذلك الجزء الخاص بالسويس، وهو ما نشأ عن ترسيم الحدود عام 1906 بين مصر التي تحتلها بريطانيا والدولة العثمانية، حيث جُعل شبه جزيرة سيناء منطقة عازلة لحماية الحدود الشرقية لقناة السويس. وبذا يكون خط سير الحدود الجنوبية الغربية ما بين خليج العقبة حتى رفح على الحدود المصرية.

وبعد رفض قرار تقسيم فلسطين، أعلنت في 24 نيسان من عام 1950 وحدة الضفتين، حيث تجلت لغة المصالح الاقتصادية في الخطاب الذي نشرته إحدى المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1953: "إن واجبنا المباشر هو إعادة توحيد القدس، القديمة والجديدة، ... وإعادة الحكم اليهودي إلى إسرائيل الكبرى بكاملها على ضفتي الأردن. أيها اليهود لا تنخدعوا! فالإحسان لا يحل مشاكل إسرائيل الاقتصادية. إن إسرائيل الكبرى بحدودها التاريخية هي وحدها تقدم الحل الدائم" (في رزوق 1973: 580 هامش 10). إن ذلك يشير بوضوح إلى ارتباط الحدود التاريخية بالمصالح الاقتصادية. غير أننا ما زلنا لا نعلم أين هي حدود إسرائيل التاريخية، فإذا كانت مرجعية ذلك التعيين هي الإيديولوجية الدينية، فإن التوراة "لا ترسم لنفسها حدودًا ثابتة" (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 1: 182). فقد امتدت حدود إسرائيل في سفر التكوين (15: 18) من نهر مصر إلى نهر الفرات، بينما نجدها في السفر ذاته (17: 8) في أرض كنعان. والشاهد هنا أن تلك الحدود مترددة ويشوبها الغموض، لكن الثابت أنها شكلت الأرضية التي انبثقت من رحمها مطالبات المشروع الاستعماري دون تردد، وليس سوى ذلك مما يقال. فحقيقة الدوافع والسياسات الكامنة وراء الخطاب الديني إنما هي دوافع ترتبط مباشرة بضرورة تأمين متطلبات المشروع الاقتصادي للدولة المزمع إنشاؤها، والتي تكفلها السيطرة على ضفتي الأردن، أي الاستحواذ على مياه نهر الأردن كلها. وإذا كانت الخريطة التاريخية تبدأ من "دان" بحسب المفاهيم التوراتية، فقد جرت المطالبة بحدود تشمل نهر الليطاني الذي يروي مناطق زراعية خصبة. إذن ليست الحدود التوراتية هي موضع المطالبة، إنما الحدود المائية.

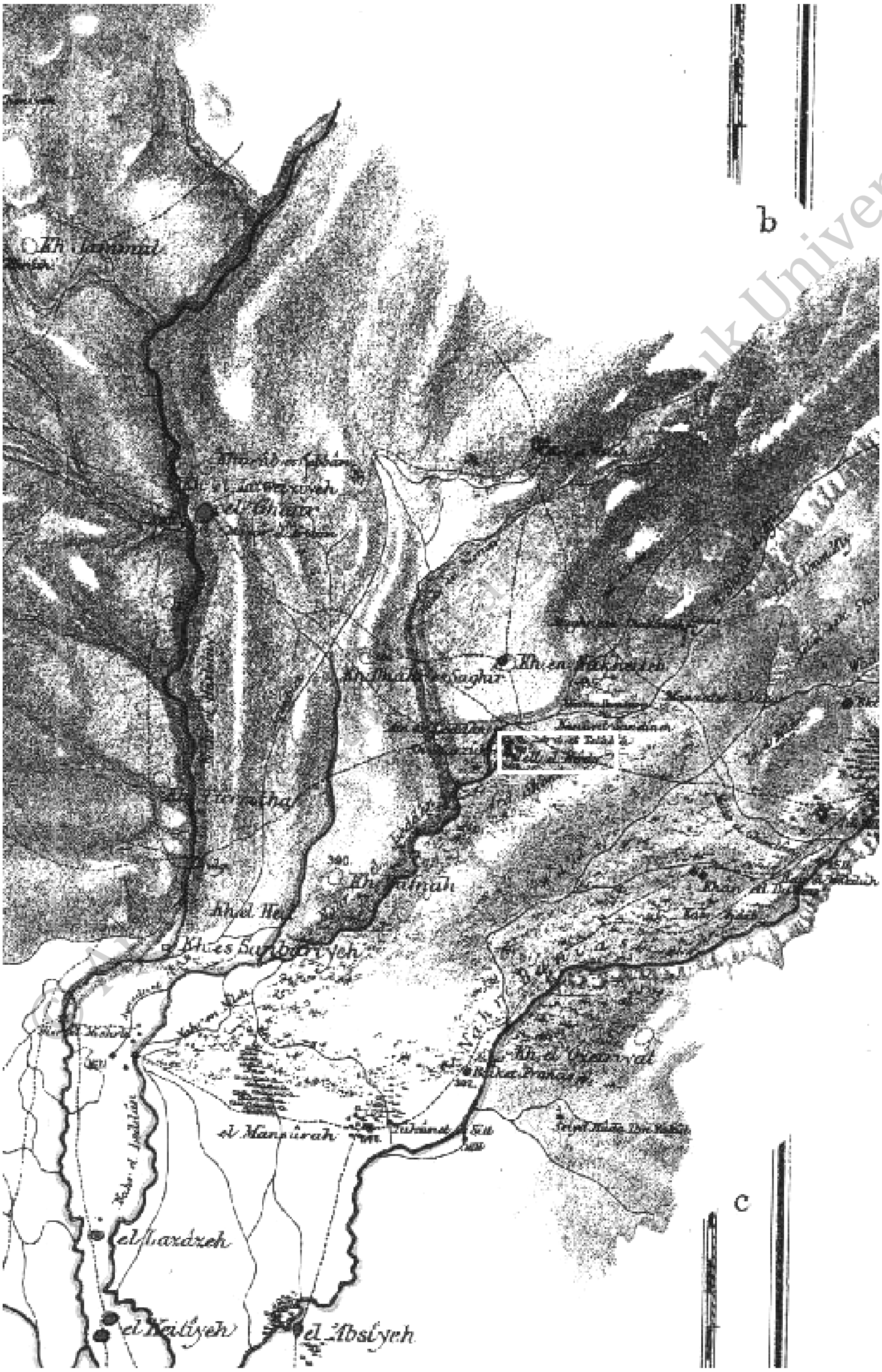
يرسم لنا جوزيف جفريز Joseph Jeffries مشهدًا نابضًا للمفاوضات التي دارت بشأن الحدود التوراتية بين جورج كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا الذي تولى رئاسة مؤتمر الصلح، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، فيقول (2010، جزء 2: 193):

> "تمثل المستر لويد جورج بالحدود الواردة في التوراة والتي تقول: "من دان إلى بئر السبع" على أنها الحدود التي يرغب فيها. وقد استخدم هذه العبارة وهو يدرك في قرارة نفسه، بلا شك، غموضها الذي يدعو إلى التمعن فيها. فأصغى إليه المسيو كليمنصو، الذي كان يقوم بالتفاوض معه، وتذرع بالصبر. ووقع الاتفاق "بدون أن يكون له مساس" بأي تعديلات قد تستتبع في المستقبل حين يحدد مؤتمر الصلح مع تركيا ما وصفه كليمنصو، بكلام غير توراتي، بأنه "التنظيم السياسي للشرق".

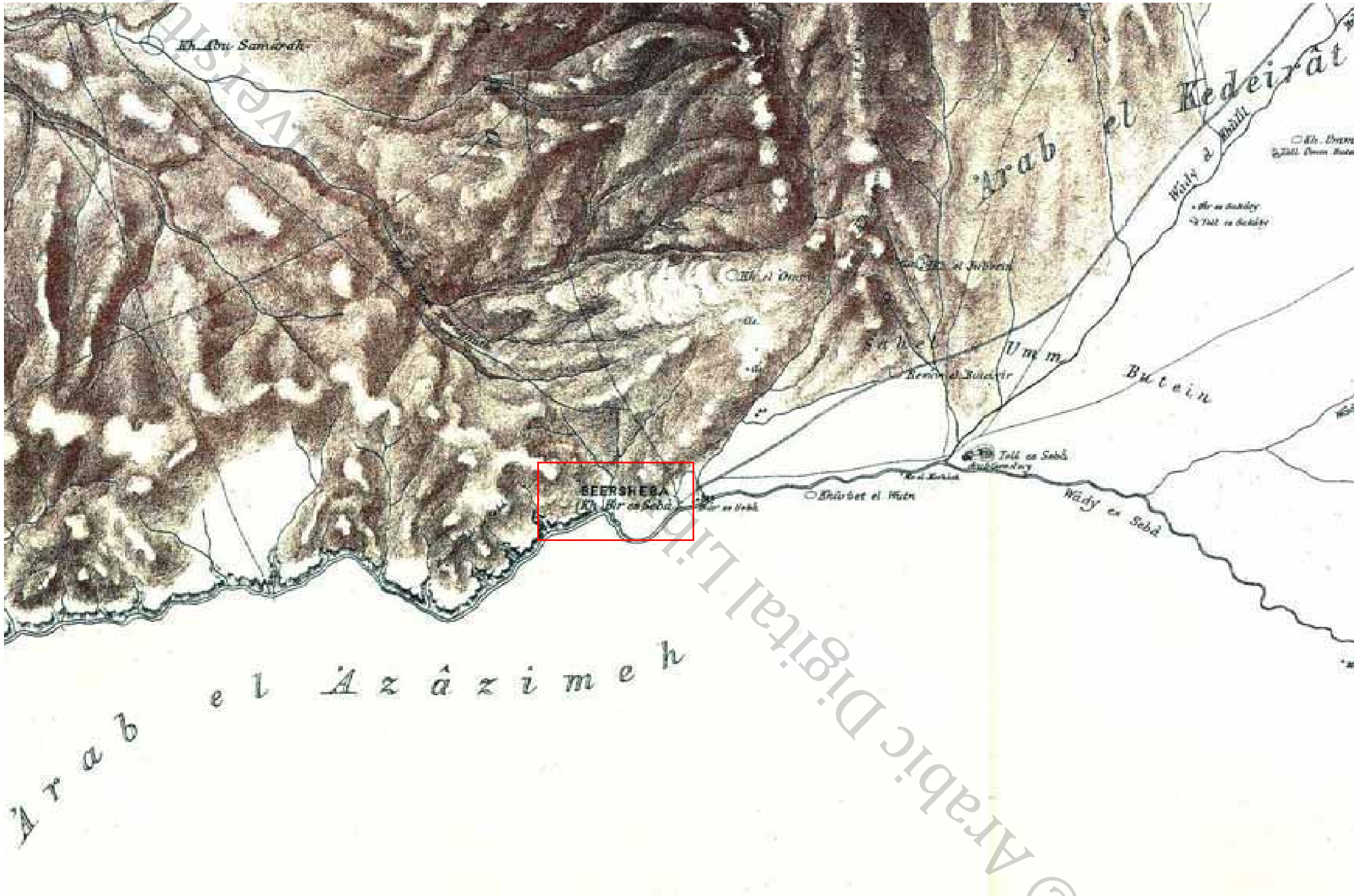
وهذا "التنظيم السياسي للشرق" يعبر عنه مخطط الخريطة على النحو الذي انتهى بها بين دول الحلفاء. وهو ما يمثل أساس الممانعات الأوروبية لمشروع محمد علي بإنشاء دولة كبرى بدأها بمصر وسورية. لذا لم تكن فلسطين وحسب مدار الصراع الدائر، إنما الشرق كله، فقد سعت القوى الكبرى إلى تفتيت جميع أراضي سورية الكبرى إلى كيانات صغرى، وذلك لمنع قيام أية قوة عربية موحدة من شأنها أن تشكل تهديدًا للمصالح الغربية في المنطقة. وهو الأمر الذي رفضه العرب في المؤتمر السوري العام الذي انعقد في دمشق في 2 تموز من عام 1919. ففي الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات مؤتمر الصلح، أعلن البرنامج الدمشقي الذي أصدره المؤتمر رفض مشروع تقسيم سورية، ورفض فصل فلسطين وإقامة "وطن قومي" لليهود فيها، داعيًا إلى إنشاء مملكة عربية مدنية وديمقراطية في سورية (الطبيعية)، ومطالبًا لها بـ"الاستقلال السياسي التام والناجز ضمن هذه الحدود: من الشمال سلسلة جبال طوروس، ومن الجنوب رفح وخط يمتد من الجوف إلى الجنوب من الخط السوري الحجازي الممتد من العقبة، ومن الشرق نهر الفرات والخابور وخط يمتد إلى الشرق من أبي كمال حتى الشرق من الجوف، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط" (جفريز 2010، جزء 2: 156-57). غير أن الحدود الطبيعية للمملكة العربية كانت في موقع التضاد الحاد مع حدود التقسيم الاستعماري لما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد رفضت دول الحلفاء مقررات المؤتمر السوري، حيث أعلنت معاهدة سان ريمو، التي وقعت عام 1920، تأكيدها حدود تقسيم مناطق الانتداب في سورية والعراق كما اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا في معاهدة سايكس-بيكو، كما أكدت الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن ضمنه وعد بلفور. وعليه لم تكن المعالجات الخرائطية لفلسطين والجغرافيا التاريخية التي أتقن صوغها البحث الأثري سوى حلقة في سلسلة إجراءات "التنظيم السياسي للشرق" كله.



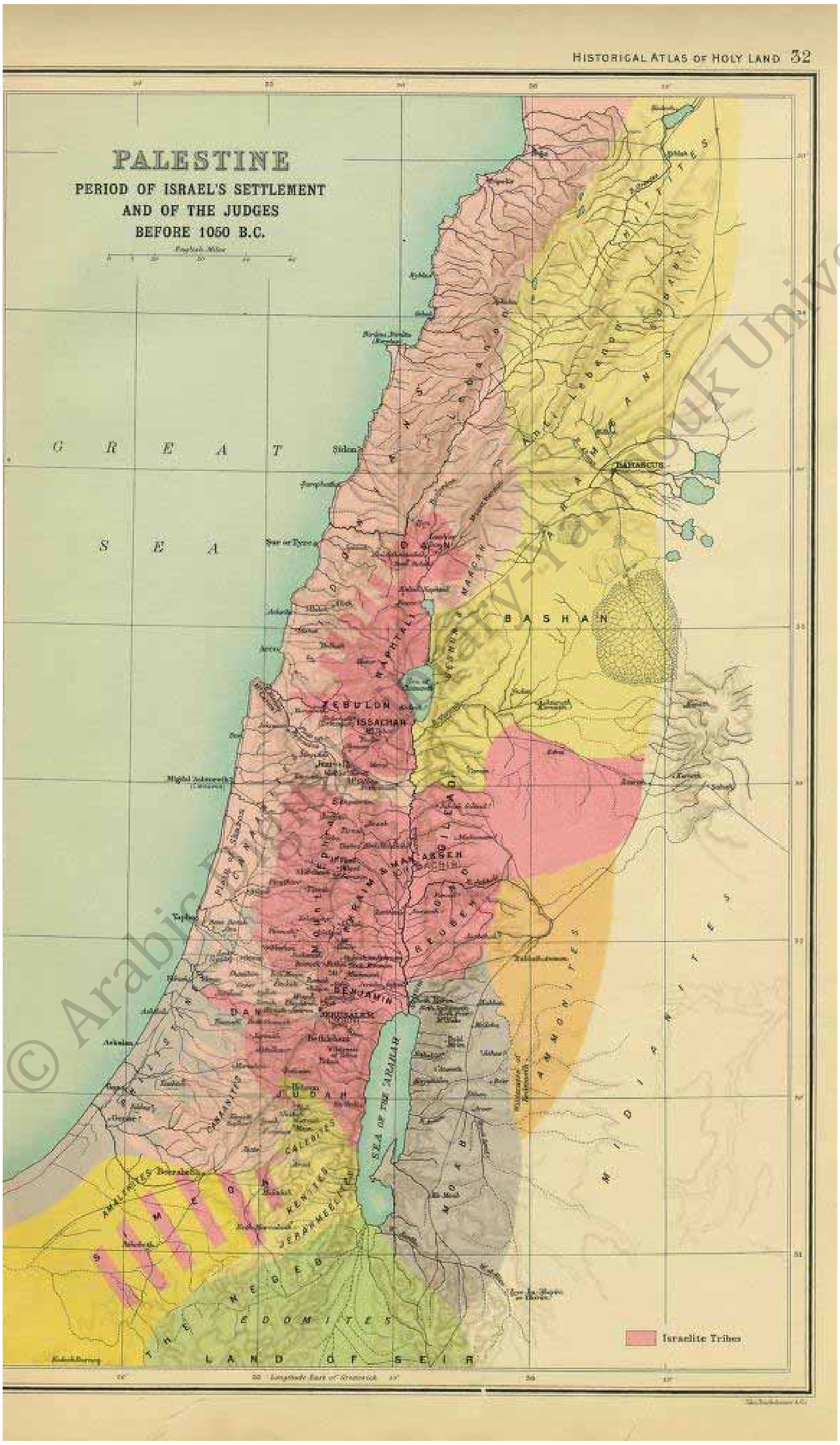
الشكل 13: مقطع من خريطة مسح "فلسطين الغربية"، يظهر منطقة صور حتى مصب الليطاني (Conder 1998: Sheet I).



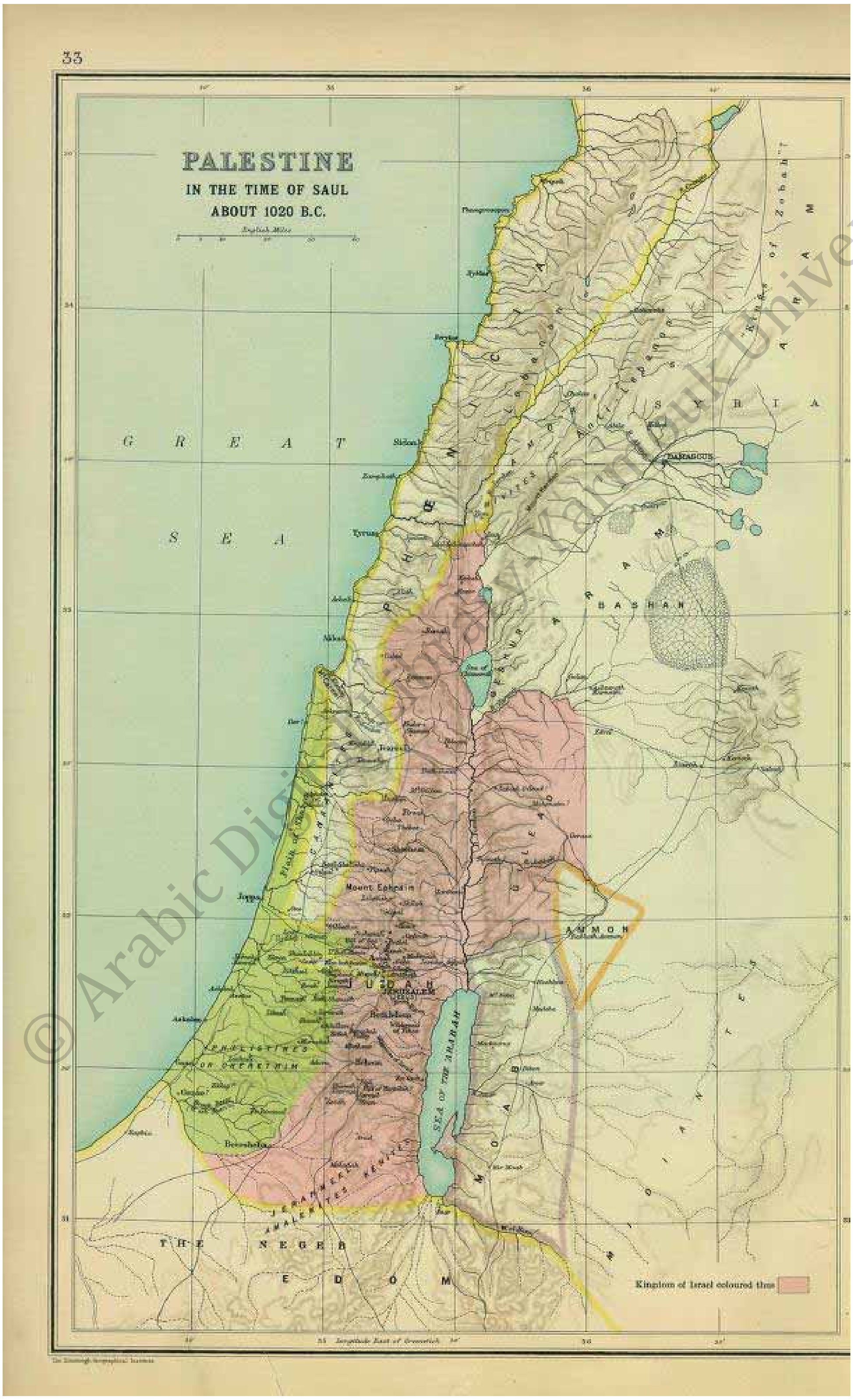
الشكل 14: مقطع من خريطة مسح "فلسطين الغربية" يظهر موقع تل القاضي (Conder 1998: Sheet II).



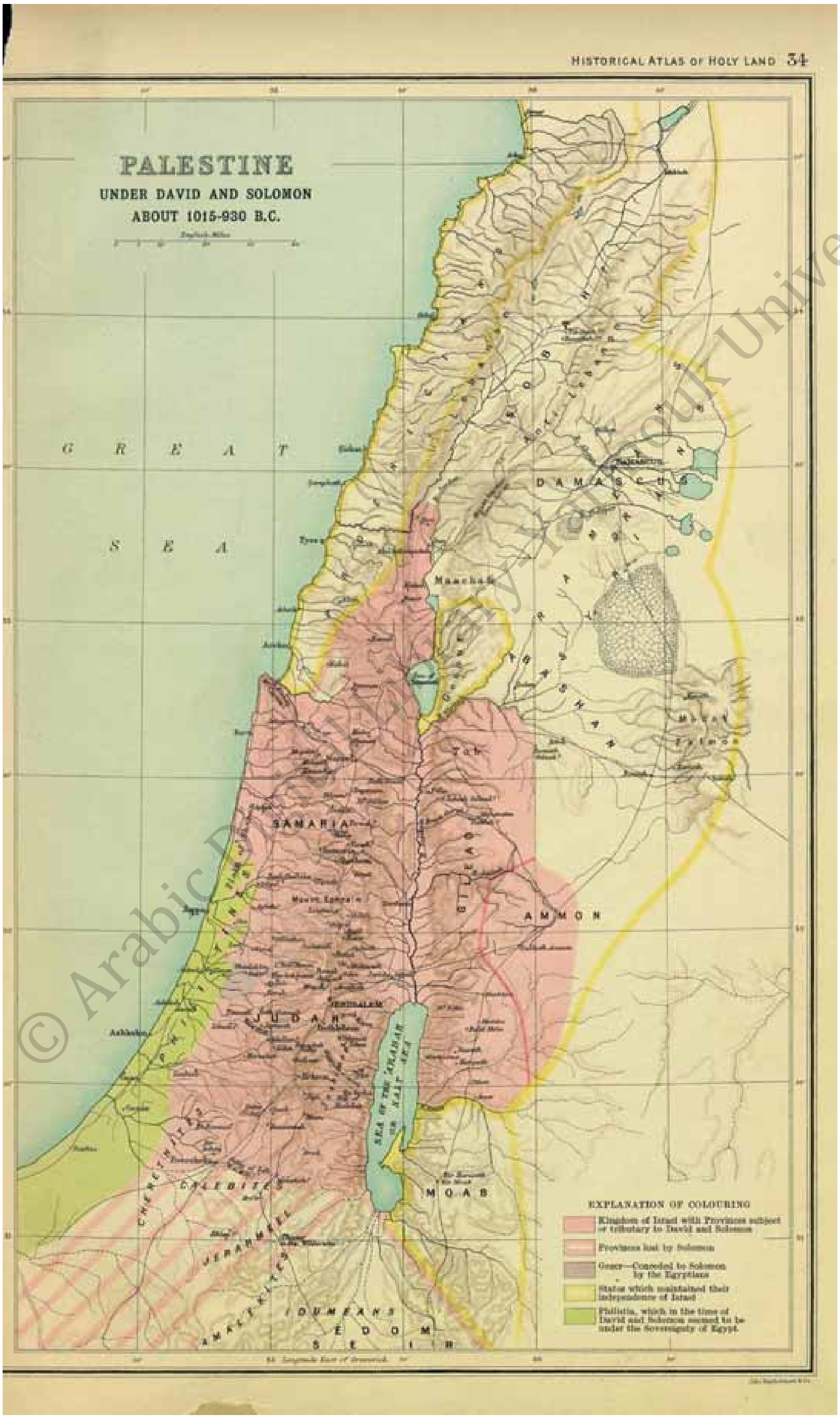
الشكل 15: مقطع من خريطة مسح "فلسطين الغربية" تظهر في نهايته بئر السبع (Conder 1998; Sheet XXIV).



الشكل 16: خريطة من أطلس جورج سميث ترسم صورة لمناطق انتشار القبائل الإسرائيلية على ضفتي الأردن (Smith 1915: 32).



الشكل 17: خريطة من أطلس جورج سميث ترسم صورة لفلسطين خلال حكم شاؤول (Smith 1915: 33).



الشكل 18: خريطة من أطلس جورج سميث ترسم صورة لفلسطين خلال حكم داود وسليمان (Smith 1915: 34).

لم يقتصر مسح "فلسطين الغربية" على وضع الخرائط وحسب، بل شمل وضع مذكرات ضمت خلاصات الأعمال الميدانية والمسحية التي غطت القرى والبلدات، والآثار، والطرق، والسكان ولغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وأسماء مواقعهم ومطابقاتها "الكتابية" (Saunders 1881: 3-4). وكانت خلاصة ذلك معلومات حول "كل ركن" في فلسطين، شارك في جمعها المساحون والخرائطيون والمختصون في الجغرافيا والجيولوجيا وعلوم النبات والحيوان، ونشرت في تسعة مجلدات،[25] منها فهرس عام لأسماء الأماكن التي دونت على خريطة المسح، ضم حوالي 9000 اسم من أسماء الأماكن والمعالم الجغرافية. وقد فهرست هذه الأسماء بالعربية، أي أنها كتبت بالحرف العربي، يقابلها بالإنجليزية الاسم ومعناه، وعلاقته بالعبرية في حال كان الموقع قديمًا كما يقول كوندر (1879, I: xvii-xviii). وعلى الرغم من توثيق كوندر لعدد كبير من الأسماء، إلا أنها اتسمت بعدم الدقة في النقل والترجمة، إضافة إلى فقدان أسماء لم توثق أصلاً (بنفنيستي 2001: 55-56؛ وانظر Conder 1879, I: xvii).

ونظرًا لعدم دقة نقل بعض الأسماء، كان الصندوق قد قام بعملية ضبط للأسماء ولتهجئتها بالعربية، حيث أوكل مهمة تحريرها إلى إدوارد بالمر (Palmer 1881: iii-v) الذي تضمن عمله "لوائح الأسماء العربية والإنجليزية" *The Survey of Western Palestine: Arabic and English Names Lists Collected during the Survey by Lieutenants Conder and Kitchener* فهرسًا بالأسماء مكتوبة بالحرف العربي، ومدعمة بتفسير لمعنى الاسم، ومنقحرة بالإنجليزية التي يقول بالمر إنه كان مجبرًا على اتباع الطريقة ذاتها التي كتبت بها على الخريطة قبل توليه مراجعتها، حيث أشار إلى قرار لجنة الصندوق الالتزام بمنهجية روبنسون في طريقة نقحرة الحروف العربية

---

[25] - "مذكرات في طبوغرافية وتضاريس الجبال ومياه وآثار الجليل" *Memoirs on the Topography, Orography, Hydrography and Archaeology of Galilee*: كوندر وكتشنر.

- "مذكرات في طبوغرافية وتضاريس الجبال ومياه وآثار السامرة" *Memoirs on the Topography, Orography, Hydrography and Archaeology of Samaria*: كوندر وكتشنر.

- "مذكرات في طبوغرافية وتضاريس الجبال ومياه وآثار يهودا" *Memoirs on the Topography, Orography, Hydrography and Archaeology of Judea*: كوندر وكتشنر.

- "أوراق خاصة في الطبوغرافيا والآثار والعادات والتقاليد" *Special Papers on Topography, Archaeology, Manners and Customs*: ولسون، ووارن، وكوندر، وكتشنر، وبالمر وآخرون.

- "القدس" *Jerusalem*: وارن وكوندر.

- "الحيوان والنبات" *Fauna and Flora*: هنري بيكر ترسترام Henry Baker Tristram.

- "الجيولوجيا" *Geology*: هال.

- "قوائم الأسماء العربية والإنجليزية" *Arabic and English Names Lists*: كوندر، وكتشنر، وستيواردسن H. C. Stewardson، و"فهرس عام كامل" *a Complete General Index*: كوندر، وكتشنر، وبالمر.

- "مسح فلسطين الشرقية" *Survey of Eastern Palestine*: كوندر.

(iiii). ووفق المنهجية ذاتها استعان كوندر بنصوص الكتاب المقدس والمصادر الكلاسيكية في تحديد أسماء الأماكن، وذلك بالاعتماد على الأسماء العربية المحلية (Banning 2005: 164)، حيث أعدت قوائم بالأسماء المتداولة، واقترحت مطابقاتها من العهد القديم وكتب الأبوكريفا، إذ وثق 622 اسمًا قديمًا، وطابق ثلثيها أي ما يعادل 434 اسمًا. وقد جاءت تلك العملية القسرية بنتائج لم يحظ بعضها لاحقًا بقبول الباحثين، ومنهم توراتيون رأوا أن بعض تلك المطابقات لم يكن صحيحًا، إذ ظن كوندر أن الجغرافيا التوراتية لفلسطين قد استقرت على نحو جيد، لا سيما بعد النتائج التي توصل إليها روبنسون (Pritchard 1968: 65; Albright 1971: 28).

لقد كانت محصلة أعمال الصندوق خريطة ذات أسماء عربية تلعثمت بأحرف رومانية غريبة عن مسامعها، وفهرسًا هجينًا من الأسماء الأصلية والأسماء العبرية. لكن الخطورة الأكبر تكمن في أن تلك القوائم قد وضعت الأساس لعملية استبدال الأسماء الأصلية بأخرى توراتية مفترضة. ويكفي للبرهنة على ذلك تتبع الحقائق التي كشف عنها ميرون بنفنيستي، أحد "المؤرخين الجدد"[26] في "إسرائيل"، من خلال دراسته لوثائق الأرشيف الصهيوني. ففي كتابه "المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948" (2001)، يرى بنفنيستي أن "رسم الخرائط ليس فقط أداة للحرب؛ إنه عمل سياسي مهم جدًا"، كان بالنسبة لـ"إسرائيل" أداة لبناء "الدولة" لا تقل أهمية عن شق الطرق وإنشاء المستوطنات (37، 38)، فـ"القوة التي تستخدمها إسرائيل - البلد الذي استثمر مصادر عظيمة في علم رسم الخرائط والعلوم ذات العلاقة- هي قوة هائلة" (72).

وكان بنفنيستي قد تتبع في دراسته عملية إزالة الأسماء العربية عن أماكنها، واستبدالها بأسماء توراتية أو عبرية. فقد كانت الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية التي تعنى برسم خرائط الإمبراطورية، تضم في عضويتها اللجنة الجغرافية للأسماء التي ضمت بدورها، منذ عام 1920، مستشارين يهودًا للشؤون المتعلقة بإطلاق أسماء عبرية على الأماكن في فلسطين (35-7). ولما كانت خرائط المساحة البريطانية تستند إلى نظرية روبنسون، وكذلك مسح "فلسطين الغربية" فقد جاء قرار الجمعية الملكية البريطانية بإبقاء اسم فلسطين على الخرائط الانتدابية. وهو ما

---

[26] "المؤرخون الجدد" أو "التأريخ الجديد": تيار تشكل في إسرائيل في ثمانينات القرن العشرين إثر الحقائق التي كُشف عنها بعد رفع السرية عن الأرشيف الصهيوني وفقًا لقانون الأرشفة الإسرائيلي. وتقوم وجهات نظر هؤلاء المؤرخين على أساس التحرر من مرتكزات التاريخ الصهيوني الرسمي/"التأريخ القديم"، لا سيما بتركيزهم على فهم طبيعة حرب عام 1948 "الموصومة بخطيئة إسرائيل الأصلية" (موريس 2003: 33-4؛ دوماني 2010: 74). لكن السياسات الإسرائيلية قد تمكنت من إقصاء هذا التيار الذي ظل دوره هامشيًا حتى تلاشى، لا سيما أن بعض رموزه، ومنهم بيني موريس نفسه، قد عاد وانحاز إلى المواقف الرسمية بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 (أنطوان شلحت في موريس 2003: 13).

رفضه اليهود، وما أثار خلافاً بين مستشاريهم وحكومة الانتداب. وعليه بدأ اليهود برسم الخريطة العبرية سرًا، وهـو مـا عـد الخطـوة الأولى في مـشروع تطهـير أسمـاء الأمـاكن في فلسطين في مرحلـة مـا قبـل "الدولـة". فمنـذ الثلاثينات، جرى العمل على إصدار نسخة عبرية مختصرة من خرائط المساحة الطبوغرافية، وكانت على مقياس 1:40,000، وأخرى على مقياس 1,250,000. ومع نهايات الثلاثينات، كان قد تشكل أرشيف مكتمل تقريبًا، جمعه اليهود سرًا وأخفوا مكانه عن البريطانيين حتى صدور قرار التقسيم عام 1947 (35-41). وما بين عامي 1948-1949 أصدرت دائرة المساحة الإسرائيلية خرائط جديدة على مقياس 1:100,000، وذلك بالاستناد إلى مصادر المساحة القديمة بما فيها الخرائط التي وضعها نيوكومب لمنطقة النقب قبل الحرب العالمية الأولى (Gavish في Levin, Kark and Galilee 2010: 9).

وتشير دراسة بنفنيستي إلى أنه قد جرى في عام 1949 تأسيس لجنة لتحديد أسماء الأماكن في منطقة النقب، وذلك بناءً على تكليف من رئيس وزراء "إسرائيل" ديفيد بن غوريون. وقد كان اثنان من أعضائها مستشارين سابقًا لدى حكومة الانتداب البريطاني للشؤون المتعلقة بإطلاق أسماء عبرية. وكانت هذه اللجنة على علاقة وثيقة بجمعية استكشاف إسرائيل، وتضم في عضويتها مختصين برسم الخرائط والآثار والجغرافيا والتاريخ، أنيطت بهم استنادًا إلى ذلك التكليف مهمة "التوثيق الملموس لاستمرارية الخيط التاريخي الذي لم ينقطع منذ زمن يوشع بن نون حتى أيام الفاتحين للنقب في جيلنا" (S.Yeivin في بنفنيستي 2001: 35-6).

واستنادًا إلى الوثائق الأرشيفية، يشير بنفنستي إلى خلاف آخر نشب ما بين الأعضاء اليهود أنفسهم في لجنة تحديد أسماء الأماكن في منطقة النقب. فقد كانت اللجنة تقوم بمحو الأسماء العربية، حيث تلجأ أحيانًا إلى تثبيت الأسماء العبرية بعد مراجعة الأسماء العربية، ثم ترجمتها إلى العبرية، أو على أساس التشابه الصوتي في اللفظ مع الأسماء العربية. وقد أثار ذلك خلافًا حادًا، إذ تحفظ على ذلك بعض أعضاء اللجنة ممن رأى أن "محو كل شيء مكتوب على الخارطة هو كارثة علمية"، وأنه "... لا توجد حجة فيما يتعلق بضرورة العبرنة نفسها. يجب عدم محو الأسماء العربية عن الخارطة. وإلا نكون أعقنا البحث العلمي. وسيكون من المناسب لنا أن نترك فتحة لتنقيح استنتاجاتنا مستقبلاً. إن محو الأسماء العربية سيكون مضرًا لكل من العِلم والخارطة". لكن ذلك الخلاف حُسم داخل اللجنة بفعل الضغوط السياسية التي مارسها رئيس الوزراء الإسرائيلي، حين دعا إلى وضع مسودة "صك ملكية" لأكثر من نصف أرض إسرائيل. وطلب إلى رئيس اللجنة يقول "إننا مجبرون على إزاحة الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة. إننا ببساطة لا نعترف بحق العرب السياسي بامتلاك الأرض، ولا نعترف أيضاً بحق امتلاكهم الروحاني ولا بأسمائهم" (38، 42-3).

وهكذا، انطلقت حملة تغيير أسماء الأماكن وعبرنتها على أشدها. ومضى الباحثون في مطابقة أسماء الأماكن الواردة في التوراة مع مواقع محددة على الأرض، بيد أن ذلك لم يجد نفعًا على الدوام، ولم تكن المسألة بالأمر اليسير. فقد أطلقت اللجنة اسم "جبل هور" الذي يفترض أن النبي هارون دفن فيه، على جبل في وسط النقب، وذلك على الرغم من الاتفاق بأن ضريح النبي هارون يقع في جبل هارون قرب البتراء. وبعد مضي حوالي عشرين عامًا، جرى تغيير الاسم إلى "جبل صين". وللمحافظة على شرف اللجنة كما يقول بنفنيستي، جرى الاحتفاظ باسم جبل هور، إلا أنه وضع بين مزدوجين. وفي حالات أخرى، كانت اللجنة تقوم بتسمية بعض الأماكن بأسماء شخصيات وردت في الكتاب المقدس، على الرغم من عدم وجود روابط تاريخية بينها وتلك المواقع. وفيما يتعلق بأسماء أماكن تخص الظواهر الطبيعية والتكوينات الجيومورفولوجية والنباتات والكائنات الحية؛ فقد أخذ أعضاء اللجنة الأسماء العربية التي تحمل مضامين وصفية كان يطلقها البدو على تلك الأماكن، وقاموا بترجمتها إلى العبرية (6-44).

وكان بنفنيستي أشار إلى أن لجنة تحديد أسماء الأماكن في منطقة النقب قد استندت إلى المسوحات والخرائط التي قام بها صندوق استكشاف فلسطين، ومنها الخريطة (1:125,000) التي وضعها كتشنر ولورنس خلال المسح الذي قام به نيوكومب في منطقة النقب قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك على الرغم من عدم كفاية ودقة الأسماء التي رصدها المسح الذي لم يكتمل (40). وبعد احتلال فلسطين عام 1948، أنهت لجنة تحديد أسماء الأماكن في النقب عملها في عام 1950. وفي عام 1951 أقرت حكومة "إسرائيل" تشكيل لجنة المسميات الحكومية، وهي لا تزال حتى الآن تعمل على تغيير أسماء الأماكن الفلسطينية.

إن الخريطة بوصفها أداة للقوة لا تلقي سلاحها لحظة أن تضع الحرب أوزارها، فثمة قوة كامنة في خطابها الذي يقوم من خلاله المستعمر بإعادة إنتاج الأرض عبر فرض حقائق جغرافية وتاريخية وثقافية تصبح شكلاً آخر من أشكال ممارسة القوة. فالخريطة وحدودها وأيقوناتها ولغتها ومسميات أماكنها تعد بمجملها حالة مكتملة من ثقافة القوة. وهذه المسألة يمكن فحصها مجددًا من خلال الكشف عن السياسات التي عمل من خلالها البحث الأثري على تنقيب المواقع وتغيير مسمياتها في سياق إعادة تأويل الخريطة وتقديم رواية تاريخية جديدة لها.

الفصل الخامس

تأويلات الخريطة

ونقض النقد في خطاب "الأرض المقدسة"

تأويلات الخريطة

ونقض النقد في خطاب "الأرض المقدسة"

"إن جوهر الادعاءات بملكية الأرض، ومن ثم الحق في تسميتها، قائم على مفهوم القومية والدولة. وفي هذه المنطقة على وجه الخصوص يتطابق الصراع المعاصر حول فلسطين مع تصوير الدراسات التوراتية للماضي. فاختيار اللغة، وتسمية الأرض هي جزء من تلاعب القوة الذي من خلاله تؤكد العلاقة مع الأرض أو يتم إنكارها".

(وايتلام 1999: 104)

تأريخ الأرض

بانقضاء النصف الأول من القرن التاسع عشر تقريبًا، كانت المرحلة الأولى من الاستكشاف الأوروبي لفلسطين قد أنجزت. أما ما تبقى من العمل؛ فكان يتمثل بإجراء مسوحات دقيقة والقيام بتنقيبات للكشف عن المواقع الوارد ذكرها في الكتاب المقدس (Price 1904b: 7; Bartlett 1997: 4). وما بين أعوام 1866 و1888، كان صندوق استكشاف فلسطين قد تمكن من تحقيق أهدافه الثلاثة الأولى بمسح فلسطين، واستكشاف القدس، ودراسة المناخ والتاريخ الطبيعي لفلسطين. ومنذ عام 1888، بدأ العمل على تحقيق الهدف الرابع المتمثل بتنقيب تلال فلسطين (Matthers 1989: 37). ففي تلك المرحلة من البحث، نشرت مجلة *The Old Testament Student* مقالاً تحت عنوان لافت للنظر: "استكشاف فلسطين: ماذا تبقى للعمل"، جاء فيه أن مسح "فلسطين الغربية" قد أُنجز بشكل دقيق، وظهرت نتائجه في الخرائط التي أعدها الصندوق، وأنه لم يتبق من عملية الاستكشاف السطحي ما هو أكثر من

ذلك. لكن ثمة تساؤلات مهمة تتطلب سبر غور الأرض لكشف المدونات الدفينة في فلسطين (McGarvey 1886: 69).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في ظل سياسات التغلغل الأوروبي وتزايد الاهتمام بالآثار وسرقتها، كانت السلطات العثمانية قد أقرت في عام 1884 قانون الآثار العثماني الأول بهدف تنظيم العمل الأثري في البلاد التابعة لسلطة الحكومة العثمانية. وكان هذا القانون يسمح بإجراء أعمال المسح والتنقيب في المواقع الأثرية مشترطًا لإجرائها، ولأول مرة، استصدار تصريح من السلطات العثمانية[27] (Abu El-Haj 2001: 42). فقد كان صندوق استكشاف فلسطين قد تقدم إلى السلطات العثمانية بطلب إذن لـ"الحفر في القدس وعلى جانبي الأردن بغرض تعيين الأماكن المقدسة" (من محضر جلسة اللجنة التنفيذية بتاريخ 18 ديسمبر، 1888 في Matthers 1989: 37-8). لكن أعمال الحفر في القدس لم تستكمل.

وبانتهاء المرحلة السابقة من صيرورة البحث الأثري، والتي اتسمت بالاعتماد على المعلومات المستقاة من المصادر المكتوبة، لا سيما العهد القديم، وعلى البحث في أسماء الأماكن العربية، بدأت مرحلة أخرى دشنها صندوق استكشاف فلسطين بالتنقيب في تل الحسي عام 1890.[28] وكانت هذه المرحلة قد شهدت التطور الحاسم في مجال البحث الأثري عندما قام بتري ثم بلس باتباع منهج جديد يقوم على إمكانية تأريخ المواقع من خلال فهم طبيعة التلال الأثرية التي تضم طبقات تسلسلية يمكن تأريخ كل منها من خلال اللقى التي يعثر عليها فيها، لا سيما الفخار. وبذا أمكن التمييز بين الطبقات الأثرية الرئيسة ووضع جدول زمني لها، الأمر الذي بدأ معه استخدام الدليل الأثري في عملية البحث في مطابقات المواقع التوراتية (Miller 1983: 120; MacDonald 2000: 12; Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 22).

---

[27] كان هذا القانون يشترط استصدار التصريح من متحف الآثار في الآستانة، على أن يتضمن تحديد المدة الزمنية لأعمال الحفر والتنقيب، وتقديم وصف دقيق للمكان المقترح مرفقٍ بمخطط يغطي مسافة 10 كيلومترات يحظر التنقيب خارجها، على أن تؤول ملكية ما يتم العثور عليه والكشف عنه إلى الحكومة العثمانية، وتنقل اللقى الأثرية إلى الآستانة بإشراف ممثل الحكومة الذي يرافق بعثة التنقيب، بينما تؤول للمنقب حقوق الدراسة والنشر. كما تضمن هذا القانون حظر الحفر بجوار الأماكن المقدسة والمنشآت العسكرية (انظر في الشلبي والعدوان 2011: 57-8).

[28] ذكر اسم تل الحسي بالعربية على هذا النحو في قوائم أسماء "مسح فلسطين الغربية"، حيث فسر كوندر معناه بأنه الأرض التي يُستنقع فيها الماء، لكن بلس اقترح معنى آخر هو تل الحصى mound of pebbles (Bliss 1894: 140). وبعد أن كانت الباحثة قد استخدمت في هذه الدراسة اسم تل الحصى بدلاً من تل الحسي، وجدت أن الاسم يذكر في مصادر أخرى بصيغ مختلفة، لذا آثرت الإبقاء على اسم تل الحسي إلى حين تحديد الصيغة الصحيحة له.

وبدءًا بهذه المرحلة، انطلقت حملة شارك فيها صندوق استكشاف فلسطين والجمعيات والمدارس الأوروبية والأمريكية الأخرى لتنقيب عدد من التلال التي يعتقد أنها مواقع توراتية، وهي:

1893-1890	تل الحسي "لخيش" التوراتية: بتري، وأكمل بلس العمل من بعده حتى عام 1893.
1897-1894	القدس: بلس وأرتشبالد ديكي Archibald Dickie.
1900-1898	تنقيبات في تل زكريا، وتل الصافي "جت"، وتل الجديدة (لم تكن قد حددت مطابقتها بعد)، وتل صندحنة "مريشة": بلس وماكلستر.
1905-1902 1909-1907	تل أبو شوشة "جازر": ماكلستر.
1903-1902 1904	تل تعنك: إرنست سلين Ernest Sellin.
1905-1903	تل المتسلم "مجدو": شوماخر.
1909, 1907	أريحا: سلين.
1910-1908	سبسطية "سماريا": جورج أندرو رايسنر George Andrew Reisner، وكلارنس ستانلي فيشر Clarence Stanley Fisher، وديفيد غوردن ليون David Gordon Lyon.
1912-1911	بيت عين شمس "بيت شمش": دنكن مكنزي Duncan MacKenzie (Luckenbill 1910: 21; www.pef.org.uk).

وبانطلاق مرحلة التنقيب عن المواقع التوراتية المفترضة، بدأت الإرهاصات الأولى لعملية التأريخ لآثار فلسطين. فخلال التنقيبات التي جرت مثلاً في تل أبو شوشة، استخدم ماكلستر مفاهيم تأريخية غير واضحة مثل "ما قبل الساميين" و"ساميين" و"سامي ثان" و"سامي ثالث" و"سامي رابع". وباشتراك ماكلستر مع بلس في تنقيبات جنوب فلسطين في تل صندحنة، وتل الصافي، وتل زكريا، وتل الجديدة نجد أن التأريخ التوراتي قد أصبحت ملامحه أكثر وضوحًا: عصر ما قبل الإسرائيليين المبكر (حتى 1500 قبل الميلاد)، وعصر ما قبل الإسرائيليين المتأخر (1500-800 قبل الميلاد)، والمرحلة اليهودية (800-300 قبل الميلاد)، والمرحلة السلوقية (منذ 300 قبل الميلاد) (إبراهيم 2010: 21-2).

ومنذ عام 1913، ومع استعدادات الدول الكبرى لدخول الحرب العالمية الأولى، شهدت حركة التنقيب عن الآثار تراجعًا، لكنها ما لبثت أن استؤنفت بعد انتهاء الحرب وترتيبات اتفاقية سايكس-بيكو وما تلاها. ففي سياق إدارة المناطق المستعمرة، أنشأ المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل دائرة الآثار الفلسطينية عام 1920. وجاء ذلك في العام نفسه الذي أنشئت فيه حكومة الانتداب، الأمر الذي يؤكد أهمية العمل الأثري وتلاحمه بالمجال السياسي. ولا أدل على ذلك من أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي جاء متضمنًا وعد بلفور، قد اشتمل على قواعد خاصة لتنظيم العمل الأثري في البلاد. فقد نصت المادة 21 على أنه "يترتب على الدولة المنتدبة أن تؤمن وضع تنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثنى عشر شهرًا من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامنًا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية". وفي القواعد التي تأتي عليها المادة 21 من الصك، نصت القاعدة 7 على: "يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين لديهم أدلة كافية على خبرتهم في الآثار، ويترتب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التصريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر". أما القاعدة 8 فنصت على: "يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها الدائرة، فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى المكتشف تعويضًا عادلاً بدلاً من إعطائه قسمًا من الآثار المكتشفة".

وهكذا، وفي ظل وعد بلفور، أصبحت آثار فلسطين هدفًا أكبر للبحث في تاريخ "الأرض المقدسة" باعتباره واجبًا يقتضي من الجميع المساهمة في تحقيقه. وفي سبيل ذلك دشنت بريطانيا البروتستانتية "مشروعًا دوليًا ضخمًا" لتنقيب "الأرض المقدسة"، "ليس أقله الكشف الكامل عن مدينة داود القديمة" في القدس بحسب ما أعلنت مجلة "التايمز" في حينه (*Times* 1922: 290). ففي الفترة ما بين عام 1921 و1936[29] لم تمض سنة واحدة دون إجراء مزيد من التنقيبات، حتى بلغ عدد المواقع المستكشفة ذروته مع بداية الثلاثينات (Albright 1971: 35)، فأطلق على فترة الانتداب البريطاني ما يسمى "العصر الذهبي" للتنقيبات الأثرية في فلسطين. وكانت تلك التنقيبات قد أتت في سياق مشروع المطابقات الجغرافية، والذي اتخذ من نظرية روبنسون مرجعًا لتعيين المواقع التوراتية التي سيجري التنقيب فيها. وجاء التركيز الأكبر لتلك التنقيبات في مواقع التلال بهدف الكشف عن البقايا العمائرية للمدن القديمة في المواقع التوراتية المفترضة (انظر Negev and Gibson 2001: 48). وبذلك حددت المواقع المستهدفة للتنقيب بناءً على

---

[29] شهدت الأعوام ما بين 1936 و1939 الثورة الفلسطينية، حيث عم فلسطين إضراب وعصيان عام، توقفت على إثرهما أعمال التنقيب حتى عام 1939 (Silberman 1998: 18).

المطابقات التوراتية، وجرى تغيير أسمائها واستبدالها بأخرى توراتية. ومن تلك المواقع: تل الحسي "لخيش"، وتل السلطان "أريحا"، وتل المتسلم "مجدو"، وتل الدوير "لخيش"، وتل الفول "جبعون" (Whiting 2007: 246-47).

وكانت أولى أعمال التنقيب البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى تلك التي أجراها غارستنغ وفثيان أدامز Phythian Adams في عسقلان فيما بين 1921-1920 (إبراهيم 2010: 26). كذلك نفذت خلال هذه الفترة تنقيبات في القدس، أجراها ماكلستر وجون غارو دنكن John Garrow Duncan فيما بين 1923-1925، وتنقيبات أجراها كروفوت وغريس فتزجيرالد Grace M. FitzGerald في منطقة الواد بالقدس في عام 1927 (www.pef.org.uk). وكان بتري الذي توقف سابقًا عن التنقيب في تل الحسي، قد عاد بعد انقطاع طويل للتنقيب في فلسطين خلال العشرينات، حيث نقب في تل العجول قرب غزة، وتل الفارعة الجنوبي باعتباره "بيت بليت"، وتل الجمة باعتباره موقع "جرار" التوراتي.

وبإطلاق بريطانيا يد البعثات من مختلف دول العالم للتنقيب في "الأرض المقدسة"، كثفت المؤسسات والجامعات الأمريكية جهودها للتنقيب في فلسطين، وقامت بإيفاد بعثات تنقيب تعمل على نطاق موسع، حيث نقبت في مواقع رئيسة بالنسبة للبحث التوراتي، منها بيسان التي شكلت بداية البحث الأمريكي في "الأرض المقدسة" خلال عهد الانتداب على فلسطين، حيث قامت بالتنقيب فيها جامعة بنسلفانيا بإشراف فيشر وألن رو Alan Rowe وفتزجيرالد (1921-1923, 1925-1928, 1930-1933). كما جرت تنقيبات في تل المتسلم بإشراف فيشر وفيليب غاي Philip Langstaffe Ord Guy وغوردن لاود Gordon Loud (1925-1939)، وفي سبسطية بإشراف كروفوت وكنيون وإليعازر سوكنيك Eliezer Sukenik (1931-1933، 1935)، وفي أريحا بإشراف غارستنغ (1930-1936)، وفي تل الدوير، باعتباره "لخيش" التوراتية، بإشراف جيمس ستاركي James Starkey (1932-1936) (Negev and Gibson 2001: 48). وفيما يتعلق بتنقيبات سبسطية، تجدر الإشارة إلى الدور المباشر للمؤسسات الأكاديمية التابعة للحركة الصهيونية في التنقيب عن آثار فلسطين في مرحلة ما قبل "الدولة"، عبر إنشاء قسم للآثار في الجامعة العبرية منذ عام 1934. فقد شارك سوكنيك في تنقيبات سبسطية ممثلاً عن الجامعة العبرية ضمن بعثة بريطانية أمريكية صهيونية مشتركة، حيث كانت الحركة الصهيونية قد أوفدته لدراسة الآثار الكلاسيكية في برلين، حيث عاد إلى فلسطين عام 1922 وبدأ بحفر عدد من المدافن بالقرب من القدس، ثم عمل في دائرة الآثار اليهودية في الجامعة العبرية، وأصبح رئيسًا لها. وقد وجه ابنه يغائيل يادين لدراسة الآثار، وكان أول رئيس لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي إلى أن أصبح أستاذًا للآثار في الجامعة العبرية، وشغل منصب نائب رئيس وزراء "إسرائيل" (إبراهيم 2010: 24، 27).

كما أجرت المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية فيما بين 1926-1935 تنقيبات في تل النصبة شمالي القدس باعتباره موقع "مصبة" التوراتي، بإشراف تشستر ماكون Chester McCown. كذلك نقب ألبرايت في عام 1934 في موقع بيتين باعتبارها "بيت إيل". أما الفرنسيون فقد نقبوا ما بين أعوام 1933-1935 بإشراف جودث ماركيه-كروْز Judith Marquet-Krauze في موقع التل باعتباره "عاي" التوراتية.

وقد أسهمت التنقيبات في مواقع التلال، وفي مدن مفتاحية مثل القدس، في تشكل المعرفة الحالية حول تأريخ وثقافة ما يسمى بـ"الفترة التوراتية" بحسب مقدمة "الموسوعة الأثرية للأرض المقدسة" (Negev and Gibson 2001). ووضعت تلك التنقيبات الأساس لما اصطلح عليه بـ"علم الآثار التوراتي" الذي استخدم أحداث التاريخ التوراتي لقراءة تاريخ فلسطين القديم. وقد استند هذا المنهج "التأريخي" إلى ما عرف بالنظرية التقليدية Conventional Theory التي ارتكزت إلى ثلاثية ألفت بين شواهد النص التوراتي، والطبقة الأثرية، والتسلسل الزمني. وكرست في خدمة هذه النظرية مشاريع التنقيب الثلاثية في مواقع تل المتسلم وتل القدح وتل أبو شوشة المذكورة في سفر الملوك (1: 9) باعتبارها "مجدو" و"حاصور" و"جازر" على التوالي، حيث شكلت تلك المواقع الركائز الأساسية في بناء النظرية التقليدية، وحظيت بأولى مشاريع التنقيب منذ بدايات القرن العشرين (Finkelstein 2007a: 111). ورصدت لذلك موارد علمية ومالية ضخمة، إذ بدأت جامعة شيكاغو تنقيباتها في تل المتسلم خلال العشرينات بموازنة بلغت مليون دولار أمريكي (Davis 2005: 55). فقد كان هذا الموقع أحد المواقع المفتاحية لتأريخ العصر الحديدي وارتباطه بالعهد القديم. وكان فيليب غاي، المدير الميداني لبعثة التنقيب، أول من تقدم بتفسير الموقع الأثري لتل المتسلم باعتباره "مجدو السليمانية"، إذ فسر الأبنية المعمدة التي كشف عنها في السوية IV بـ"اسطبلات سليمان". ولا يزال هذا الموقع علامة فارقة في النقاش حول إساءة استخدام العهد القديم في تفسير الآثار، وهو ما دفع باحثين إلى دراسة علاقة البحث الأثري بالمجال السياسي من خلال الدور الذي أداه فيليب غاي المعروف بصهيونيته وارتباطاته العسكرية (Green 2009: 171, 173).

وكانت هذه الفترة من البحث الأثري ارتبطت باسم وليم ألبرايت مدير المدارس الأمريكية للأبحاث الشرقية، إذ أجرى تنقيبات في تل الفول (1922-1923) وتل بيت مرسم (1926-1936)، شق خلالها طريقًا جديدًا نحو تقدم "علم الآثار التوراتي" حتى عد "أبا علم الآثار التوراتي"، ممهدًا الطريق لهيمنة "علم الآثار التوراتي" الأمريكي على كتابة تاريخ فلسطين طيلة القرن العشرين (Hallote 2011: 156). ويعد ألبرايت، شيخ المنظرين التوراتيين، من أهم الداعين لمفهوم أن لا تعارض بين علم الآثار وروايات التوراة. وفيه قيل إن علماء الآثار التوراتيين يحملون المعول بيد والتوراة باليد الأخرى (وايتلام 1999: 95، الهامش).

وكان ألبرايت قد تمكن خلال تنقيباته في تل بيت مرسم في جنوب فلسطين من تحقيق أهم إنجازاته كما يقال، حيث توصل إلى تطبيق منهج التأريخ بالتسلسل الزمني وفق تصنيفات العصور الحجرية والبرونزية والحديدية، إذ بدأ بإدخال تحسينات على التقسيم الزمني للفخار الذي وضعه بتري في تل الحسي. ففي الوقت الذي استندت فيه منهجية بتري إلى تتبع الطبقات ثم تمييز أنماط الفخار في كل منها؛ فإن ألبرايت استبدل تلك المنهجية بأخرى تقوم على ملاحظة التطور في أشكال الفخار للتمييز بين الطبقات، الأمر الذي مكنه من وضع "فهرس جديد" للفخار في فلسطين. ونتيجة لمعرفته بالتاريخ واللغات، إضافة إلى الآثار، تمكن ألبرايت من تفسير الآثار وفقًا للتاريخ التوراتي، مستخدمًا هذه التوليفة من النص التوراتي والشواهد الأثرية بهدف دعم مصداقية روايات العهد القديم، وذلك في مواجهة ما أسماها التوراتيون بالاتجاهات "الراديكالية" المناهضة للتقاليد التوراتية. وهي اتجاهات انتشرت بين أوساط الباحثين الألمان مثل يوليوس فلهاوزن وألبرشت ألت Albrecht Alt ومارتن نوت Martin Noth (Bartlett 1997: 7). وكانت جهود ألبرايت في تصنيف الفخار إلى العصور البرونزية والحديدية قد شجعت الآثاريين اليهود على تنقيب كنس ومقابر ظنًا منهم بأنها يهودية (انظر Negev and Gibson 2001: 48). وبذلك أصبح العهد القديم يؤدي دور المقرر في تعيين المواقع التي سيجري التنقيب فيها، وذلك ليس بالأمر الجديد. لكن الجديد هذه المرة هو البحث في مواقع ما باتت تعرف بالفترة الانتقالية ما بين نهاية العصر البرونزي المتأخر وبدايات العصر الحديدي (1550-1200 قبل الميلاد)، وبالعصر الحديدي (1200-330 قبل الميلاد). وذلك بحسب النظام التأريخي الذي وضعه ألبرايت ليعدل به النظام الذي أقرته في عام 1921 مدارس الآثار البريطانية والفرنسية والأمريكية في القدس بالتعاون مع دائرة الآثار، حيث قسم ألبرايت العصر الحديدي إلى:

- العصر الحديدي الأول: عصر القضاة والمملكة الموحدة، ويمتد من القرن الثاني عشر إلى العاشر قبل الميلاد.
- العصر الحديدي الثاني: انقسام المملكة، ويمتد من القرن التاسع حتى بداية القرن السادس قبل الميلاد.
- العصر الحديدي الثالث: النفي والعودة، ويمتد من حوالي 550-330 قبل الميلاد (Albright 1971: 111-12).

وبذلك أصبحت روايات العهد القديم، لا سيما روايات الخروج واحتلال أرض كنعان والملكية ثم الانقسام والسبي والشتات، تشكل مجمل الافتراضات والتصورات المسبقة حول تاريخ فلسطين القديم. واستنادًا إلى تلك الافتراضات، شكلت رواية غزو كنعان الواردة في سفر يشوع بنية الأنموذج "التاريخي" الذي صممه التوراتيون المحافظون لاستعادة الواقع القديم للعهد القديم، حيث أسند هؤلاء تاريخ الأحداث والمواقع التي ورد ذكرها في العهد القديم في سياق رواية الغزو إلى الفترة التي تقابل العصر البرونزي المتأخر. وقد استتبع ذلك الافتراض في البحث التوراتي افتراض مسبق آخر يقود إلى أن الدلائل الأثرية من المدن ذات الصلة بعملية الغزو لا بد وأن تقدم

دلائل على السكن تعود إلى العصر البرونزي المتأخر، وأن تلك المدن التي دمرها الإسرائيليون يفترض أن تعكس بدورها شواهد على الدمار الذي لحق بها خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وبذلك جرى البحث عن تاريخ إسرائيل القديمة عبر محاولة الكشف عن أسوار المدن والجدران والقصور والمعابد وأواني العبادة والكتابات والمسكوكات، وأية شواهد مادية أخرى تدل على حدوث تغيرات ثقافية أو طبقات دمار في المدن الفلسطينية تعود إلى نهايات العصر البرونزي المتأخر (Bartlett 1997: 9). لذا اعتقد التوراتيون أن غالبية المواقع التي جرى التنقيب عنها فيما بين أعوام 1921-1936 كشفت عن طبقات دمار تسببت بها حملات يشوع العسكرية. ومن تلك المواقع أريحا و"لخيش" و"جازر" و"بيت إيل" و"دبير". فقد رأى ألبرايت إثر تنقيباته في "دبير" و"بيت إيل" في أواخر العشرينات وبدايات الثلاثينات أن هاتين المدينتين كانتا كنعانيتين، وأنهما دمرتا في عام 1230 قبل الميلاد على يد القبائل الإسرائيلية. لكن المواقع التي جرى التنقيب فيها أو أعيد التنقيب فيها خلال الخمسينات أظهرت أن المواقع المفترضة مثل أريحا و"جبعون" و"عاي" و"لخيش" و"جازر" لم تكن مسكونة خلال العصر البرونزي المتأخر الثاني (أبو طالب 2006: 154، 161).

كذلك كانت مملكة داود وسليمان ذات الصيت الإمبراطوري المجال الأكثر أهمية وإثارة في تاريخ البحث التوراتي، لذا ركزت بواكير العمل الأثري خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر على مدينة القدس التي يعتقد التوراتيون أنها كانت عاصمة داود وسليمان. لكن المنشآت الحديثة على جبال القدس حالت دون وصول التنقيب إلى الطبقات الأثرية الأقدم، الأمر الذي تحول معه البحث عن مملكة داود وسليمان إلى التنقيب في مواقع أخرى، كان في مقدمتها تل المتسلم الذي شهد أكبر وأشمل عمليات تنقيب في تاريخ ما يسمى بـ"علم الآثار التوراتي" .(Finkelstein 2007a: 108)

وهكذا أصبحت روايتا الغزو والملكية مصفوفتين أساسيتين في البحث التوراتي الذي انهمك، ولا يزال حتى اللحظة، في البحث عن الآثار المادية لاحتلال أرض كنعان وإمبراطورية داود وسليمان. وهو ما بات يعرف بـ"المشكلة التوراتية" التي كشفت عن "استعصاء هذا الربط كلما تقدمت التقنيات الأثرية واتسعت الهوة بين تاريخ فلسطين المستمد من آثارها وتاريخ فلسطين التوراتي" (الأسعد 2010: 69). ويتمثل ذلك "الاستعصاء" باستخدام الدليل التوراتي باعتباره دليلاً أثريًا (1976: 7-8). وإذا ما أرجعنا الأصول الحديثة لتاريخ البحث في الجغرافيا التاريخية إلى روبنسون، فإن ثمرة أعماله في فلسطين تشكل المدونة الأولى لمطابقات المواقع، والتي استند فيها إلى مقاربة الاسم الحديث للموقع مع الاسم القديم الوارد في المصادر المكتوبة، لا سيما العهد القديم و"معجم البلدان" ليوسيبوس. وعلمًا بأن كوندر قد اتبع منهجية روبنسون في توثيق أسماء المواقع التي شملها مسح "فلسطين الغربية"،

فقد عرَّف مطابقات المواقع *Site Identification* بأنها عملية "استرجاع موقع تاريخي قديم لا يزال معروفًا لدى السكان المحليين باسمه الأصلي أو المعدل" (Conder 1879, I: xxii).

وعلى الرغم من العدد الكبير من تنقيبات المواقع التي جرت منذ قرن ونيف، فإن البحث التوراتي كشف خلال مسيرته الطويلة عن إشكالات وإخفاقات حقيقية وبنيوية، إذ لا تزال مثلاً طبيعة وزمن الخروج وطريقة غزو كنعان أسئلة مفتوحة للنقاش لدى الباحثين التوراتيين، لم تحسم بعد. فقد بدا من المستحيل تحديد ما إذا كان تدمير المواقع خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد قد جرى بفعل الإسرائيليين، أم المصريين، أم غير ذلك. والأكثر من هذا أن الشواهد الأثرية بدت متناقضة مع الروايات التوراتية، فـ"مدينة" "عاي" مثلاً التي تذكر في العهد القديم من بين المدن التي استولى عليها يشوع، لم تكشف التنقيبات الأثرية فيها أية أدلة مادية تعود إلى زمن الغزو المفترض، مما يعني أن "المدينة" لم تكن مسكونة في الزمن المفترض لذلك (Tubb). والأمر ذاته ينسحب على عدد كبير من تنقيبات المواقع التي لم تقدم أية أسانيد معززة لافتراضات البحث التوراتي.

ومع ذلك كله، فإن الأدبيات الآثارية تكشف أن عملية المطابقات التوراتية لا تزال تشكل متلازمة رئيسة في البحث التوراتي الذي يسير حتى الآن في منهج دوائري لم يغادر معه إرث القرن التاسع عشر بعد. وباعتباره أول موقع جرت فيه تنقيبات علمية، فإن تل الحسي يعد أنموذجًا واضحًا وقويًا على التخطيط المسبق والتصورات المسبقة بشأن المواقع التوراتية المفترضة. وهو أنموذج صارخ على إرباك الخرائط، وفشل المطابقات التوراتية منذ بدء التنقيبات العلمية في نهايات القرن التاسع عشر من جهة، كما يكشف من جهة أخرى استمرارية البحث التوراتي بالمنهج ذاته عبر إعادة التنقيب في الموقع في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ لا يزال تل الحسي حتى الآن موضع أخذ ورد بين الباحثين التوراتيين بشأن تحديد أي من المواقع التوراتية يقبع في طوايا سوياته الأثرية. وهو ما سيوضحه النقاش اللاحق.

تل الحسي: عهد جديد أم "عهد قديم"؟

يمكن القول إن تجربة صندوق استكشاف فلسطين في تنقيب تل الحسي باعتباره "لخيش" التوراتية لا تكشف عن التصورات الدينية المفترضة مسبقًا وحسب، إنما تكشف أيضًا عما ترتب على ذلك من منهجية غير علمية في مطابقات المواقع التي أدت إلى تشويه تاريخ المواقع الأثرية، وتغيير مسمياتها، وتشويه الخريطة عبر ما يرى فيه هنك فرانكن منهجًا أفضى إلى خلط الخريطة الأثرية بالخريطة التاريخية نتيجة استخدام الدليل النصي التوراتي

(1976). ويعد مثال تل الحسي ومطابقته مع "لخيش التوراتية" أنموذجًا قويًا لتتبع إشكالية المنهج الذي استخدمه البحث التوراتي في تنقيب المواقع الأثرية في فلسطين ومطابقاتها الخرائطية. ويمكن توضيح بعض جوانب تلك الإشكالية بالرجوع إلى المصادر الأولية التي نشرت، لا سيما تلك التي نشرها بتري (1891) وبلس (1894)، إلى جانب دراسة حديثة (Hallote 2006) حول الدور الأمريكي المبكر في التنقيب عن آثار فلسطين من خلال تنقيبات بلس في تل الحسي. وتبدو تلك الإشكالية أكثر عمقًا عند ملاحظة استمرارية المنهج التوراتي في مطابقات المواقع الأثرية حتى اليوم، وهو ما يتجلى بوضوح في الدراسة التي نشرت مؤخرًا (Hardin; Rollston; and Blakely 2012) في مجلة *Near Eastern Archaeology*،[30] والتي تقدم مطابقة جديدة لتل الحسي بعد مضي أكثر من قرن على ظهور المطابقة الأولى وفشلها. لذا سيجري عرض أهم الجوانب التي تناولتها تلك الدراسات بهدف توضيح أثر المنهج التوراتي في مطابقات المواقع على البحث الأثري في فلسطين.

ففي الوقت الذي حدد فيه صندوق استكشاف فلسطين هدفه بتنقيب تلال فلسطين، أخذت الجهود تنصب على البحث عن المواقع التوراتية المفترضة ومطابقتها مع التلال المنتشرة في أرض فلسطين، وبدأ البحث عن أكثر المواقع ملاءمة للتنقيب. ونظرًا لأهميتها في العهد القديم كمركز ديني وسياسي، وفي العهد الجديد، فقد وقع اختيار صندوق استكشاف فلسطين على مدينة القدس، حيث باشر وارن التنقيب فيها في ستينات القرن التاسع عشر، لكنه أدرك صعوبة التنقيب في القدس نظرًا إلى أن المدينة الحديثة تقوم عليها أبنية حديثة يصعب معها إجراء أية تنقيبات (Hallote 2006: 100; Finkelstein 2007a: 108). وعليه توجه صندوق استكشاف فلسطين بطلبه إلى منقب آخر يكون قادرًا على تحديد الموقع الذي سيجري التنقيب فيه، ووقع الاختيار على بتري نظرًا لخبرته في حقل الآثار المصرية. لكن بتري ولعدم معرفته بفلسطين وآثارها، لجأ إلى أستاذ الأشوريات أرتشيبالد سايس Archibald Sayce لمساعدته في تحديد الموقع الذي سيجري التنقيب فيه. وعلمًا بأن سايس كان من الرافضين لأفكار ما عرف بمدرسة النقد العالي الألمانية، فقد استعان بالبحث الأثري لدراسة التاريخ التوراتي، لا سيما أن الفكر الديني الأمريكي والبريطاني والدراسات الكتابية كانت آنذاك منهمكة بالعهد القديم (Hallote 2006: 100)، الأمر الذي كانت معه جميع المواقع التي اقترحها سايس للتنقيب من بين المواقع المذكورة في العهد القديم، ومنها مواقع في جنوب فلسطين مثل عجلان وتل زيتا، وذلك لاحتمالية تطابقهما مع "عجلون" أو "لخيش" التوراتيتين.

[30] بدأت مجلة *Near Eastern Archaeology* بالصدور في عام 1998 بعد أن كانت تصدر باسم *The Biblical Archaeologist* التي أسسها رايت في عام 1937 (أبو طالب 2006: 161 هامش 16). وتشير البحوث الحديثة التي تنشرها هذه المجلة، ومنها المشار إليه أعلاه، إلى أن "علم الآثار التوراتي" لا يزال يعيد إنتاج ذاته، وهو لا يزال يشكل امتدادًا لموروثات القرن التاسع عشر.

لكن بتري زار المنطقة ووجد أن الفخار السطحي للمواقع التي اقترحها سايس لا يرجع إلى ما قبل العصر اليوناني-الروماني، مما يعني أنها لم تكن مسكونة في "الفترة التوراتية" المفترضة. واستنادًا إلى الفخار أيضًا، قرر بتري (1891) أن تل الحسي هو الموقع المرجح لـ"لخيش" التوراتية، علمًا بأنه كان من بين المواقع التي اقترحها سايس أيضًا. إلا أن بتري كان متأكدًا من أنه "لخيش" استنادًا إلى حجم الموقع ومكانه، ووجود فخار قديم على سطحه، إضافة إلى أن كوندر كان قد طابق (في محضر جلسة للجنة التنفيذية لصندوق استكشاف فلسطين) بينه وبين "لخيش" التوراتية بعد إجراء مسوحاته في المنطقة (Hallote 2006: 101). ويمكننا ملاحظة التأكيد لدى بتري حين قال في كتابه "تل الحسي: لخيش" *Tell el Hesy: Lachish* إن ربط "هوية تل الحسي بلخيش قد اقترحها سابقًا الرائد كوندر، وذلك بالاستناد إلى موقع التل. ولكن بما أننا نعلم الآن على نحو مؤكد أهمية هذا الموقع كقلعة أمورية؛ فإننا نرى الآن أسبابًا كثيرة لقبول هذا الاقتراح" (19 :1891).

ينظر المختصون إلى بتري باعتباره أبا "علم الآثار الفلسطيني" (انظر Callaway 1980: 44-55)، نظرًا لتمكنه خلال تنقيباته في تل الحسي من تدشين ما أسموه "عهدًا جديدًا" للبحث الأثري في فلسطين (Moorey 1991: 28-29 في Bartlett 1997: 6). فبتكليف من صندوق استكشاف فلسطين، بدأ بتري تنقيباته في تل الحسي عام 1890 باعتباره موقعًا توراتيًا مهمًا. وقد شكلت النتائج التي توصل إليها في هذا التل الأساس لتسلسل الفخار في فلسطين، والذي اعتمد عليه المنقبون لاحقًا لتأريخ المواقع والتلال الأخرى (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 23). وكان بتري أسهم خلال عمله في تل الحسي بتقديم مفهوم "التل"[31] الذي دخل علم الآثار في فلسطين وعموم المنطقة باعتبار أن التل ينشأ صناعيًا عبر تراكم طبقات تشكلها مخلفات الأبنية التي تتعاقب عبر الزمن. وقد أنضج بتري هذا المفهوم عبر ملاحظته أن كل طبقة أثرية تحتوي على أنماط مستقلة بها من الفخار، مما مكنه من وضع نظام تسلسلي للفخار المعثور عليه في مستويات مختلفة من طبقات التل. وقد ترتب على ذلك المفهوم إمكانية إيجاد وسيلة للتأريخ النسبي، أمكن بواسطتها تأريخ مواقع أخرى. ومن خلال الربط بين الفخار الناتج من طبقات أثرية وبين النقوش والأختام المصرية التي يعثر عليها في سياقات أثرية أمكن وضع تسلسل زمني للآثار في فلسطين. وعليه يرى باحثون (مثلاً Bartlett 1997: 7) أن الربط بين الفخار الطبقي والشواهد الكتابية المصرية والأشورية يظل حتى يومنا هذا عنصرًا فعالاً في ترسيخ التسلسل الزمني للتاريخ التوراتي. وقد ربط بتري الطبقات التي كشف عنها في تل الحسي بتاريخ "لخيش" كما ورد في نصوص العهد القديم، وذلك بعد أن أفرد في كتابه صفحات تحت

[31] كان هاينرش شليمان Heinrich Schliemann أول من أدخل مفهوم التل إلى علم الآثار خلال اكتشافه الموقع المفترض لطروادة القديمة عام 1870 في موقع هيسارلك Hissarlik في تركيا الحالية.

عنوان *Identification of Lachish*، عرض فيها الكيفية التي قرن بها تل الحسي بـ"لخيش" التوراتية (1891: 18-20). فقد حظيت لخيش باهتمام الباحثين نظرًا لورود ذكرها في سفر يشوع (10) بوصفها إحدى المدن التي شاركت في التحالف ضد القبائل الإسرائيلية، ولأهمية دورها بحسب سفر الملوك الثاني (18) الذي يذكر أنها أصبحت مركزًا للملك الأشوري سنحاريب بعد استيلائه عليها. وكان نحت جداري تذكاري عثر عليه أوستين هنري لايارد Austen Henry Layard خلال تنقيباته في نينوى في خمسينات القرن التاسع عشر يظهر الحصار والاستيلاء على "لخيش" بحسب الرواية التوراتية، الأمر الذي رأى فيه الباحثون التوراتيون دليلاً حاسمًا على صحة الروايات التوراتية، تدعمها شواهد من خارج النص التوراتي، مما شكل حافزًا لدى سايس وبتري للكشف عن آثار المدينة المدمرة في "لخيش"، وهو مثال على الدور الذي اضطلع به علم الأشوريات في "قيادة علم الآثار التوراتي وتوجيهه" (Hallote 2006: 101).

ويبرز هنا تساؤل حول الآلية التي تقرر بها أن تل الحسي هو "لخيش" التوراتية. فاستنادًا إلى المطابقة على أساس التشابه اللفظي أو الصوتي بين الاسم القديم والاسم الحديث، جرى الربط بين اسم "لخيش" وموقع وثقه روبنسون غرب تل الحسي، يسمى Umm Lakis (الشكلان 19، 20)، حيث تم اعتمادًا على ذلك افتراض أن "لخيش" Lachish هي Umm Lakis (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 20, 22)، أو "أم لاقس"[32] كما وردت بالعربية في قوائم الأسماء لـ"مسح فلسطين الغربية" (Palmer 1881: 380).

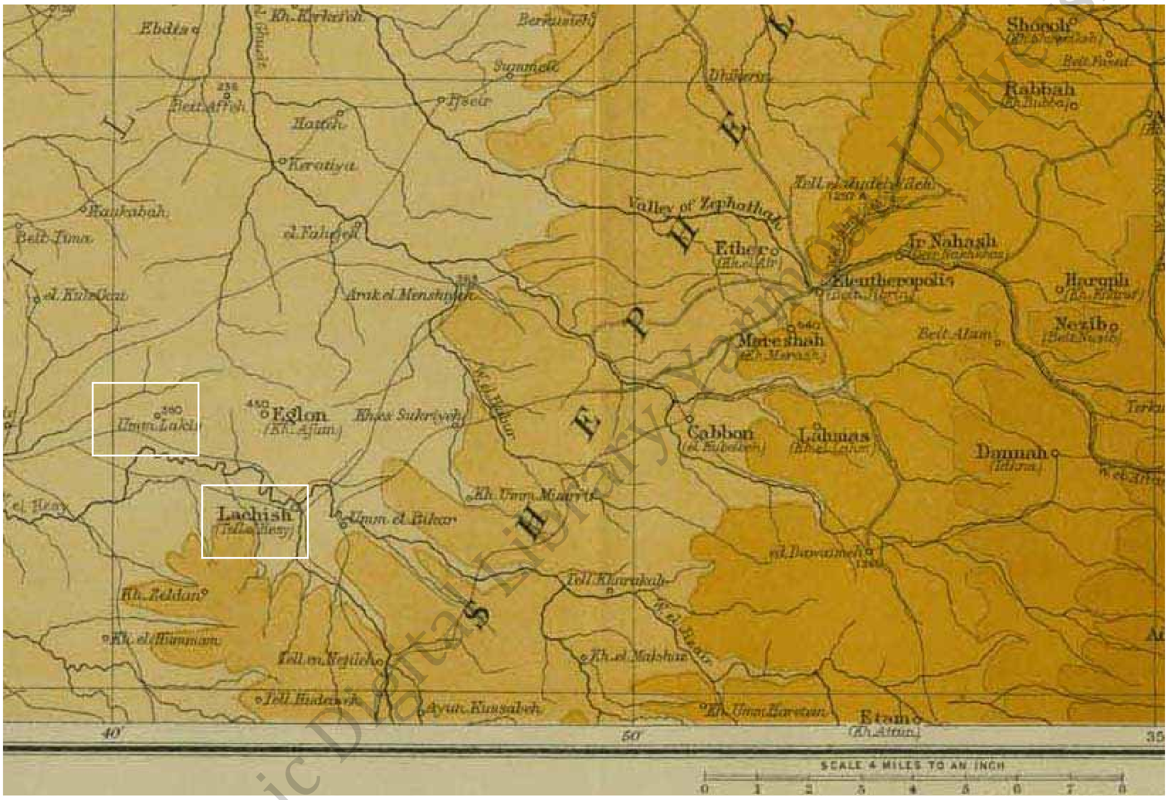
غير أن بتري وجد الموقع الأصلي لـ"أم لاقس" يخلو من أية آثار تعود إلى ما قبل الفترات الرومانية والبيزنطية، أي لا وجود لدليل على الفترات التوراتية المفترضة. لكن وبالاعتماد على الربط الذي اقترحه كوندر بين تل الحسي و"لخيش"، ونظرًا لتوفر مصدر للمياه في الموقع، وتطابقه مع الرواية التي يذكرها يوسيبوس حول أن "لخيش" تقع في منطقة "دارومة" في السهل الساحلي على بعد 7 أميال من بيت جبرين، والتي يقع تل الحسي على بعد 10 أميال منها، إضافة إلى مخلفات التل التي رأى بتري أنها تتطابق والمعطيات "التاريخية" (Petrie 1891: 19, 21-9)، ويقصد بها تلك الواردة في العهد القديم؛ فإنه قد تبنى ذلك الاقتراح وقرر التنقيب في تل الحسي. وهكذا ظهرت "لخيش" إلى الوجود، ورسمت الخرائط، ومنها خريطة جورج سميث، حيث كتب اسم "لخيش" بخط واضح، وإلى الأسفل منه كتب تل الحسي بخط أصغر. وللمحافظة على المصداقية، احتفظت الخريطة بالموقع الأصلي لـ"أم لاقس" غرب تل الحسي.

---

[32] وردت باسم أم القيس (انظر الأسعد 2010: 112).

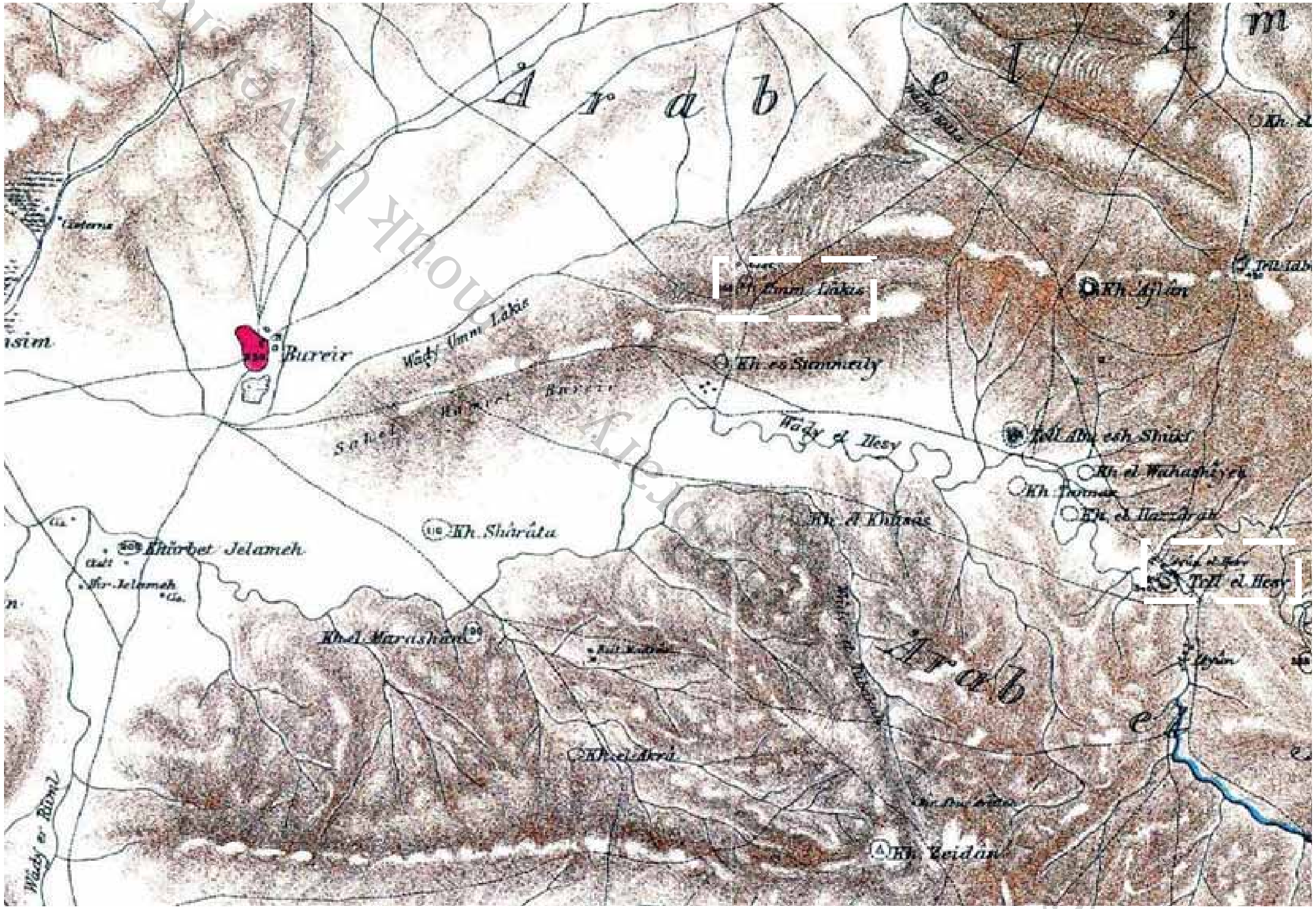
وعليه جرت التنقيبات في تل الحسي باعتباره "لخيش" التوراتية. ولكن هل عثر بتري على "لخيش"؟ لقد كانت ستة أسابيع من التنقيب كفيلة بتقديم الإجابة التي لم تأت بما كان مرجوًا، ففي الوقت الذي وجد فيه بتري التل مقسمًا إلى قسمين تفصل بينهما طبقة كبيرة من الرماد، قرر أن الجدران التي كشف عنها تحت مستوى الرماد تعود إلى عصر ما قبل الإسرائيليين أو الأموريين، وأن الحجارة التي عثر عليها أسفل الرماد تعود إلى عهد القضاة، بينما تمثل الأبنية القائمة فوق طبقة الرماد مدنًا لعدة ملوك يهود من عهد السبي (Petrie 1891; Bliss 1894: 16)، لكن بتري أعلن في الوقت نفسه أن التل لا يمكنه تقديم شواهد حول "لخيش" التوراتية وفقًا لأهداف صندوق استكشاف فلسطين، الأمر الذي دفعه إلى التوقف عن العمل والعودة إلى مصر لاستكمال تنقيباته هناك. لكن فشل تلك المحاولة لم يمنعه من تكرار المحاولة، إذ عاد خلال العشرينات إلى فلسطين للتنقيب في موقع تل جمة باعتباره موقع "جرار" التوراتي، ثم شارك ستاركي لاحقًا في تنقيبات تل الفارعة باعتبارها "بيت بليت"، وتل العجول باعتباره "غزة" المذكورة في التوراة. لكن تبين أن جميع افتراضاته كانت خاطئة أيضًا، وأن أيًا من المطابقات التي وضعها لم تثبت صحتها أبدًا (Hallote 2006: 101, note 3, 102: note 5). وعلى الرغم من ذلك، نجد من يقول إن بتري، لا سيما باستخدامه النظام الطبقي في التنقيب، كان في عمله أقل انطلاقًا من الافتراضات المسبقة، وإنه لم يكن ملتزمًا بالقواعد القديمة التي فرضها صندوق استكشاف فلسطين، وذلك على الرغم من تدينه ومن علاقته ببعض العاملين في الصندوق (انظر مثلاً Moscrop 2000: 155).

بعد فشل التجربة في تل الحسي، دعا بتري إلى البحث عن موقع آخر للتنقيب فيه، فانشغل صندوق استكشاف فلسطين بالبحث عن موقع آخر يمكن الكشف فيه عن آثار توراتية. فقد "فكرت قيادة الصندوق في هذه المسألة بشكل عملاتي، إذ كانت ثمة حاجة للتفكير في مصادر التمويل، فالعثور على تل يمكن أن يقدم شواهد تتصل مباشرة بالأفكار التوراتية قد يكون ذا فائدة أكبر بغية استقطاب مزيد من المساهمات الخيرية". لكن صندوق استكشاف فلسطين، واعتمادًا على تأكيدات سايس بأن تل الحسي هو "لخيش" التوراتية، قرر استكمال التنقيب في تل الحسي وأوكل المهمة إلى بلس (Hallote 2006: 103, 104). ونتيجة تنقيباته هناك، تمكن بلس من تمييز ثماني مراحل كبرى من السكن، وثلاث فترات أقصر منها، تغطي جميعها بين ما يعرف اليوم بالعصر البرونزي المبكر وحتى بدايات العصر الهلنستي. واستنادًا إلى منهج بتري، تمكن بلس من وضع ذلك الاستخلاص عبر الكشف عن التسلسل الطبقي للموقع وربطه بالتأريخ الفخاري الذي وضع حجر الأساس لعلم الآثار كما نعرفه اليوم (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 23).



الشكل 19: مقطع من خريطة جورج سميث

يظهر موقعي تل الحسي (تحت اسم "لخيش") و"أم لاقس" (Smith 1901).



الشكل 20: مقطع من خريطة مسح "فلسطين الغربية" يظهر موقعي تل الحسي و"أم لاقس" (Conder 1998: Sheet XX).

وكان بلس قد حدد الفخار الذي عثر عليه في طبقات المدن V-VIII بأنه فخار "إسرائيلي" (117 :1894). لكنه خلص إلى أن التنقيبات التي أجراها لم تقدم الدليل حول توكيد مطابقة تل الحسي مع "لخيش" التوراتية. وعلى الرغم من ذلك، نجده يقول:

> "برأيي أن عدم وجود دليل مؤكد بشأن مطابقة تل الحسي يعد أمرًا غير ذي أهمية مقارنة بالحقائق المؤكدة التي كشفت عنها التنقيبات. فأيًا كان اسمه، فإن هذا الموقع كان حصنًا كنعانيًا قبل خروج العبرانيين من مصر بوقت طويل. وبما أنه يقع على طريق سير غزاة الأسرة المصرية الثامنة عشرة، فربما أن تدمير برج المدينة I كان نتيجة هجوم تحتمس الأول. وبما أن من المؤكد أن إحدى مدن التل قد وقعت فريسة بيد يشوع، فإن القارئ قد يختار المدينة الثالثة إذا ما أخذ بالتسلسل الزمني القديم الذي يضع غزو الإسرائيليين في عام 1451 قبل الميلاد. أما إذا اعتمد التقليد الأحدث الذي يؤرخ الخروج إلى عهد مرنبتاح؛ فإن بإمكانه أن يعزو دمار البناء الكبير في المدينة IV إلى هجوم العبرانيين. كما يمكننا افتراض أن المدينتين IV أو V قد شهدتا مجد مملكة يهودا، بينما كانت المدينتان VI وVIII معاصرتين لمرحلة الانهيار والسبي والعودة".
>
> (Bliss 1894: 142-43)

وهذه الخلاصة التي وضعها بلس تتضمن إقراره بوهن الأدلة التي لم تفلح في العثور على "لخيش" في تل الحسي. كما أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الأصول الكنعانية للموقع، فإن بلس يقفز إلى حقيقة بدت له مؤكدة، وهي أن "إحدى مدن التل [أيًا كان اسمه] قد وقعت فريسة بيد يشوع". وبالطبع لم يكن لديه سبيل للوصول إلى تلك الحقيقة سوى النص التوراتي. ونظرًا لصعوبة الحسم، ولأنه يدرك في قرارة نفسه، كما يوحي خطابه، وهن تلك النتيجة، فقد ذهب بالقارئ إلى نهايات مفتوحة تترك له حرية اختيار ما يراه ملائمًا بشأن تحديد تأريخ احتلال الإسرائيليين لتل الحسي.

ونتيجة لعدم الكشف عن شواهد أثرية مؤكدة، فإن مطابقة "لخيش" بتل الحسي لم تصمد طويلاً، لكنها ظلت مقبولة حتى العشرينات عندما تقدم ألبرايت باقتراح جديد حدد فيه "لخيش" في موقع تل الدوير (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 22). وبذلك عثر البحث التوراتي على "لخيش" وأغلق النقاش حولها، بينما ظل البحث عن مطابقة تل الحسي قائمًا حتى اليوم، حين تجدد مرة أخرى إثر إعادة التنقيبات فيه في النصف الثاني من القرن

العشرين. فهوية الموقع ونسبته إلى التراث التوراتي أمر غير مشكوك فيه لدى الباحثين التوراتيين، لكن الجدل يدور حول أي من المواقع التوراتية يتموضع فيه. ففي الدراسة التي أصدرتها مجلة *Near Eastern Archaeology* حول "الجغرافيا التوراتية في جنوب غرب يهودا"، ناقش المؤلفون (Hardin; Rollston; and Blakely 2012) أسس تعيين موقع تل الحسي ضمن حدود يهودا كأحد المواقع الواردة في سفر يشوع (15: 37-41): "صنان وحداشة ومجدل جاد ودلعان والمصفاة ويقتئيل ولخيش وبصقة وعجلون وكبون ولحمام وكتليش وجديروت بيت داجون ونعمة ومقيدة"، وذلك إلى جانب الاستعانة بالشواهد الأثرية لإثبات صحة تلك الرواية.

فقد أعادت التنقيبات الحديثة في تل الحسي قراءة نتائج التنقيبات التي أجراها بتري وبلس، والتي كشفت في الطبقة V التي أرخت إلى القرن العاشر قبل الميلاد عن بناء لم يتمكن بلس من تحديد وظيفته. لكن البناء حُدد لاحقًا بأنه بناء لأول ثلاثة اسطبلات يكشف عنها في فلسطين، حيث جرى التعرف عليها عبر مقارنتها بما فُسرت بأنها "اسطبلات سليمان" التي كشف عنها في تل المتسلم خلال العشرينات. وإلى جانب تلك "الاسطبلات"، شكلت آثار البناء الذي فسر بأنه حصن الأساس الذي ركنت إليه إعادة قراءة نتائج التنقيبات في تل الحسي، حيث خلص الباحثون إلى أن تل الحسي كان يقع في منطقة حيوية على الطريق التجاري الذي يصل بين غزة والخليل، ويقوم بدور تأمين القوافل التجارية، إذ إن المنطقة مروية جيدًا وذات مراع تصلح لتربية الخيل وإقامة الاسطبلات (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 23-30). وبالاعتماد على تلك التفسيرات المقترحة، وبالرجوع إلى سفر يشوع (15: 39-41) الذي يُعتقد أنه يشير إلى حدود منطقة يهودا، حاول الباحثون رسم خريطة يشوع انطلاقًا من الاعتقاد بأن المواقع المذكورة فيه تسير من الغرب إلى الشرق على الطريق الواصل بين غزة والخليل (Hardin; Rollston; and Blakely 2012: 28). ونتيجة للتنقيبات ومطابقات المواقع المجاورة لتل الحسي في خربة صميل وتل أبو الشقف، خلصت الدراسة إلى أن المواقع الثلاثة الأولى من يشوع (15: 39-41) هي خربة صميل التي تطابق "صنان"، وتل أبو الشقف وهو "حداشة". أما الموقع الثالث وهو تل الحسي؛ فإنه لا بد أن يكون "مجدل جاد"، لا سيما أن "مجدل" العبرية تعني الحصن، وهو ما شكل دليلاً إضافيًا اتكأ إليه أولئك الباحثون في تلك المطابقة. وهو نوع آخر من المطابقة بين اسم الموقع ووظيفته في ظل غياب التوافق أو التطابق بين صوت الاسم القديم وصوت الاسم الحديث.

إن اجترار تلك المتواليات حول مطابقات تل الحسي يحمل في مضامينه وإيديولوجيته موروثات البحث الأثري من القرن الماضي، ويشكل استمرارية للبحث عن جغرافية "الأرض المقدسة" عبر تظافره مع الخصائص التي يوفرها له "علم الآثار التوراتي"، لا سيما بعد أن أصبحت ثوابته وتقنياته راسخة منذ العشرينات على يد ألبرايت، محافظًا على ديمومة مقرراته حتى اليوم. فالدراسة السابقة حول مطابقة تل الحسي ضمن حدود يهودا (Hardin; Rollston; and

Blakely 2012)، ونظرًا لحداثتها، تعد مثالاً قويًا على استمرارية الباحثين التوراتيين في اتباع المنهج الألبرايتي ذاته. فهي تشكل مقاربة تعود بجذورها إلى المنهجية ذاتها التي كان ألبرايت اتبعها خلال التنقيبات التي أجراها في تل بيت مرسم عام 1926. فقد طابق ألبرايت بين موقع بيت مرسم و"قرية سِفْر"، أو دَبير بحسب ما ورد في سفر يشوع "وكان اسم دَبير قبلاً قرية سِفْر" (15: 15)، والتي عدها ألبرايت إحدى أهم المواقع في جنوب يهودا، وإحدى أهم المدن الكنعانية التي غزاها يشوع. والمدهش أن ألبرايت قد توصل إلى ذلك الاستنتاج على الرغم من إقراره بعدم العثور على أي نقش في هذا الموقع (Albright 1926: 3, 6). غير أنه قد تمكن من إجراء تلك المطابقة اعتمادًا على ما توصل إليه ألبرشت ألت في عام 1925 حول أن سفر يشوع (15) يتضمن لائحة لاثني عشر إقليمًا ليهودا، مرتبة جغرافيًا، قام على إثره ألبرايت بدراسة طبوغرافية يهودا، ووجد "على نحو مدهش"، كما يقول، أن الترتيب الجغرافي صحيح. وبما أن "قرية سِفْر" هي البلدة الرئيسة في الإقليم السادس من يهودا (يشوع 15: 48-51)، فقد رأى ألبرايت أنها تطابق موقع تل بيت مرسم أو تل الخويلفة، لكنه رجح أخيرًا تل بيت مرسم هدفًا للمطابقة التوراتية (Albright 1926: 8-9).

أسماء الأماكن والمطابقات التوراتية

ارتبط البحث في مطابقات المواقع الوارد ذكرها في العهد القديم بدراسة أسماء الأماكن ارتباطًا عضويًا، مشكلاً إحدى الأركان الثابتة في الدراسات التوراتية. وقد انطلق البحث في أسماء الأماكن أساسًا من إدراكه لحقيقة استمرارية تلك الأسماء على ألسن الناس في فلسطين وبلاد الشام عمومًا عبر آلاف السنين، وهي الحقيقة التي انطلق منها روبنسون، واستند إليها البحث التوراتي في آثار فلسطين.

فمن المعلوم أن المستقرات القديمة في فلسطين، كما هو الحال في بلاد الشام عمومًا، قد أنشئت في مواقع استمر الاستقرار فيها غالبًا على مدى فترات زمنية طويلة. لذا احتفظت المواقع بأسمائها كما هي إلى درجة كبيرة أثارت دهشة الباحثين كما عبر عن ذلك يوحنان أهاروني Yohanan Aharoni. ففي دراسته التي جاءت بعنوان "أرض الكتاب المقدس: جغرافيا تاريخية" *The Land of the Bible: a Historical Geography* (1979)، وهو عنوان ينم عن اختزال أرض فلسطين بتاريخ الكتاب المقدس، قدم أهاروني دراسة مستفيضة حول أسماء الأماكن ودلالاتها وأسباب ديمومتها عبر آلاف السنين. وفي الوقت الذي كان فيه أهاروني كغيره مدركًا لحقيقة ديمومة تلك الأسماء بفعل استمرار السكان في استخدام اللغات السامية عبر المراحل التاريخية المختلفة، وبفعل استمرارية السكن لفترات زمنية طويلة في مواقع كانت تتحقق فيها شروط الخاصية الدفاعية والقرب من مورد للمياه وتوفر الأراضي

الزراعية والقرب من خطوط التجارة (Aharoni 1979: 105-7)؛ فإنه وعلى الرغم من عدم قدرته على إخفاء دهشته من قدرة أسماء الأماكن الفلسطينية على الحياة طويلاً، لم يتردد في اختزال ذلك التاريخ الطويل والمدهش وتوظيفه لصالح الخطاب التوراتي المنشغل بالبحث عن إسرائيل القديمة ومواقعها التوراتية. فهو يرى أن تلك الأسماء المعمرة قد مكنت الباحثين من مطابقة الغالبية العظمى من الأسماء، على نحو "مؤكد" كما يقول، من خلال حضور الاسم القديم سواء في الموقع ذاته، أو في آثار أو مقبرة مجاورة، أو متصلاً بقرية ما في المحيط المباشر، وأنه على الرغم من أن غالبية الأسماء قد خضعت لمعالجات لغوية وصوتية في سياق عملية انتقالها عبر الزمن، فإنه ونظرًا لتشابه اللغات السامية الكنعانية والعبرية، لم تشهد تلك الأسماء تغيرات ملموسة ما بين العصور البرونزية والحديدية (1979: 118-19). إذ من المعلوم أن الدراسات التي أجريت حول أسماء الأماكن في فلسطين وفي مناطق عدة من بلاد الشام، في لبنان مثلاً (Wild في Knauf 1992: 603) وفي الأردن (Ababneh 2009)، كشفت عن ثلاث طبقات لغوية سامية هي: الكنعانية، والآرامية، والعربية. ولما كانت الكنعانية تمثل الطبقة اللغوية الأقدم؛ فإن أسماء الأماكن التي ظهرت في فلسطين منذ الألف الثالثة قبل الميلاد وحتى النصف الأول من الألف الأولى قبل الميلاد تعد كنعانية، وهي أسماء تنتهي عادة بـ"ون" و"ين" و"ان" (Knauf 1992: 603). لذا فإن عدم حدوث انقطاع واضح في الطبقات اللغوية لتلك الأسماء، قد جرى توظيفه في البحث التوراتي في سياق عملية مطابقة المواقع، والتي ركز بعضها على مطابقة المواقع الواردة في رواية غزو أرض كنعان بسفر يشوع، على الرغم من أن بعض الباحثين، ومنهم إرنست أكسل كناوف Ernst Axel Knauf، أرجع ظاهرة احتفاظ السكان بأسماء أماكنهم إلى عملية مستمرة من التغير، وصفه بأنه تغير أو تطور داخلي لم يكن ناشئًا عن قدوم "وافدين ساميين جدد" أو "غزاة" قبل مجيء الأشوريين (Knauf 1992: 603)، وهو ما يشير إلى الدفع بالدور الذي يمكن أن تؤديه أسماء الأماكن المحلية في دحض أنموذج الغزو.

ولأن دراسة أسماء الأماكن ومطابقاتها التوراتية كان مصدرها الأساسي والأول منذ القرن التاسع عشر هو البحث في الأسماء الواردة في النصوص التوراتية ومطابقتها مع الأسماء المحلية، فإن البحث الأثري خلال القرن العشرين قد أعطى ثقلاً أكبر لتوظيف الدليل الأثري في المعالجات بشأن مطابقات المواقع (Miller 1983: 120). إذ أصبح منهج التأريخ بالفخار الذي اتبعه بتري في تل الحسي عاملاً أساسيًا في صنع خريطة دقيقة لفلسطين القديمة، الأمر الذي بات معه تعيين المواقع على الخريطة المعاصرة غير كافٍ لأن يكون متوافقًا مع المعلومات المستقاة من المصادر المكتوبة، وهو ما حصل منذ روبنسون، وبات من الضروري الكشف عن فخار يرجع إلى الفترات التي تتحدث عنها المصادر المكتوبة، إذ في حالة وجود فقر في تمثيل فخار الفترات القديمة في الموقع المعني، عندها تكون المطابقة

المقترحة للموقع غير صحيحة (Pritchard 1968: 82-3). ومنذ أن دخل التأريخ بالفخار البحث الأثري، أصبح البحث حول المواقع التوراتية ومطابقاتها مستندًا إلى ثلاثة مصادر رئيسة، هي على الترتيب: 1- المعلومات المستمدة من المصادر "التاريخية" المكتوبة، 2- تحليل الاسم الحالي للموقع، 3- الشواهد الأثرية (Aharoni 1979: 124; Miller 1983: 119-20; Knauf 1992: 603; MacDonald 2000: 13). ويمكن للدراسات المشار إليها أن تقدم لمحة كافية حول النقاط الرئيسة التي كانت موضع نقاش الباحثين بشأن مطابقات المواقع.

ففيما يتعلق بالمعلومات المستمدة من المصادر "التاريخية" المكتوبة، أي المعلومات المتعلقة بالاسم القديم للموقع وطبوغرافيته وتاريخه، فإن البحث التوراتي استخدم العهد القديم كمصدر تاريخي مؤكد. غير أن التنقيبات الأثرية لم تقدم الدليل الأكيد على صحة المرويات التوراتية، حيث كشفت التنقيبات عن دلائل جاءت متعارضة مع النص التوراتي تعارضًا صارخًا. وعليه لفت باحثون، ومنهم بيرتون ماكدونالد Burton MacDonald، النظر إلى ضرورة معالجة المعطيات الطبوغرافية والتاريخية المستقاة من المصادر المكتوبة بحذر من خلال:

- ضرورة تتبع وضبط أسماء الأماكن الواردة في النسخ المبكرة والمتأخرة من العهد العبري القديم، ومنها النص الماسوري والترجمة السبعينية (Rainey عن MacDonald 2000: 13)، فهو يرى أن التغيرات التي تعرض لها النص التوراتي خلال عملية النقل الطويلة ربما أثرت على أسماء الأماكن مما أدى إلى وقوع بعض الأخطاء في كتابتها.

- إن المصادر المكتوبة، بما فيها النصوص المسمارية، والتي تعود إلى مراحل زمنية أقدم من النص التوراتي، تقدم معلومات غنية ومهمة حول أسماء الأماكن في فلسطين، لا سيما النصوص المصرية والأشورية التي تضمنت تسجيلات للحملات العسكرية التي شنها الفراعنة المصريون وملوك الأشوريين على فلسطين وبلاد الشام. وهنا يرى ماكدونالد أن أهمية هذه المصادر تكمن في أنها تتضمن معلومات معاصرة للأحداث التي يرد في سياقها ذكر أسماء الأماكن في فلسطين. لكن دعوة ماكدونالد هنا تعارضها مسألة التزامن، فالعهد القديم كتب في فترة متأخرة عن وقوع الأحداث التي يرويها، ومتأخرة أيضًا عن المصادر الفرعونية والأشورية. وهو ما عاد ولفت الانتباه إليه في التحذير اللاحق.

- تناول المصادر التوراتية بحذر لأنها كتبت في فترات مختلفة، فربما أنها لا تروي بالضرورة أحداثاً معاصرة لها.

- إن النصوص التوراتية تتضمن غالبًا ذكر الموقع بشكل عام، ونادرًا ما تقدم معلومات جغرافية مفصلة حوله.

- ضرورة دراسة المصادر التوراتية إلى جانب دراسة جميع المصادر المكتوبة الأخرى، نظرًا لصعوبة تحديد الموقع بمعزل عن علاقته بالمواقع المجاورة (MacDonald 2000: 13-4).

أما فيما يتعلق بالمصدر الثاني؛ وهو الاسم الحالي للموقع وصلته بالاسم القديم، فهو يعد بالنسبة للبحث التوراتي المصدر الأكثر أهمية لمطابقات المواقع. وهنا فإن ماكدونالد الذي لا يجد ضيرًا في عملية مطابقة المواقع، يلفت النظر إلى أن العبرية وهي لغة الأسماء التوراتية قريبة من الكنعانية المبكرة في فلسطين، لذا قد تكون ثمة اختلافات بسيطة في الأسماء الجغرافية حدثت خلال عملية انتقال تلك الأسماء ما بين العصرين البرونزي والحديدي، والتي حلت محلها اللغة الآرامية في الفترتين الفارسية والرومانية، وما بعد الفتوحات الإسلامية. وربما تغيرت بعض الأسماء نتيجة تغير في اللهجات المحكية في فلسطين. وربما حدثت بعض التغيرات نتيجة اختلافات في طريقة لفظ الحروف الساكنة، بينما قد يتغير بعضها الآخر نتيجة اختلافات في طريقة تشكل الاسم في الآرامية والعربية (2000: 16).

وفيما يتعلق باستمرارية الاسم القديم بشكل أو بآخر، فقد أشار باحثون إلى حدوث عمليات انتقال للاسم إلى موقع مجاور مثل أريحا القديمة التي قامت في تل السلطان، بينما احتفظت القرية الحالية المجاورة بالاسم القديم (Rainey عن 18 :MacDonald 2000 ;Miller 1983: 125). ولم يفت ماكدونالد (19 :2000) توكيد ما سبقه إليه جيمس مكسويل ميلر James Maxwell Miller (125 :1983) حول عملية النقل المقصود لأسماء الأماكن القديمة إلى مواقع جديدة في "إسرائيل"، معللين ذلك ربما بالحنين إلى الماضي، وهو تفسير من غير الممكن القبول به، فهو شكل من التصنيع الأكاديمي لمنتج سياسي. وقد ضربا مثالاً على ذلك مدينة عراد الحديثة التي تحمل الاسم القديم لتل عراد الذي يبعد عنها حوالي 10كم، وأشارا إلى ارتكاب أخطاء في عملية مطابقة مواقع أطلقت عليها أسماء قديمة اعتقادًا بأنها الموقع القديم ذاته، ومثال ذلك إطلاق اسم "كريات جت" على تل الشيخ العريني ظنًا بأنه موقع "جت".

أما فيما يتعلق بالمصدر الثالث وهو الشواهد الأثرية المستمدة من التنقيبات والمسوحات الأثرية، فإن عملية مطابقة المواقع قد اعتمدت على التوفيق بين نتائج البحث حول أسماء الأماكن من جهة والمكتشفات الأثرية من جهة أخرى. وقد رأى أهاروني أن تعيين الموقع التوراتي المفترض يتطلب توفر شرطين: أولاً: ضرورة أن تتفق الفترات الزمنية التي تمثل مراحل الاستقرار في الموقع الأثري مع ما هو وارد في المصادر المكتوبة. ثانيًا: أن يتطابق الموقع المقترح مع الموقع المفترض من حيث المساحة والطابع. وهنا يبرز تساؤل حول تطابق مساحة الموقع وطابعه، فهل يأتي العهد القديم على تحديد مساحة أو حجم الموقع كي يتمكن الباحثون من إجراء المطابقة؟ لكن أهاروني عاد وأكد أن المطابقات الأكثر تأكيدًا هي تلك التي تستند إلى احتفاظ الموقع باسمه القديم، حتى لو ترافق ذلك مع فحص دقيق للمصادر المكتوبة والدلائل الأثرية (29-128 :1979).

وفي الوقت الذي يرى فيه ماكدونالد أن احتفاظ الموقع بالاسم القديم هو معيار المطابقة الأكثر تأكيدًا، وأنه على الرغم من ذلك يجب حدوث توافق بين الاسم الحالي للموقع والمصادر المكتوبة والدليل الأثري، فإنه في هذه الحال أشار إلى أن الأمر لا يتطلب دليلاً قاطعًا طالما أن ذلك نادرًا ما تتحقق شروطه في مجال دراسات الماضي (20 :2000). وهو ما يشير إلى تناقض ومحاولة للبحث عن مخارج أينما استعصى الأمر، فمن المقبول آثاريًا ألا يكون الدليل قاطعًا مانعًا جازمًا، ولكن كيف يمكن إرساء تلك القاعدة (أي الاسم معيار المطابقة الأول، وتوافق نصي وأثري) في الوقت الذي ثبت في حالات كثيرة أن الدليل باطل أساسًا. أي أن تلك القاعدة قد جرى اختبارها وثبت بطلانها، وعلى الرغم من ذلك استمر الباحثون في الدفاع عنها. فقد أشار ميلر إلى أن مطابقات المواقع التي جرت على أساس مطابقة الاسمين الحالي والقديم في تل عراد- عراد، وتل السلطان (قرب أريحا)- أريحا، والتل- عاي، وتل اليرموك- يرموث، وتل حسبان- حشبون، كشفت عن التعارض مع الشواهد الأثرية، إذ على الرغم من تطابق الأسماء فإن التنقيبات في تلك المواقع لم تكشف عن أية دلائل مهمة ترجع إلى العصر البرونزي المتأخر (122 :1983). وهو ما أشار إليه ماكدونالد نفسه في مثال تل عراد الوارد أعلاه. وبالرغم من التناقضات والتعارضات خلال المراحل الطويلة من البحث التوراتي، لا زال باحثون، بمن فيهم من يحاول أن يقدم حلولاً منهجية "تصحيحية"، يصرون على إعطاء الأولوية لتطابق الاسمين القديم والحالي باعتبارها القاعدة الذهبية، ثم يأتي التعزيز المضاف بالدليل العلمي الأثري من أجل تحقيق الموضوعية والمصداقية. وكان ماكدونالد ذاته أقر بأن مطابقات المواقع قد خضعت لآراء الباحثين، وأنها قد جاءت نتيجة نشاط بحثي تراكمي أكثر من كونها عملية نقدية أو تصحيحية، وهو ما دعاه إلى التنبيه لضرورة إعادة تقييم واختبار المطابقات، والتي لم تبن على أساس علمي دقيق، لكنها، وعلى الرغم من ذلك، لقيت الرواج واستمرت بفعل قبول الباحثين بها (:2000 13). لكن ذلك المنهج يؤكد الدوران في حلقة مفرغة، وهو المنهج ذاته الذي يتفرع عن استخدام النص التوراتي كمصدر أساسي، فتطابق الاسمين القديم والحالي الذي يعد بالنسبة إلى أولئك الباحثين الأكثر توكيدًا، مصدره نصوص العهد القديم، وليس الشواهد الثقافية الأثرية لأن الاسم القديم مصدره العهد القديم.

ونظرًا إلى الإخفاق الكبير في مطابقات الأسماء التوراتية، ونتيجة المسوحات التي أجريت في مناطق عدة، تلفت التوراتيون حولهم للبحث عن بدائل مقنعة، فالدليل الاسمي لمطابقة موقع ما قد يعمل أو يؤثر على مستويات مختلفة، منها أن يكون الاسم القديم قد نقل إلى مكان آخر في محيط المنطقة نفسها، فقد ينقل إلى مكان مجاور مثل نبع مجاور أو حقل أو وادٍ أو جبل، وفي هذه الحال يمكن الاستدلال بالاسم نفسه. ومثال ذلك موقع حسبان الحالية في الأردن، والتي يجزم كناوف بقوله إنها "بدون شك حشبون" الواردة في العهد القديم (04-603 :1992)، وهو ما

يشير إلى استمرارية فرض مفاهيم الخطاب التوراتي، علمًا بأن التنقيبات قد كشفت أن حسبان التي يُذكر أنها كانت عاصمة الملك الأموري سيحون الذي حاول منع الإسرائيليين من عبور المنطقة، لم تكن مسكونة قبل القرن الثاني عشر قبل الميلاد، مما دفع بعثة التنقيب إلى البحث عن حشبون في موقع جلول المجاور الذي يعتقد أن الاسم القديم قد انتقل إليه (Horn 1982: 9-10). وفي مثل تلك الأحوال، فإن البحث التوراتي يستخدم حاليًا في مناطق عدة من فلسطين والأردن مسوحات مناطقية للبحث في المحيط الأوسع للمواقع الأثرية ضمن محاولة لتوفير إطار جغرافي أوسع للخروج من المأزق (Avedtnes). فقد أشار ميلر إلى استخدام ظاهرة ارتحال الاسم إلى موقع مجاور كمنفذ آمن للهرب في حال تعارض الدليل المادي مع التصورات التاريخية المبنية على نحو مسبق. لكنه في الوقت ذاته أشار إلى الحاجة الماسة لدراسة دقيقة لظاهرة ارتحال أسماء الأماكن، والتي من شأنها تقديم ضوابط منهجية أكثر تحديدًا (1983: 124-25).

وتظهر الدراسة أن معايير وأسس عملية مطابقات المواقع الوارد ذكرها في العهد القديم تخضع جميعها للترتيب ذاته: المعلومات المستمدة من المصادر "التاريخية" المكتوبة، ثم تحليل الاسم الحالي للموقع، ثم الشواهد الأثرية، كما تبدو مثلاً في أعمال: Aharoni 1979: 124; Miller 1983: 119-20; Knauf 1992: 603; MacDonald 2000: 13، وهي مسألة تدخل في باب المنهج الذي يحدد ضمنًا ومسبقًا وجهة السير نحو استخلاص إجابات تتفق واستراتيجيات البحث وأهدافه. ويقصد بذلك تعدي هذا الأنموذج وتطاوله على هوية المواقع وتعيينها ضمن فترة زمنية وسياق تاريخي محددين قائمين أساسًا على افتراضات سبق تبنيها عن إصرار وتصميم أكيدين مرتبطين بخطاب "الأرض المقدسة" ذي التاريخ الاستشراقي الطويل.

في نقد الأنموذج التفسيري

أثرت نظرية روبنسون حول أسماء الأماكن على اتجاهات البحث الأثري في جنوب بلاد الشام عبر استخدام منهجية الربط بين العهد القديم ومواقع محددة في جنوب بلاد الشام، فيكون روبنسون بمنهجه هذا قد حدد على نحو مسبق الدور التاريخي لتلك المواقع، الأمر الذي يعني أنه حدد إطارًا تفسيريًا مسبقًا لما قد يكتشف من مخلفات أثرية. وقد وقفت تلك النظرية وراء عملية مطابقات المواقع التوراتية في جنوب بلاد الشام (Whiting 2007: 246)، حيث تعزز هذا الاتجاه في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ثم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حين فتحت سلطات الانتداب البريطاني المجال واسعًا للتنقيب في المواقع التوراتية المفترضة. وهنا برزت أكثر الإشكالات النظرية خطورة في البحث في آثار فلسطين، وهي استخدام الدليل التوراتي باعتباره دليلاً أثريًا. وعليه

جاءت نقطة التركيز لدى فرانكن الذي أشار إلى عدم وجود رابط مباشر بين كليهما، فالدليل النصي لم يأت من طبقة أثرية لذا لا يمكن استخدامه في معالجة مطابقات المواقع آثاريًا، إذ إن الطبقات الأثرية قد صمتت تمامًا عن الحديث عن غزوات في النصف الثاني من القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وعليه لا يمكن "إثبات" الغزو أثريًا ما لم يترك آثاره في التراب على حد تعبير فرانكن، مما يعني أن الدليل الأثري يمكن أن يؤدي دورًا حاسمًا في تسوية المسائل بشأن أنموذج الغزو وتاريخه وطبيعته (1976: 7-8)، وهو ما كشفت عنه نتائج التنقيبات في مواقع عديدة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دراسة قام من خلالها ديفيد ميرلنغ David Merling (2001) بحصر أسماء المواقع التي وردت في رواية الغزو بسفر يشوع، مع ضبط الإشارات النصية التي تتضمن وصفًا لطبيعة التدمير الذي لحق بالمواقع (215, note 29)، وذلك على النحو المبين في الجدول 1:

الموقع	الإشارة في سفر يشوع	الوصف
أريحا	6:20 6:24	سقط السور في مكانه أحرقت بالنار
عاي	8:19 8:28	أحرقت بالنار أحرقها يشوع وجعلها تلاً أبديًا
مَقيدة	10:28	دمرت تمامًا
لِبْنة	10:32	لا شيء محدد عن دمار المدينة
لخيش	10:30	لا شيء محدد عن دمار المدينة
عجلون	10:35	لا شيء محدد عن دمار المدينة
حَبرون	10:37	دمرت تمامًا
دبير	10:39	لا شيء محدد عن دمار المدينة
حاصور	11:11	أحرقت بالنار

الجدول 1: المواقع التي دمرها يشوع والإشارات التوراتية على الدمار الذي لحق بها (Merling 2001: 215, note 29, Table 1)

ونتيجة فحص ما تنطوي عليه تلك الإشارات النصية الواردة في سفر يشوع، توصل ميرلنغ إلى عدم كفاية النص التوراتي الذي قدم معلومات عامة أكثر منها تفصيلية. كما يلاحظ أن عددًا من تلك المواقع قد وردت دون ذكر شيء محدد عن دمار المدينة. لذا فإن الافتراضات التوراتية المسبقة بشأن مطابقات المواقع قد وقعت في فخ التعارض والتناقض مع المعطيات الأثرية. وكانت تلك إحدى المسائل الأساسية التي انطلق منها الآثاريون نحو إعادة النظر فيما ورد في سفر يشوع (Merling 2001: 211: 211)، وهو ما أدى إلى سقوط نظرية الغزو، وأخذ البحث التوراتي إلى طريق مسدود.

ولإعطاء تصور حول عمق الأزمة التي لحقت بأنصار نظرية الغزو، فإن الاتجاه الآخر الذي تزعمه إسرائيل فنكلشتاين Israel Finkelstein، حيث أدار صراعًا نظريًا من الداخل، قد اعتمد على إجراء مسوحات واسعة في المرتفعات الفلسطينية كشفت عن مسائل مناقضة تمامًا:

أولاً: كشفت التنقيبات التي جرت في مواقع مفتاحية ذكرت في رواية الغزو التوراتية، مثل أريحا وحسبان و"عاي" و"جبعون" و"عراد" أنها لم تكن مسكونة خلال العصر البرونزي المتأخر أو أنها كانت قرى غير ذات أهمية.

ثانيًا: كشفت تنقيبات حديثة في موقعي تل الدوير "لخيش" ورأس العين "أفيق"، إلى جانب إعادة تقييم للتنقيبات القديمة في تل المتسلم "مجدو" وتل القدح "حاصور"، أن الدمار الذي لحق بنظام دويلات المدن الكنعانية خلال العصر البرونزي المتأخر كان جزءًا من عملية طويلة استغرقت عدة قرون على أقل تقدير.

ثالثاً: كشفت دراسات تاريخية وآثارية أن قوة القبضة المصرية على كنعان خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر قبل الميلاد كانت تحول دون حدوث غزو ليس لجيش رث الحال قبلاً به.

رابعًا: كان الدمار الذي أصاب كنعان خلال العصر البرونزي المتأخر جزءًا من ظاهرة أوسع عمت مناطق شرقي المتوسط (Finkelstein 2007b: 53).

وفي مستوى آخر من التحليل، كان فرانكن قد أشار إلى خطورة المطابقات التوراتية، إذ قدم تحليلاً أكثر عمقًا حول منهجية البحث التوراتي من خلال ما أسماها الوحدات الأثرية الكبرى أي المواقع، وما يستتبعها من تفسير وتحليل يرتبط ارتباطًا وثيقاً بتعيين وتفسير الوحدات الأثرية الصغرى، أي المخلفات الثقافية التي يعثر عليها في الموقع ذاته (1976: 3-11). ويقصد بذلك أن تعيين الموقع التوراتي المفترض لـ"مجدو" في تل المتسلم يستتبعه تفسير آخر مبني على الافتراض التوراتي المسبق لأسوار المدينة وبوابتها. وهنا يحضر مثال موقع "عاي" التي تنبأ التوراتيون بكونها مدينة محصنة لأن النص التوراتي في سفر يشوع (5:7) يأتي على ذكر بوابة المدينة، وكذلك مثال "مجدو"

وبوابتها، ومثال "حاصور" وبوابتها. فقد كشفت التنقيبات في السوية IX في تل المتسلم عن بوابة من العصر البرونزي المتأخر، تقف منفردة، مما يعني أنها ليست ذات وظيفة دفاعية. وهو ما دفع باحثين آخرين إلى تقديم تفسيرات أخرى لوجود البوابة، منها أن تكون بوابة ذات أغراض احتفالية، أو دينية، أو استعراضية، أو مركزًا تجاريًا، أو مكانًا للاجتماعات العامة، أو مكانًا للتقاضي أو لتداول الأخبار. وكذلك كشف في تل القدح عن بوابة غير متصلة بسور (Rivka Gonen عن Merling 2001: 212). لذا أصبحت البوابات المنفردة التي كشف عنها في تل المتسلم وتل القدح، والتي ترجع إلى العصر البرونزي المتأخر، مثالاً على الفخ الذي وقع فيه الآثاريون نتيجة الافتراضات المسبقة المستلة من النص التوراتي. فكل ما تخبرنا به رواية "عاي" أن "عاي" كانت لها بوابة، ولم تتطرق لذكر سور. لكن التنقيبات الأثرية في موقع "التل" أظهرت أن لا وجود لبوابة، ولا وجود أصلاً لمدينة من العصر البرونزي المتأخر. والأمر ذاته تكرر مع التوراتيين في موقع أريحا وغيرها (Merling 2001: 212).

إن إسقاط المطابقات التوراتية على الخريطة، وخلط الخريطة التاريخية بالخريطة الجغرافية ينتج خرائط متخيلة ومشوهة بشكل عنيف، لذا رأى فرانكن أن إشكالية الخرائط التوراتية تكمن في عملية "التعشيق" ما بين الخريطة التاريخية والخريطة الأثرية، ودعا إلى ضرورة الفصل بينهما؛ فهو يرى أن الخريطة الأثرية هي خريطة جغرافية تعين عليها المواقع الأثرية على وجه التحديد تبعًا لتقسيماتها الزمانية، ويشار إلى تلك المواقع بأسمائها المحلية المعاصرة، أما الخريطة التاريخية فتمثل مرحلة تاريخية معينة من مراحل التاريخ الفلسطيني، تظهر عليها أسماء الأماكن كما كانت تستخدم في حينها (1976: 3-11). غير أن المفهوم الذي قدمه فرانكن غير كاف لتحديد منشأ إشكالية الخرائط التوراتية المنبثق أساسًا من المشروع السياسي للباحثين التوراتيين، وليس من عدم قدرتهم على التفريق بين الخريطة الجغرافية والخريطة التاريخية.

وكان ميلر رأى أن إشكالية تلك الخرائط تكمن في: 1- أن تلك الخرائط توهم الباحثين بأنهم يعرفون مواقع المدن والقرى التوراتية أكثر مما هو عليه الحال فعلاً، 2- أنه في حال حظيت مطابقة موقع ما بقبول الباحثين، وجرى تعيينه على الخريطة، فإنه يصبح دليلاً ثابتًا أكثر من كونه موضوعًا للبحث والمراجعة والتقييم (Miller 1983: 128).

وكما أشير سابقًا، فإن استمرارية استخدام المطابقات والتسميات التوراتية المفترضة في الخرائط والأدبيات الآثارية تشير إلى القوة الهائلة للخريطة "الذهنية" التي رسمها الغرب لجنوب بلاد الشام، والتي بنيت أساسًا على جغرافيا متخيلة نشأت بالتزامن مع تطور فكرة "الأرض المقدسة" في الفكر الغربي (Whiting 2007: 246-47)، وهو ما

أدى إلى هيمنة الخطاب التوراتي في الأكاديميات الغربية، وتأثر الأكاديميات العربية بها، مما شكل إعاقة للبحث العلمي في آثار فلسطين وتاريخها القديم. يقول ميلر (119 :1983):

"يجب الاعتراف بأن تعيين المواقع التوراتية يعد إحدى بؤر الإشكال في البحث المعاصر. إن تحليل طرق الاستدلال المختلفة التي جرت من خلالها مطابقات المواقع، ولا تزال، يكشف عن شكوك منهجية، وعن إساءة استخدام للأدلة، تكون صارخة أحيانًا"

إن إشكالية الأنموذج التفسيري المعد لمطابقة المواقع والبحث في أسمائها تتموضع في الأسس الإيديولوجية التي يستند إليها البحث الأثري التوراتي في فلسطين، وهي الأسس ذاتها التي جرى توظيفها في سياق المشروع الاستعماري. ومنذ ذلك الوقت، فإن محاولة تفكيك الطبقات الأثرية وإعادة تركيبها بما يتفق وقواعد النص المقدس لا تزال تتدحرج في عملية دوائرية يقودها ويوجهها الخطاب اللاهوتي التوراتي الذي قام في مسعى منه لنقض نقد الكتاب المقدس بعملية رجعية استرجاعية أدت إلى الهيمنة على حيز بحثي وجغرافي، تجلت آثاره في هدم المواقع الأثرية وإعادة كتابة تاريخ فلسطين على أسس منحازة. فمنذ تنقيبات تل الحسي التي تعد التجربة الأولى لما يسمى بـ"علم الآثار التوراتي" من حيث "التعشيق" بين نصوص العهد القديم والطبقة الأثرية والتأريخ بالفخار، فإن إخفاق البحث في مطابقة المواقع التوراتية المفترضة يشير إلى أن خطاب البحث التوراتي ليس سوى حصيلة "بحث متعمق في سطحيته ومليء بالفراغ".

على الرغم من المجال الزماني للقرن التاسع عشر الذي تعنى به هذه الدراسة، إلا أن نطاق اهتمامها لم يكن تسجيل الإنجازات والاستكشافات الأثرية، ورد الفضل لأصحابه ممن ولجوا مما وراء البحار لاستكشاف شعوب الشرق المنسية ذات الحضارة المنشأ، لكن المندثرة. بل إن ما قامت به الدراسة هو محاولة البحث عن الدواعي التي أوعزت بذلك. فربما أن الوقت قد حان منذ زمن للخروج من مربع الحقل الذي غاص فيه الجميع بحثاً عما بدت دواعي البحث عنه غير مدركة بما يكفي. فإذا كان الوقت قد حان لتفسير المواد الثقافية المستكشفة بردها إلى سياقاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأشمل؛ فإن الوقت قد حان أيضًا لفهم السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكلت بها المعرفة الآثارية (انظر Silberman 1998: 9). وربما تكون فلسطين على وجه التحديد من أكثر مناطق العالم تأهيلاً لإجراء هذا النوع من محاولة الفهم.

لقد درجت الأدبيات الآثارية على اعتبار النصف الثاني من القرن التاسع عشر نقطة انطلاق البحث العلمي المنظم في آثار فلسطين بدواعي البحث في "الأرض المقدسة". لكن الدراسة أظهرت أن بدايات البحث الأثري تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذ مر البحث بعدة مراحل:

أولاً: إنجاز المرحلة الأولى من الاستكشافات السطحية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أي منذ حملة نابليون بونابرت، ثم مشروع الحكم المصري في بلاد الشام. وأهم ما يميزها أعمال روبنسون التي تزامنت مع بدايات التغلغل الغربي منذ نهاية الثلاثينات.

ثانيًا: إتمام عمليات المسح وتأليف الخرائط خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مرحلة تزايد حدة التغلغل الغربي في فلسطين.

ثالثاً: الإرهاصات الأولى للتنقيب "العلمي" عن الآثار (مفهوم التل)، والإرهاصات الأولى لعملية تأريخ المستكشفات الأثرية، وذلك في الفترة ما بين عام 1890 وحتى الحرب العالمية الأولى.

رابعًا: إطلاق مشروع دولي للتنقيب عن "الأرض المقدسة" في فلسطين خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، تحت الرعاية الاستعمارية البريطانية ووعد بلفور.

وخلال المراحل الأربع، كان البحث الأثري يجري في مسارين: اتخذ الأول من العهد القديم و"الأرض المقدسة" أساسًا للبحث والتحليل، وذلك منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى. أما بعد العشرينات من

القرن العشرين، أي مع الاستعمار البريطاني ووعد بلفور ؛ فقد أصبحت "الدولة" أساس التحليل (انظر في سياق مختلف دوماني 2010: 39)، على الرغم من عدم تخلي المسار الأول الذي سلم مهمة بناء "الدولة"، على أن يتم الرجوع إليه كلما تطلب الأمر. فما بين العشرينات ورأس منتصف القرن العشرين تقريبًا، كانت تجري عملية إنشاء "الدولة"، لذا كان البحث عن مملكتي داود وسليمان يجري معها على قدم وساق.

لقد انبثقت المعرفة الآثارية في فلسطين، وفي المنطقة العربية عمومًا، من عمق التحولات السياسية الجذرية التي نشأت خلال القرن التاسع عشر، نتيجة التنافسات بين القوى الإمبريالية للسيطرة على طرق التجارة عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر، والتي أصبحت قناة السويس شريانها الرئيس. وفي سياق الصراع المحتدم، أوكلت للخرائط قيادة دفة المعركة. وهي التكليف الأول الذي أنيط بصندوق استكشاف فلسطين البريطاني تهيئته، حين قام بمسح فلسطين، ورسم خريطتها التي أصبحت بدورها خريطة فلسطين الانتدابية (Silberman في F. Ra'anan 1998: 14; Abu El-Haj 2001: 28; Quiquivix 2011: 3-4). وقد تقاطعت خطوط تلك الخريطة في محورين، يمثل الأول المصالح الاقتصادية والتجارية للدول الكبرى، أما الثاني فيمثل الممانعات الأوروبية لمشروع الحكم المصري ثم مشروع الدولة العربية الكبرى في سورية الطبيعية. لذا فقد عكست خريطة ما بعد الحرب العالمية الأولى مشهد تلك الممانعات من جهة، كما عكست التوزيع الجغرافي للمصالح الإمبريالية في بلاد الشام عمومًا. والهدف هو "التنظيم السياسي للشرق".

ولدينا البرهان على دور البحث الأثري في خضم ذلك الصراع، حين استخدمت خريطة مسح "فلسطين الغربية" التي وضعها صندوق استكشاف فلسطين كأساس للخرائط التي استخدمتها الجيوش خلال الحرب العالمية الأولى (Levin, Kark and Galilee 2010: 2, note 13)، وهي ذاتها الخرائط التي استخدمها الجنرال أللنبي في هجومه ضد العثمانيين ودخوله القدس عام 1918 (Quiquivix 2011: 3). وتلك الحقائق تجعل من البحث الأثري أحد الأذرع الاستعمارية التي امتدت إلى فلسطين وتغلغلت فيها لاستعمارها، وهذا ما يؤكده دور موظفي الصندوق من المأجورين العسكريين من وزارة الحرب البريطانية. وإذا ما تقدم الخبر على المبتدأ تكون وزارة الحرب البريطانية هي التي رسمت خريطة فلسطين عبر صندوق استكشاف فلسطين الذي يزعم أنه أول مؤسسة كرست لدراسة "الأرض المقدسة" على أساس علمي. لذا فقد خلصت هذه الأطروحة إلى أن البحث الأثري كان حلقة في سلسلة عمليات التغلغل الأوروبي في فلسطين، وبالتساوق مع وضع القواعد النظرية والعملية للمشروع الصهيوني، حتى تحقق له ذلك عبر صك الانتداب ووعد بلفور.

وحيث وضع صندوق استكشاف فلسطين خرائط تحمل الأسماء الأصلية المتداولة، ولوائح بالأسماء التوراتية المقابلة المستوحاة من العهد القديم، فإنه عمل بذلك على ترسيم صور طبقية لخريطة فلسطين، إحداها واقعية والأخرى افتراضية، حيث جرى لاحقًا محو الطبقة الأصلية، وإسدال أخرى ذات أساس افتراضي، هي الآن خريطة فلسطين المحتلة التي رسمت لتكون الإسفين الذي غرس في الخاصرة ما بين آسيا وإفريقيا، وفي الخاصرة الجنوبية لشواطئ البحر المتوسط الذي تمتد أوروبا على ضفافه الشمالية. إنها المقاربة بين الجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية المستوحاة من التاريخ العميق. لكن ذلك ليس بماضٍ، بل إنه الحاضر ذاته الذي شهد إعادة صوغ مشهد المنطقة وخريطتها كما نعرفها الآن. إذ لم يكن الهدف النهائي من البحث الأثري تأليف خريطة تاريخية أو أثرية، بل إنتاج خريطة سياسية ذات عمق تاريخي افتراضي. وهو ما جعل البحث الأثري في فلسطين بحثاً توراتيًا استعماريًا بامتياز، فكرًا وممارسة.

لكن هذا البحث لم يكن صنيعة أحادية الطرف، إذ اضطلعت به قوى إمبريالية كبرى تعاقبت أدوارها بحسب موازين القوى العالمية. فقد جرى توظيف خطاب "الأرض المقدسة" في آثار فلسطين في لحظتين تاريخيتين حاسمتين، حددهما الدور الأمريكي بدقة، كانت الأولى خلال القرن التاسع عشر على يد إدوارد روبنسون الذي نصَّب "علم الجغرافيا التوراتية" في فلسطين. أما الثانية؛ فكانت على يد وليم ألبرايت الذي وضع الأسس النظرية لما بات يعرف بـ"علم الآثار التوراتي". أما القواعد السياسية والعسكرية واللوجستية من مسوحات وخرائط واستكشافات؛ فقد حققتها جهود بريطانيا، إحدى القوتين العظميين على الساحة الدولية، عبر صندوق استكشاف فلسطين. لذا فإن خريطة فلسطين المحتلة، المصنعة آثاريًا، كانت إيذانًا بالتموضع، وإعادة التموضع الاستراتيجي للغرب في المشرق العربي منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

لقد استخدمت "الأرض المقدسة" في الخطاب السياسي التسويغي بدليل أن الصهيونية العلمانية، وليست الدينية، هي التي قادت مشروع بناء وإنشاء "الدولة". وأول حزب سياسي أسس "دولة إسرائيل" هو حزب علماني ذو توجه اشتراكي. ولدينا البرهان على ذلك، علاوة على كافة البراهين التي سيقت في فصول الأطروحة، من أن المقترحات الأولى التي وضعتها الحركة الصهيونية في سياق البحث عن أرض ملائمة لإقامة "الدولة"، قد شملت مناطق عديدة حول العالم. وكان الخلاف حول الأرض التي ستنشأ فيها المستعمرات اليهودية سببًا لانشقاق الحركة الصهيونية الأساسية في مؤتمرها السابع عام 1905، والتي كانت فلسطين محور اهتمامها. أما التيار المنشق؛ فقد أسس ما عرف بالمنظمة اليهودية للأراضي، والتي أخذت تبحث في أماكن عديدة حول العالم للحصول على أراضٍ للاستيطان في أستراليا والمكسيك، وفي المنطقة العربية في ليبيا عام 1908، وفي العراق عام 1909. كما سعت

جمعيات يهودية أخرى إلى الاستيطان في أوغندا والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. لكن أكثر المشروعات قبولاً لدى أعضاء الحركة الصهيونية، لا سيما هرتزل، كان مشروع الاستيطان في العريش بسيناء (الموسوعة الفلسطينية 1984، مجلد 1: 220-21).

غير أن الأمر قضي في فلسطين عام 1948، فاحتلت خريطتها، ودمرت قراها، وشرد شعبها، وصودرت أسماؤها، على الرغم من أن ذلك كله كان بنظرهم في لحظة ما مقدسًا يحيا في "الأرض المقدسة"، إلا أنه أصبح في أخرى أثرًا بعد عين، ونزعت عنه الغشاوة، ومحي ذلك كله. فإذا أمكن اقتراف ذلك كله خرائطيًا أولاً وآثاريًا؛ فإن البحث العربي يمكنه مواصلة العمل على استعادة ما كان خرائطيًا وورقيًا أولاً أيضًا. وقد بات من الضروري توسيع نطاق البحث عبر إنشاء فرع تخصصي يعنى بعلم الآثار السياسي، وهو مجال قيد التشكل دوليًا، لكنه لم يلق بالاً بعد من الأكاديميات العربية على الرغم من أهميته البالغة للماضي والحاضر والمستقبل.

المصادر والمراجع

إبراهيم، معاوية

2010 **دراسات في آثار فلسطين**. بمشاركة زيدان كفافي. منشورات جامعة فيلادلفيا: احتفالية جامعة فيلادلفيا بالقدس عاصمة الثقافة العربية 2009. عمان: دار البركة.

إدريس، محمد جلاء

2003 **الاستشراق الإسرائيلي في الدراسات العبرية المعاصرة**. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الآداب.

إريكسن، توماس هايلاند

2012 **العرقية والقومية، وجهات نظر أنثروبولوجية**. ترجمة لاهاي عبد الحصين. سلسلة عالم المعرفة، العدد 393.

اسبينوزا، بنديكتوس

2005 **رسالة في اللاهوت والسياسة**. ترجمة حسن فتحي، مراجعة فؤاد زكريا. بيروت: التنوير للطباعة والنشر.

الأسعد، محمد

2010 **مستشرقون في علم الآثار: كيف قرأوا الألواح وكتبوا التاريخ**. بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون.

أندرسن، بندكت

2009 **الجماعات المتخيَّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، 1983. الطبعة الأولى. سوريا: دار قدمس.

أوليفانت، لورنس

2004 **أرض جلعاد، رحلات في لبنان وسورية والأردن وفلسطين**. ترجمة وتعريب أحمد عويدي العبادي، 1880. الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي.

بحيري، مروان

1983 أ اليهود في أوروبا الغربية والشرقية ما بين 750م-1850. ص ص. 131-168 في **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، وليد الخالدي (رئيس التحرير). الجزء الأول. اتحاد الجامعات العربية.

1983ب الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ص ص. 169-252 في **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، وليد الخالدي (رئيس التحرير). الجزء الأول. اتحاد الجامعات العربية.

1983ج السياسة الغربية عامة تجاه فلسطين لغاية اندلاع الحرب العالمية الأولى. ص ص. 253-297 في **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، وليد الخالدي (رئيس التحرير). الجزء الأول. اتحاد الجامعات العربية.

برير، مايكل

2003 **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أمريكا اللاتينية، جنوب إفريقية، فلسطين**. ترجمة أحمد الجمل وزياد منى. دمشق: دار قدمس.

بنفنيستي، ميرون

2001 **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948**. ترجمة سامي مسلم، 2000. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

تماري، سليم

2010 الرؤية العثمانية لفلسطين: الترسيم العثماني الإثنوغرافي في لفلسطين وسوريا. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 84: 53-72.

جفريز، ج. م. ن.

2010 **فلسطين: إليكم الحقيقة**. ترجمة أحمد خليل الحاج، مراجعة محمد أحمد أنيس، 1939. الجزائر: وزارة الثقافة.

جوسان، أنطون

1997 **العادات العربية في بلاد مؤاب**. ترجمة سامي النحاس، 1908. عمان: دار الينابيع.

حجازين، إبراهيم

2009 علم الآثار الفلسطيني القديم ميدانًا لعلاقات العرب والغرب. **تسامح** 26/7: 73-86.

الحديدي، عدنان

1977-1978 الآثار في خدمة السياسة. **حولية دائرة الآثار الأردنية** 22: 6-11.

الحموي، ياقوت

1996 **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر.

الخالدي، وليد (رئيس التحرير)

2001 **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها**. ترجمة حسني زينة. الطبعة الثالثة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خمّار، قسطنطين

1980 **أسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية في فلسطين حتى العام 1948**. الطبعة الثانية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

دانيال، غلين

2000 **موجز تاريخ علم الآثار**. ترجمة عباس سيد أحمد محمد. الرياض: الفيصل الثقافية.

دوماني، بشارة

2010 المحذوفون من السرد التاريخي. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 84: 35-41.

رزوق، أسعد

1973 **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر.

رشدي، عمر

1965 **الصهيونية وربيبتها إسرائيل**. القاهرة.

الزقرطي، إبراهيم موسى

1997 **أسس الأسماء الجغرافية**. عمان: المركز الجغرافي الملكي الأردني.

2010 **معجم الأسماء الجغرافية في فلسطين**. عمان: هيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة.

ساند، شلومو

2008 **اختراع الشعب اليهودي**. ترجمة سعيد عياش، تدقيق الترجمة أسعد زعبي، مراجعة وتقديم أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

أبو ستة، سلمان

2011 **أطلس فلسطين 1917-1966**. لندن: هيئة أرض فلسطين.

سعيد، إدوارد

2004 **الثقافة والإمبريالية**. ترجمة كمال أبو ديب، 1993. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الآداب.

2005 **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. ترجمة كمال أبو ديب، 1978. الطبعة العربية السابعة. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

سليمان، هلا

2001 **أثر الحملة المصرية على بلاد الشام (1831-1840): ولاية طرابلس نموذجاً**. طرابلس- لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

الشلبي، سهيلا، والعدوان، شادية

2011 المسوحات والتنقيبات الأثرية في فلسطين والوعي لأبعادها منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. **المجلة الأردنية للآثار والتاريخ** 4/5: 19-61.

شولش، الكزاندر

1993 **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882، دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**. ترجمة كامل العسلي، 1986. الطبعة الثانية. عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي.

الشيخ، عبد الرحيم

2010 متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني. **مجلة الدراسات الفلسطينية** 83: 78-109.

صيقلي، سمير

1983 الحرب العالمية الأولى وذيولها. ص ص 345-380 في **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، وليد الخالدي (رئيس التحرير). الجزء الأول. اتحاد الجامعات العربية.

أبو طالب، محمود

2006 **من السلط إلى القدس: أبحاث في تاريخ الأردن وفلسطين القديم**. ترجمة عمر الغول، تحرير عمر الغول وعفاف زيادة. عمان: المقتبس.

عرّاف، شكري

2004 **المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الكسواني، سالم

1978 **المركز القانوني لمدينة القدس**. الطبعة الثانية. عمان.

الكيالي، عبد الوهاب

1981 **تاريخ فلسطين الحديث**. الطبعة الثامنة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لورنس، هنري

2006 **مسألة فلسطين (المجلد الأول 1799-1922). اختراع الأرض المقدسة/الكتاب الأول: أوروبا تصوغ العالم وشرق آخذ بالتحول (1798-1914)**. ترجمة بشير السباعي، 1999. الطبعة الأولى. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

لين، وولتر، بالاشتراك مع ديفز، أوري

1990 **الصندوق القومي اليهودي**. ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي، 1988. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت.

المجموعة العربية

2010 **بيان المجموعة العربية المشاركة في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التراث العالمي تساهم في إصدار قرارات لصالح القضية الفلسطينية والشأن العربي.**

مرمرجي الدومسكي

1997 **بلدانية فلسطين العربية**. أبوظبي: المجمع الثقافي بالتعاون مع وزارة الثقافة الفلسطينية.

المسيري، عبد الوهاب

1999 **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، نموذج تفسيري جديد**. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق.

منى، زياد

2000 مئة عام من التنقيبات الآثارية في فلسطين تدحض الأوهام والمزاعم الصهيونية. **شؤون عربية** 104: 89-101.

موريس، بيني

2003 **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل 1936-1956**. ترجمة وتقديم أنطوان شلحت، 2000. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

الموسوعة الفلسطينية

1984 القسم العام (أربعة مجلدات). الطبعة الأولى. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

الناشف، خالد

2008 صور مختارة من مجموعة الإيكول بيبليك. **مجلة آثار** 9: 25-7.

وايتلام، كيث

1999 **اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني**. ترجمة سحر الهنيدي، 1996. سلسلة عالم المعرفة، العدد 249.

Ababneh, M. A.

2009 *A Study of Toponyms in Irbid Governorate of Jordan. An Etymological and Grammatical Analysis in the Light of Near Eastern Languages*. Semitica et Semitohamitica Berolinensia, 11. Aachen: Shaker Verlag.

Aharoni, Y.

1979 *The Land of the Bible: A Historical Geography*. Trans. from Heb. and ed. A. F. Rainey, 1962. London: Burns and Oates.

Albright, W. F.

1926 The Excavations at Tell Beit Mirsim. *Bulletin of the American Schools of Oriental Research* 23: 2-14.

1971 *The Archaeology of Palestine*, 1949. Gloucester: Peter Smith.

Avedtnes, J. A.

Historical Archaeology and the Geographic Imperative. www.fairlds.org/authors/tvedtnes-john/historic-archaeology-and-the-geographic-imp.

Banning, E. B.

2005 Archaeological Survey in the Southern Levant. Pp. 164-67 in *Near Eastern Archaeology: A Reader*, ed. S. Richard. 2nd Printing. Winona Lake, Indiana: Eisenbrauns.

Bartlett, J.

1997 What has Archaeology to do with the Bible- or Vice Versa? Pp. 1-19 in *Archaeology and Biblical Interpretation*, ed. J. Bartlett. London: Routledge.

2008 *Mapping Jordan through Two Millennia*. Maney: The Palestine Exploration Fund.

Bliss, J. F.

1894 *A Mound of Many Cities; or, Tell el Hesy Excavated*. London: Macmillan.

Bruins, H.

2007 Radiocarbon Dating the "Wilderness of Zin". *Radiocarbon* 49/ 2: 481–497.

Callaway, J.

1980 Sir Flinders Petrie, Father of Palestinian Archaeology. *Biblical Archaeology Review* 6/6: 44-55.

Committee of the Palestine Exploration Fund

1873 *Our Work in Palestine: An Account of the Different Expeditions Sent to the Holy Land since the Establishment of the Fund in 1865*. Toronto: Adam, Stevenson, and Co.

Conder, C.

1879 *Tent Work in Palestine: A Record of Discovery and Adventure*. Vols. I+II. London: Palestine Exploration Fund.

1889 *Survey of Eastern Palestine. Memoirs of the Topogrpahy, Orography, Hydrogrpahy, Archaeology. Vol. I- The ʻAdwân Country*. London: Palestine Exploration Fund.

1907 The Future of Palestine. Pp. 36-40 in *The Physical and Political Conditions of Palestine. A Course of Lectures Delivered under the Auspices of the London Zionist League, Session 1906*. Reprinted from the Maccabean Publishing Company. London: E. W. Rabbinowicz.

Conder, C. (ed.)

1998 *Maps of the Survey of Western Palestine. Survey of Western Palestine 1882-1888.* Reprint by Archive Editions in Association with the Palestine Exploration Fund.

Davis, Th. W.

2005 Levantine Archaeology. Pp. 54-9 in *Near Eastern Archaeology: A Reader*, ed. S. Richard . 2nd Printing. Winona Lake, Indiana: Eisenbrauns.

Edney, M. H.

1997 *Mapping an Empire: the Geographical Construction of British India 1765–1843*. London: The University of Chicago.

Finkelstein, I.

2007a King Solomon's Golden Age: History or Myth? Pp. 107-16 in *The Quest for the Historical Israel: Debating Archaeology and the History of Early Israel*. Lectures Delivered at the Annual Colloquium of the Institute for Secular Humanistic Judaism, Detroit, October 2005, I. Finkelstein and A. Mazar, ed. B. Schmidt. Atlanta: Society of Biblical Literature.

2007b Patriarchs, Exodus, Conquest: Fact or Fiction? Pp. 41-55 in *The Quest for the Historical Israel. Debating Archaeology and the History of Early Israel*. Lectures Delivered at the Annual Colloquium of the Institute for Secular Humanistic Judaism, Detroit, October 2005, I. Finkelstein and A. Mazar, ed. B. Schmidt. Atlanta: Society of Biblical Literature.

Franken, H. J.

1976 The Problem of Identification in Biblical Archaeology. *Palestine Exploration Quarterly* 108: 3-11.

Gavish, D.

2006 *Barrel in the Courtyard of the Survey of Israel*. httpp//icahistcarto.org/PDF.

Goren, H.

2002 Sacred, But Not Surveyed: Nineteenth-Century Surveys of Palestine. *Imago Mundi: The International Journal for the History of Cartography* 54/1: 87-110.

Green, J.

2009 Archaeology and Politics in the Holy Land: The Life and Career of P. L. O. Guy. *Palestine Exploration Quarterly* 141/3: 167-187.

Abu El-Haj, N.

2001 *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*. London: Chicago University.

Hallote, R.

2006 *Bible, Map, and Spade. The American Palestine Exploration Society, Frederick John Bliss, and the Forgotten Story of Early American Biblical Archaeology*. USA: Gorgias.

2011 Before Albright: Charles Torrey, James Montgomery, and American Biblical Archaeology 1907-1922. *Near Eastern Archaeology* 74\3: 156-69.

Hardin, J.; Rollston, Ch.; and Blakely, J.

2012 Biblical Geography in Southwestern Judah. *Near Eastern Archaeology* 75/1: 20-35.

Horn, S.

1982 *Heshbon in the Bible and Archaeology*. Michigan, Andrews University: The Siegfried H. Horn Archaeological Museum.

Knauf, E. A.

1992 Toponyms and Toponymy. Pp. 601-05 in *The Anchor Yale Bible Dictionary*. Vol. 6. Yale: Yale University.

Lamie, K.

2007 Archaeology in Palestine: The Life and Death of Albert Glock. *Nebraska Anthropologist* 22: 113-23.

Lemche, N. P.

2011 Biblical History and Israel's Past: The Changing Study of the Bible and History. *Scandinavian Journal of the Old Testament* 25/2: 303-04.

Levin, N.; Kark, R.; and Galilee, E.

2010 Maps and the Settlement of Southern Palestine, 1799–1948: An Historical/GIS Analysis. *Journal of Historical Geography* 36: 1–18

Linsenbarth, A.

2009 *History of the Biblical Cartography as an Example of the Cartography of History*. acreditacion.fisa.cl/ugi.../f_2009688S0ZYZ0.doc.

Luckenbill, D. D.

1910 The Excavations in Palestine. *The Biblical World* 35/1: 2+21-32.

MacDonald, B.

2000 *"East of the Jordan". Territories and Sites of the Hebrew Scriptures*. Boston: American Schools of Oriental Research.

Matthers, J. M.

1989 Excavations by the Palestine Exploration Fund at Tell el-Hesi 1890-1892. Pp. 37-63 *Tell el-Hesi, The Site and the Expedition*, eds. B. Dahlberg and K. O'Connell. American Schools of Oriental Research Excavation Reports: The Joint Archaeological Expedition to Tell el-Hesi 4. Winona Lake, IN: Eisenbrauns.

McGarvey, J. W.

1886 Palestine Exploration, What Remains to be Done. *The Old Testament Student* 6/3: 69-70.

Merling, D.

2001 The Book of Joshua, Part II: Expectations of Archaeology. *Andrew University Seminary Studies* 39\2: 209-21.

Miller, J. M.

1983 Site Identification: A Problem Area in Contemporary Biblical Scholarship. *Zeitschrift des Deutschen Palästina-Vereins* 99: 119-29.

Mitchell, E.C.

1887 American Explorers in Palestine. *The Old Testament Student* 6/7: 213-19.

Moro-Abadía, O.

2006 The History of Archaeology as a 'Colonial Discourse'. *Bulletin of the History of Archaeology* 16/2: 4-17.

Moscrop, J. J.

2000 *Measuring Jerusalem: The Palestine Exploration Fund and British Interests in the Holy Land.* London: Leicester University.

Moulton, W.

1926-1927 The American Palestine Exploration Society. *The Annual of the American Schools of Oriental Research* 8: 55-68.

Muir, D.

2008 A Land without a People for a People without a Land. *Middle Eastern Quarterly* XV\2: 55-62.

Negev, A., and Gibson, Sh.

2001 *Archaeological Encyclopedia of the Holy Land*. New Revised and Updated Edition. Jerusalem: The Jerusalem Publishing House.

North, R.

1979 *A History of Biblical Map Making*. Wiesbaden: Reichert Verlag.

Palmer, E.

1881 *The Survey of Western Palestine*: *Arabic and English Names Lists Collected during the Survey by Lieutenants Conder and Kitchener*. Translated and Explained by E. H. Palmer. London: Palestine Exploration Fund.

Patterson, D.

The History of Biblical Archaeology. http://www.biblelandstudies.com/Archaeology-and-the-Bible.html.

Perkins, K.

2003 Cartography: Mapping Theory. *Progress in Human Geography* 27/3: 341–51.

Petrie, W. F.

1891 *Tell el Hesy (Lachish)*. London: Committee of the Palestine Exploration Fund.

1918 *Eastern Exploration: Past and Future. Lectures at the Royal Institution*. London: Constable.

Price, I. M.

1904a The German Oriental Society. *The Biblical World* 23/1: 64-5.

1904b The Oriental Exploration Fund. *The Biblical World* 23/1: 2+7-15.

Pritchard, J.

1968 *Archaeology and the Old Testament*. 3rd Printing. Princeton: Princeton University.

Quiquivix, L.

2011 *Mapping Modern Palestine: Mythical Conquest and Scientific Dispossession*. http://www.campusincamps.ps/wp-content/uploads/2012/07/The-Mapping-of-Modern-Palestine-Draft-4.pdf.

Ra'ad, B.

2007 Construction of Sacred Topography: The Nineteenth Century and Today. *Nineteenth Century Contexts: An Interdisciplinary Journal* 29/2-3: 251-69.

Reisner, G. A.

1910 The Harvard Expedition to Samaria Excavations of 1909. *The Harvard Theological Review* 3/2: 248-63.

Robinson, E.

1856 *Later Biblical Researches in Palestine and in the Adjacent Regions*. Vol. I. London: John Murray.

Saunders, T.

1881 *An Introduction to the Survey of Western Palestine: Its Waterways, Plains, & Highlands. According to the Survey Conducted by Lieutenants Conder & Kitchener, R.E. for the Palestine Exploration Fund*. London: Richard Bentley.

Shalev, Z.

2009 *Christian Pilgrimage and Ritual Measurement in Jerusalem*. Max Planck Institute for the History of Science, Preprint 384. http://research.haifa.ac.il/~zshalev/publications.htm.

Silberman, N. A.

1998 Power, Politics and the Past: The Social Construction of Antiquity in the Holy Land. Pp. 9-23 in *The Archaeology of Society in the Holy Land*, ed. E. Levy. London: Leicester University.

Abu Sitta, S. H.

2004 *Atlas of Palestine 1948*. London: Palestine Land Society.

Smith, G.A.

1966 *The Historical Geography of the Holy Land* (1894). London: Fontana Library of Theology and Philosophy.

1901 *The Historical Geography of the Holy Land Especially in Relation to the History of Israel and of the Early Church*. 7th ed. London: Hodder and Stoughton.

1915 *Atlas of the Historical Geography of the Holy Land*. London: Hodder and Stoughton.

Tamari, S.

2011 Shifting Ottoman Conceptions of Palestine, Part 2: Ethnography and Cartography. *Jerusalem Quarterly* 48: 6-16.

Thompson, Th.

2009 Biblical Archaeology and the Politics of Nation-Building. *Holy Land Studies* 8/2: 133-42.

Times, Palestine Correspondent

1922 Excavations in the Holy Land. Pp. 290-94 in *The Living Age*, Nov. 4.

Trigger, B. G.

1984 Alternative Archaeologies: Nationalist, Colonialist, Imperialist. *Man* 19/3: 355-70.

Tubb, J.

Biblical Archaeology. http://www.mb-soft.com/believe/txw/bibarcha.htm.

Whiting, Ch.

2007 Geographical Imaginations of the "Holy Land": Biblical Topography and Archaeological Practice. *Nineteenth-Century Contexts: An Interdisciplinary Journal* 29/2-3: 237-50.

Wilson, Ch., and Warren, Ch.

1871 *The Recovery of Jerusalem: A Narrative of Exploration and Discovery in the City and the Holy Land*. New York: D. Apppleton.

Electronic Sources

http://israelexplorationsociety.huji.ac.il.

http://www.pef.org.uk.

http://ar.wikipedia.org.

http://www.ebaf.info.

http://www.dlir.org/archive/archive/files/eastern_palestine-400-300_765eb49baf.jpg.

www.altawasul.com/MFAAR/important+documents/independence+bill.

www.flickr.com.

www.lib.utexas.edu/maps/historical/history_middle_east.html.